المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

التقريـــر السنـــوي

2023

www.cese.ma

التقرير السنوي 2023

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
أيده الله ونصره

التقريـــر السنـــوي 2023

مرفـــوع إلى

صاحـب الجـلالـــة الملك محمد السادس نصره الله

من طـــرف

أحمد رضى شامي

رئيـــــس المجلـس الاقتصـــادي والاجتماعـــي والبيئـــي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقاً لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.124 بتاريخ 3 شوال 1435، الموافق لـ 31 يوليو 2014، لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2023، كما صادقت عليه بالإجماع الجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 27 يونيو 2024.

صاحبَ الجلالة،

شهدت سنة 2023 سلسلة من الأحداث **على الصعيد الدولي** أثَّرت على الأداء الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ورغم انخفاض معدل التضخم وما أبان عنه الاقتصاد العالمي من قدرة على الصمود، إلا أن جملة من العوامل عرقلت دينامية انتعاش النمو الاقتصادي. ومن أبرز هذه العوامل وأشدها تأثيرا، نجد الانعكاسات طويلة الأمد لجائحة كوفيد19-، وتداعيات الصراع الروسي الأوكراني والحرب الإسرائيلية على غزة، والوقف التدريجي، في العديد من البلدان، للدعم المالي المخصص لمواجهة تداعيات الجائحة، والسياسات النقدية التقييدية، وآثار الظواهر المناخية القصوى. ونتيجة لذلك، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من 3.5 في المائة سنة 2022 إلى 3.3 في المائة سنة 2023 مع وجود تباينات مهمة بين مختلف البلدان.

أما على الصعيد الوطني، فرغم الظرفية الدولية غير المواتية، اتسمت سنة 2023 بجملة من الأحداث الدَّالة التي عززت حضور المغرب على الساحة الدولية، وأبرزت أيضا قدرة بلادنا على رفع التحديات الكبرى. ومن بين هذه الأحداث نذكر ما يلي:

- ✯ **اختيار المغرب لتنظيم فعاليات كأس العام 2030 بشكل مشترك مع إسبانيا والبرتغال**، مما يكرس المصداقية التي تحظى بها بلادنا ويعزز مكانتها بين الأمم الكبرى.

- ✯ **عقد الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مدينة مراكش** من 9 إلى 15 أكتوبر 2023. وقد التأم في هذا اللقاء الدولي مشاركون من آفاق مختلفة لمناقشة أبرز الرهانات العالمية المطروحة. ورغم الإكراهات الكبرى المرتبطة بالزلزال المدمر الذي ضرب منطقة الحوز، فقد لاقت هذه الاجتماعات النجاح المنشود.

- ✯ **التعبئة الوطنية الكبرى التي تولدت في أعقاب زلزال الحوز**. إذ كشف هذا الحدث المؤلم قيم التضامن المتجذرة في المجتمع المغربي وقدرته على الصمود إزاء الصدمات، بحيث تجند أبناؤه وبناته لدعم جهود مساعدة الضحايا وإعادة إعمار المناطق المتضررة. إن هذه الهَبَّة التضامنية الجماعية لم تمكن من تيسير تدبير الأزمة فحسب، بل ساهمت في تمتين الروابط الاجتماعية بين مكونات الأمة المغربية، وأبرزت ثقافة الإيثار والالتزام الجماعي التي يتحلى بها المجتمع المغربي.

صاحب الجلالة،

على المستوى الاقتصادي، أبان المغرب خلال سنة 2023 عن نوع من القدرة على الصمود. فرغم آثار الجفاف، شهد معدل النمو بعض التحسن، إذ بلغ 3.4 في المائة مقابل 1.5 في المائة فقط سنة 2022، علما أن ثمة تباينا في أداء مختلف فروع الاقتصاد.

واتسمت **التوازنات الماكرواقتصادية** خلال سنة 2023 بتراجع مستوى العجز الخارجي وعجز الميزانية، مع تباطؤ في وتيرة ارتفاع الأسعار، مما يؤكد استقرار الإطار الماكرو اقتصادي لبلادنا. من جهة أخرى، شكل قرار مجموعة العمل المالي (GAFI) القاضي بخروج المملكة المغربية من «اللائحة الرمادية» تقدما مهما تحقق سنة 2023، معززا بذلك الانخراط الدؤوب للمغرب في جهود محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومن شأن هذا القرار أن يحسن تصنيف ومصداقية المغرب لدى المؤسسات المالية الدولية.

أما بخصوص **تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، فقد شهدت، تراجعا مهما، إذ انخفضت بنسبة 53.3 في المائة بين سنتي 2022 و2023. من جهة أخرى، ورغم التراجع الطفيف لمستوى الدين العمومي، إلا أنه ينبغي التحلي باليقظة في التعاطي مع هذا المجال. فإذا كانت مختلف التدابير التي اعتمدتها السلطات العمومية خلال السنوات الأخيرة، لا سيما مسلسل إصلاح المقاصة، وترشيد النفقات وإعادة النظر في أوجه تخصيصها، بالإضافة إلى اعتماد آليات تمويل مبتكرة (علما أن هذا الاختيار يقتضي تقييما للوقوف عند مدى وجاهته)، قد تكون ساهمت في التحكم في ارتفاع دين الخزينة، فإن تأثير تلك التدابير على استدامة الدين سيظل رهيناً بمدى قدرة اقتصادنا على تحقيق معدل نمو مطرد يسمح بتوليد ما يكفي من المداخيل العمومية لتمويل الأوراش الكبرى، مع التحكم في حجم المديونية العمومية.

وفيما يتعلق **بمناخ الأعمال**، فقد عرف تطورات متباينة. بحيث تم تسجيل تقدم ملموس تجلى على الخصوص في الشروع في تنفيذ الميثاق الجديد للاستثمار ومواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ودخول نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة متعلقة بمناخ الأعمال حيز التنفيذ. في المقابل، شهد مناخ الأعمال تطورات سلبية تتجلى أساسا في تسجيل تراجع طفيف في عدد المقاولات المُحْدَثَة وارتفاع حالات إفلاس المقاولات، فضلا عن التراجع المستمر في مؤشر إدراك الفساد بالمغرب، بالإضافة إلى عوامل ظرفية من قبيل ارتفاع أسعار الفائدة على القروض في سياق رفع سعر الفائدة الرئيسي.

وبخصوص **قطاع الشغل**، اتسمت سنة 2023 بتفاقم معدل البطالة وانخفاض معدل النشاط، مع تسجيل مؤشرات مقلقة في صفوف النساء. وفي هذا الإطار، فقدَ سوق الشغل عددا صافيا من مناصب الشغل بلغ 157.000 منصب، خاصة في القطاع الفلاحي وعلى صعيد الشغل غير المؤدى عنه، وذلك في سياق مطبوع باستمرار ضعف جودة الشغل.

صاحب الجلالة،

على المستوى الاجتماعي، واصل المغرب خلال 2023 تنزيل الإصلاحات في مختلف القطاعات الاجتماعية بهدف تحسين الدخل ودعم القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، بفضل برامج الدعم الاجتماعي المباشر والدعم المباشر للسكن. غير أن دينامية الإصلاحات جاءت في سياق صعب، يتسم بتداعيات الزلزال المؤلم الذي وقع في إقليم الحوز واستمرار تأثيرات جائحة كوفيد-19.

وفي مجال **التربية والتعليم**، تميزت سنة 2023 بالتفعيل التدريجي لإجراءات تروم إحداث تحولات ملموسة في القطاع، سيما برنامج مدارس الريادة في مستوى التعليم الابتدائي. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التعليم العمومي الذي يواجه جملة من التحديات من قبيل التسرب والانقطاع الدراسي، وضعف مكتسبات التلاميذ، والفوارق في فرص الولوج بين الوسط الحضري والقروي.

وفي **المجال الصحي**، واصل المغرب تعزيز البنية التحتية الصحية بتدشين مؤسسات صحية جديدة على غرار المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة، وإعطاء الانطلاقة لمشاريع بناء مؤسسات جديدة على غرار المركز الاستشفائي الجامعي بالرشيدية وبني ملال، فضلا عن توسيع المركز الاستشفائي الجامعي لكلميم. من جهة أخرى، سجل برنامج تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO) تقدما ملحوظا إذ بلغت نسبة التغطية الصحية حوالي 80 في المائة من الساكنة سنة 2023. غير أن المنظومة الصحية ما زالت تواجه تحديات كبرى تتعلق بنسبة التغطية الصحية الحقيقية للساكنة (لا سيما إشكالية الحقوق المغلقة) والتوازن المالي للأنظمة واستدامة تمويل النظام، فضلا عن إمكانية الولوج وتأهيل عرض العلاجات.

وبخصوص **الوضعية الاجتماعية للنساء**، فقد تحقق تقدم ملحوظ في قطاعات التربية والتعليم والصحة. حيث تم تحقيق المناصفة بين الجنسين بل جرى تجاوزها في المنظومة التعليمية في مستويات التعليم الأساسي والعالي. كما ارتفع أمد الحياة لدى النساء ليستقر في حدود 78.8 سنة. غير أنه لا تزال هناك عقبات سوسيو اقتصادية وثقافية تحد من المشاركة الاقتصادية والسياسية للنساء وتكرس عدم المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، دعوتم، جلالتكم، في الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى رئيس الحكومة إلى مراجعة مدونة الأسرة بهدف تجاوز بعض العيوب والاختلالات التي ظهرت عند تطبيقها القضائي.

وعلى مستوى **الحوار الاجتماعي**، تميزت سنة 2023 بالتوقيع على اتفاق حول النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية. كما صادقت الحكومة في شتنبر من السنة نفسها، على المرسوم الذي ينص على الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 5 في المائة في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية. غير أن سنة 2023 تميزت بتواتر الإضرابات والاحتجاجات، سيما في قطاعات التربية والتعليم والصحة.

صاحب الجلالة،

على الصعيد البيئي، تميزت سنة 2023 بانعقاد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (كوب 28) في دبي. وقد اختتمت أشغاله بالتزام تاريخي من الدول بالتخلي عن استخدام الوقود الأحفوري بالإضافة إلى ضخ مبلغ 700 مليون دولار أمريكي في صندوق المقاصة للتعويض عن الخسارة والضرر الذي تم إنشاؤه في 2022. ويبدو هذا المبلغ غير كافٍ بالمرة لتغطية متطلبات الدول الأكثر هشاشة فيما يخص التمويل.

وتميزت سنة 2023 بتسجيل درجات حرارة قياسية، حيث شهدت سلسلة من الظواهر المناخية القصوى ذات تأثيرات جسيمة، سواء على الصعيد الإنساني أو المادي. وهكذا، شهدت بلادنا أشد فترات الجفاف في الأربعين سنة الأخيرة.

في ما يتعلق بتدبير الإجهاد المائي، تميزت سنة 2023 بتسريع الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المائية للتخفيف من تأثير الجفاف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا. وفي هذا السياق، وضعت السلطات العمومية نظاماً لدعم القطاع الفلاحي، واعتمدت سلسلة من التدابير الرامية إلى ترشيد استهلاك المياه (فرض قيود على ري الحدائق العمومية، السماح بملء المسابح مرة واحدة سنويًا، ومنع استخدام المياه الصالحة للشرب في أعمال تنظيف الشوارع والساحات العمومية، وغير ذلك). وبالموازاة مع ذلك، تم إطلاق حملات توعوية في مختلف المجالات الترابية لحث السكان على التعامل مع المياه بمزيد من المسؤولية. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود الحثيثة من أجل ترسيخ التدبير المستدام لهذا المورد الحيوي، ثقافةً وممارسةً.

في ما يخص الانتقال الطاقي، تم رصد تطور مستمر في هذا القطاع سنة 2023 عقب إصلاح الإطار القانوني الذي ينظم مجال الطاقات المتجددة فضلا عن تنفيذ ميثاق الاستثمار، الذي نص على مجموعة من التحفيزات لفائدة المشاريع التي تستخدم الطاقات المتجددة إلى جانب وضع آليات عمل لتعزيز النجاعة الطاقية. وبفضل هذه الدينامية التي يتسم بها مجال الطاقات المتجددة، إلى جانب تبني سياسة مناخية استباقية وطموحة، وكذا الجهود المبذولة لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة، حقق المغرب تقدماً ملحوظاً في ترتيبه في مؤشر الأداء المناخي، ليحتل المرتبة الرابعة عالمياً.

صاحب الجلالة،

في ضوء تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2023، يمكن تسليط الضوء على عدد من نقاط اليقظة:

تتعلق **نقطة اليقظة الأولى بوضعية المقاولات**، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي تواجه خلال السنوات الأخيرة تزايد حالات الإفلاس، وذلك رغم الجهود المبذولة لدعمها. وبالنظر إلى أهمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي تُشَغِّلُ 76.4 في المائة من العاملين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن هشاشتها تطرح رهانات كبرى سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. إن استمرار أو تفاقم إفلاس المقاولات، لا يتسبب في تدمير الرأسمال الإنتاجي فحسب، بل يخلق توترات اجتماعية تزيد من حدتها هشاشة الشغل داخل هذه المقاولات.

وانطلاقا من تحليل الأسباب البنيوية والظرفية لحالات إفلاس المقاولات، يقدم المجلس عددا من التوصيات الرامية إلى معالجة هذا الوضع، نذكر منها:

- ✯ إجراء تقييم موضوعي للنصوص القانونية والإصلاحات الجارية ذات الصلة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وبقدرتها على البقاء، ومن ثم القيام بالتعديلات اللازمة.
- ✯ تحسين عرض التدابير الموجهة لدعم رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما يُمكِّن من تقليص تكاليفها والرفع من إنتاجيتها، لا سيما من خلال استثمار الإمكانات التي توفرها التجارة الإلكترونية، والوسائل الرقمية، والذكاء الاصطناعي.
- ✯ تحسين عرض البرامج الموجهة لتحديث المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، على غرار برنامج «إنماء»، المرتكز على التميز الميداني.
- ✯ تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الوكالات المكلفة ببرامج دعم المقاولات في مرحلة ما بعد الإحداث، لا سيما من خلال تكوين العاملين بها، وتزويدها بوسائل وآليات العمل اللازمة. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي توسيع النطاق الجغرافي الذي تغطيه تدخلات هذه الوكالات، وذلك بتعاون مع فروع مؤسسات عمومية وجمعيات محلية، بناء على دفتر تحملات محدد بدقة.
- ✯ تيسير تجميع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، عبر تشجيع انتظامها في إطار شبكات، أفقيا أو عموديا، وذاك من أجل النهوض باندماجها وتنافسيتها وفعاليتها.
- ✯ تشجيع المقاولات الكبرى على الاشتغال مع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة سواء في المراحل القبلية أو البعدية لسلسلة الإنتاج، من خلال اعتماد تحفيزات ملائمة.
- ✯ تشجيع إحداث خدمات لتجميع المشتريات (centrales d'achat) بما يُمَكِّن من تقليص مختلف التكاليف التي تتحملها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.
- ✯ تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على التوجه نحو التصدير، من خلال تقديم دعم مناسب لكل حالة يشمل الجوانب المتعلقة برصد الفرص المتاحة، وحملات الترويج التجاري، والمساعدة الجمركية، وتوفير المعلومات حول المعايير والمقتضيات القانونية المتعلقة بالأسواق الدولية.
- ✯ وضع برامج خاصة بحاملي المشاريع والمقاولين، هدفها تعزيز قدراتهم التقنية والتدبيرية وتعزيز مهاراتهم الشخصية (soft skills).

أما **نقطة اليقظة الثانية فتهم البطالة**، والتي ظلت في مستويات مرتفعة جدا منذ جائحة كوفيد-19. وقد تفاقم معدل البطالة بشكل أكبر في سنة 2023، بحيث بلغ 13 في المائة عوض 11.8 في المائة في السنة المنصرمة. هذا، ويذكر أن معدل البطالة يمكن أن يصل، حسب المندوب السامي للتخطيط، إلى 33 في المائة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأفراد الذين سبق أن غادروا سوق الشغل وقرروا العودة للبحث عن فرصة عمل.

وفضلا عن آثاره السلبية على الاقتصاد، بحرمانه من الاستفادة من رأسمال بشري شاب، فإن استمرار ارتفاع معدل البطالة يخلق شعوراً بعدم الجدوى واليأس لدى فئة المعطلين المتسمة بهشاشتها. وانطلاقا من تحليل الأسباب متعددة الأبعاد لظاهرة البطالة، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها على الخصوص:

بخصوص مكون الطلب:

- ✯ تعزيز فعالية وتوسيع نطاق البرامج الموجهة لدعم إحداث المقاولات، مع مواصلة جهود تحسين مناخ الأعمال، من أجل الدفع بدينامية إحداث مناصب الشغل المباشرة عبر توسيع النسيج المقاولاتي.
- ✯ تشجيع الاندماج الصناعي القبلي والبعدي بين المقاولات الكبرى الوطنية أو الأجنبية المستقرة في المغرب، والنسيج المحلي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة والمقاولين الذاتيين، من أجل تعزيز دينامية إحداث مناصب الشغل غير المباشرة.
- ✯ تشجيع استهلاك المنتجات المحلية، لما لذلك من تأثير إيجابي في توفير فرص الشغل غير المباشرة. ويقتضي هذا الأمر وضع سياسة قائمة على تحسين جودة المنتج الوطني وتعزيز تنافسيته السعرية.

بخصوص مكون العرض:

<u>على المدى القصير</u>:

- ✯ توسيع نطاق وتعزيز جودة برامج إعادة التوجيه المهني لفائدة العاطلين ورفع طاقتها الاستيعابية. مع تركيز جهود إعادة التوجيه المهني على المهن التقنية المطلوبة في سوق الشغل، من خلال تكوينات معتمَدة قصيرة الأمد. ويمكن تصميم وتمويل هذه البرامج في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع إشراك مشغلين في القطاعات الأكثر دينامية، ومنح الأفضلية لصيغة معاهد التكوين ذات التدبير المفوض (IGD).
- ✯ تعبئة الفاعلين في القطاع الثالث في تنفيذ عرض التكوين المهني التأهيلي في الوسط القروي، بناء على دفتر تحملات محدد مسبقا.

<u>على المدى المتوسط</u>:

- ✯ تحسين قابلية التشغيل من خلال ملاءمةٍ أفضل لمنظومة التربية والتكوين وكذا التعليم العالي مع المتطلبات الحالية لسوق الشغل:
  - بالنسبة لسلك التعليم الثانوي، تحسين التوجيه نحو التخصصات العلمية والتقنية والمهنية، من أجل تزويد التلاميذ بالكفايات العملية الملائمة لحاجيات سوق الشغل؛
  - بخصوص التعليم العالي، إيلاء أهمية أكبر للجانب التطبيقي مقارنة مع الجانب النظري.
- ✯ ترسيخ روح المقاولة وتعزيز كفاياتها في برامج التعليم العالي والتكوين المهني، من أجل تشجيع تشبع حَمَلة الشهادات بثقافة المبادرة المقاولاتية المرتكزة على منطق اغتنام الفرص الاقتصادية أكثر من منطق سد الحاجة.

أما نقطة اليقظة الثالثة، فتتعلق بالمنحى التنازلي لمشاركة النساء في سوق الشغل في المغرب. فخلال 2023، بلغت نسبة النشاط الاقتصادي للنساء، مستويات منخفضة، حيث استقرت في 19 في المائة مقابل 70 في المائة بالنسبة للرجال. كما أن معدل البطالة لدى النساء الحاصلات على شهادات عليا يظل أمرا مقلقا (35 في المائة).

إن ضعف مشاركة النساء له تداعيات اقتصادية واجتماعية بالغة، حيث يساهم في الحد من النمو الاقتصادي ومن دينامية خلق الثروة. فوفقًا لدراسة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط، يمكن أن يؤدي إدماج 1.7 مليون امرأة غير نشيطة إلى رفع معدل النشاط لدى النساء إلى 34.8 في المائة والزيادة في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة 13 في المائة. من جهة أخرى، يساهم عدم نشاط النساء في تكريس وضعية الفقر وتفاقم التفاوتات الاجتماعية واستمرار تبعيتهن الاقتصادية، وهو ما يهدد موقعهن داخل الأسرة والمجتمع.

في هذا السياق، يجدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي موقفه بخصوص الأهمية القصوى للمشاركة والتمكين الاقتصادي للنساء عن طريق الدعوة إلى اعتماد سياسة إرادية تهدف إلى إدماج المرأة في سوق الشغل مع مراعاة مختلف فئات النساء غير النشيطات واعتماد تدابير خاصة بكل فئة منهن.

وتحقيقا لهذه الغاية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- ✯ تقليص الفوارق في الأجور في القطاع الخاص ومكافحة مظاهر التمييز المرتبطة بالترقي المهني.
- ✯ تعزيز وتثمين المبادرة المقاولاتية في صفوف النساء، من خلال وضع آليات تمويل ملائمة، سواء لدعم المشاريع أو التكوين.
- ✯ تعزيز الاستقلالية الاقتصادية لربات البيوت عن طريق توفير دخل أدنى للأجور، اعترافاً بمساهمتهن الاقتصادية غير المدفوعة الأجر.
- ✯ إدماج ربات البيوت في سوق الشغل من خلال ما يلي:
  - إطلاق بحث وطني لتحديد الأسباب والمحددات الموضوعية لإقصاء المرأة من النشاط الاقتصادي، وتنزيل استراتيجية وطنية انطلاقا من النتائج التي سيتم التوصل إليها.
  - تمكين ربات البيوت من تعزيز مهاراتهن المهنية وتحسين فرصهن في الإدماج الاقتصادي، من خلال المشاركة في برامج التكوين التأهيلي، مع مراعاة خصوصيات كل جهة.
  - تقديم تحفيزات مالية لربات البيوت الشابات الراغبات في العمل لحسابهن الخاص.
  - منح إعانات لأمد محدد للمقاولات التي تشغل ربات البيوت الشابات.

تسلط نقطة اليقظة الأخيرة الضوء على التحديات الاستراتيجية التي تواجه المغرب في تعزيز تموقعه على الساحة الدولية في مجال الهيدروجين الأخضر. ويُعَدّ إصدار «عرض المغرب» في هذا المجال، والذي يأتي ترصيداً لمضامين خارطة الطريق الصادرة سنة 2021 والإطار المؤسساتي الجاري به العمل، خطوةً كبيرةً إلى الأمام. ولضمان نجاح هذا الورش الاستراتيجي، يقترح المجلس التوصيات التالية:

- ✯ إدماج قطاع الهيدروجين الأخضر في استراتيجية طاقية متجددة بما ينسجم مع تطوير قطاع الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والتخلي التدريجي عن الفحم.
- ✯ تسريع العمل على وضع إطار قانوني خاص بقطاع الهيدروجين الأخضر يعزز جاذبيته لدى المستثمرين الأجانب.

- وضع خارطة طريق على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعبئة الموارد المالية لإنجاز البنيات التحتية اللازمة لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر.

- العمل، بشكل قبلي، على إدراج حاجيات قطاع الهيدروجين الأخضر من المياه في برنامج تطوير محطات تحلية مياه البحر.

- تسريع دينامية تكوين رأسمال بشري يستجيب لمختلف حاجيات مهن الهيدروجين الأخضر.

- تكثيف جهود البحث والتطوير في قطاع الهيدروجين الأخضر، من خلال تعزيز التعاون الوثيق مع الدول والفاعلين الصناعيين والفاعلين في القطاع الخاص من أجل تسريع تحقيق النضج التكنولوجي المطلوب لاستخدام الهيدروجين الأخضر ومشتقاته بشكل فعال.

صاحب الجلالة،

يسلط القسم الثاني من التقرير السنوي الضوء هذه السنة على موضوع صناعة السفن، باعتباره قطاعاً استراتيجياً واعداً بالنسبة للمملكة. ومن شأن تطوير قطاع وطني تنافسي لصناعة السفن أن يُمَكِّن من تنويع وإغناء مكونات القطاع الصناعي لبلادنا. وسيساهم ذلك أيضاً في تقليص درجة الارتهان بالخارج في مجال خدمات بناء السفن وإصلاحها واقتنائها.

ويتمتع المغرب بمؤهلات كبرى تشكل مزايا تنافسية هامة لتطوير قطاع صناعة السفن. وفي هذا الصدد، تتوفر بلادنا على واجهتين بحريتين (ممتدتين على طول 3500 كيلومتر) وبنية تحتية مينائية تتطور بشكل مستمر، ويد عاملة تنافسية مقارنة مع البلدان الأوروبية، فضلاً عن التقائية قوية بين المهن التي يتطلبها قطاع صناعة السفن، وتلك التي تتطلبها قطاعات أخرى رسخت وجودها ببلادنا كقطاعي السيارات والطيران.

وقد اتخذت السلطات العمومية جملة من الإجراءات الاستباقية الرامية إلى تطوير هذا القطاع، سيما من خلال وضع مخطط مديري لتطوير البنيات التحتية المينائية الخاصة بأنشطة صناعة السفن. كما تم وضع بنك للمشاريع يستهدف أنشطة رئيسية كبناء السفن وإصلاحها، وذلك بهدف تحفيز الاستثمارات وتوجيهها على النحو الأمثل في هذه المجالات. وفضلا عن ذلك، تم في إطار الميثاق الجديد للاستثمار إرساء آليات للدعم المالي موجهة للمستثمرين في قطاع صناعة السفن.

وعلى الرغم من المؤهلات الطبيعية المتوفرة ومختلف المبادرات المتخذة، فإنّ هذا القطاع يواجه عدداً من الإكراهات البنيوية والظرفية التي تحول دون تطويره.

انطلاقاً من التشخيص المنجز واستناداً إلى الدروس المستقاة من التجارب الدولية في هذا المجال، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع استراتيجية وطنية مندمجة لصناعة السفن. وينبغي أن تعتمد هذه الاستراتيجية مقاربة منظوماتية تمكن من الإحاطة الشاملة بمختلف الجوانب التي تؤثر بشكل مباشر على أداء العرض الوطني في قطاع صناعة السفن وجاذبيته وتنافسيته.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، يوصي المجلس بما يلي:

- إحداث آلية مؤسساتية للقيادة والتنسيق والتتبع تضم الفاعلين المعنيين في مختلف المجالات ذات الصلة بصناعة السفن، بما في ذلك القطاعات المرتبطة بالمراحل القبلية والبعدية لسلسلة الإنتاج.

- ✯ اعتماد مقاربة متدرجة، من خلال السعي للتموقع، على المديين القصير والمتوسط، في الأنشطة التي تسجل دينامية وتظل في المتناول من حيث التكنولوجيا والمهارات والبنيات التحتية اللازمة، مع استهداف السوق المحلية وأسواق التصدير، لاسيما أسواق حوض البحر الأبيض المتوسط والواجهة الأطلسية لإفريقيا. ويمكن خلال هذه المرحلة البدء بالأنشطة الأقل تعقيدا، كعمليات التجديد والتحديث، وإصلاح الأعطاب الطارئة، والصيانة المبرمجة وأنشطة تفكيك السفن. وبالموازاة مع ذلك، من الضروري تطوير القدرات في مجال بناء وتحويل المراكب الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا في المتناول وقريبة من مستوى القدرات التكنولوجية التي يمتلكها المغرب في بعض القطاعات (السيارات والطيران وغير ذلك). أما المرحلة اللاحقة، التي لا ينبغي الشروع فيها إلا بعد أن تكون المرحلة الأولى قد حققت نتائج مُرْضية، فتهم استهداف الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.

- ✯ التعزيز المستمر لعرض البنيات التحتية المتخصصة وتسريع عملية منح امتياز استغلال حوض صناعة السفن بميناء الدار البيضاء، مع الحرص على ملاءمة الشروط التعاقدية بما يضفي عليها مزيداً من الجاذبية لدى المستثمرين.

- ✯ تسريع وتيرة أشغال توسيع مينائيّ أكادير وطانطان، بما يُمَكِّن من تخفيف الاكتظاظ الذي تشهده أحواض بناء السفن الرئيسية.

- ✯ وضع إطار قانوني وجبائي ملائم لاستقطاب الاستثمارات في هذا القطاع وإحداث صندوق خاص لتمويل هذا القطاع الذي ترتفع فيه درجة المخاطرة، وذلك في إطار دينامية إحداث الصناديق الموضوعاتية أو القطاعية المنصوص عليها في إطار تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

- ✯ إعداد رأسمال بشري مؤهل، من خلال اعتماد برامج للتكوين تستجيب لحاجيات قطاع صناعة السفن وإحداث معاهد متخصصة وتعزيز البحث والتطوير في هذا القطاع.

- ✯ تطوير آليات اليقظة الاستراتيجية والترويج للعرض الوطني لتيسير تموقعه في السوق الدولية.

صاحب الجلالة،

خُصِّص القسم الثالث من التقرير السنوي لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي هذا الصدد، أنجز المجلس، بناءً على إحالة من مجلس النواب، دراسة بعنوان «زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي».

وبالإضافة إلى التقرير السنوي، أنجز المجلس، في إطار الإحالات الذاتية، ثمانية آراء تتناول المواضيع التالية:

- «المعادن الاستراتيجية والحَرِجَة: قطاعٌ في خِدمةِ السيّادة الصّناعية للمغرب».
- «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET»: أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟».
- «تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية وإنقاذها والمساهمة في ضمان جودة العلاجات للجميع».
- «من أجل مجتمعٍ متماسكٍ خالٍ من التسول».
- « آليات منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية (الموارد المائية والمقالع)».

- «التكنولوجيا السحابية (cloud): رافعة استعجالية لتسريع التحول الرقمي».
- «من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية».
- «من أجل تدبير فعال واسْتِباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين».

ومن ناحية أخرى، عمل المجلس خلال سنة 2023 على استكمال ترسانته المؤسساتية، وذلك من خلال مراجعة النظام الداخلي وميثاق الأخلاقيات وإعداد دليل المساطر.

بالموازاة مع ذلك، عزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انخراطه في النهوض بالديمقراطية التشاركية، عبر الحرص على المزيد من إشراك المواطنات والمواطنين والفاعلين الترابيين في بلورة آرائه وتقاريره. وقد تجسد هذا الانخراط، على وجه الخصوص، في ثلاث ديناميات مترابطة ومتكاملة:

- ✯ العمل، بشكل تلقائي، عند إنجاز أي رأي أو تقرير، على إطلاق استشارات مواطنة على المنصة الرقمية «أشارك» التي وضعها المجلس لهذا الغرض، والتي تساهم في توسيع نطاق الإنصات والتشاور بشكل كبير. إذ تُمَكِّنُ المواطنات والمواطنين، سواء من المقيمين بالمغرب أو بالخارج، من المساهمة بآرائهم وطرح مقترحاتهم حول مختلف القضايا التي يعكف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على دراستها. وقد شهدت سنة 2023 إطلاق 10 استشارات مواطنة، استقطبت حوالي 11.000 مساهمة.
- ✯ إضفاء عمق ترابي على عمل المجلس، من خلال تعزيز تفاعله مع المجالات الترابية بهدف تحقيق إدراك أفضل لمختلف حاجيات المواطنات والمواطنين في المجالات الترابية وتعزيز إشراك الفاعلين المحليين في عمل المجلس ومبادراته. وتتجلى هذه الدينامية بشكل خاص في (أ) العمل، بشكل تلقائي عند إنجاز أي رأي أو تقرير، على تنظيم جلسات إنصات مع الفاعلين الترابيين، وكذا القيام بزيارات ميدانية؛ (ب) عقد اجتماعات للجمعية العامة للمجلس وبعضِ أنشطته في الجهات.
- ✯ جعل المجلس أكثر انفتاحاً على الوسط الأكاديمي وأقرب إلى الشباب، لا سيما من خلال دينامية «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في ضيافتكم»، بحيث يجوب المجلس في إطارها جهات المملكة للالتقاء بالطلبة في الجامعات العمومية والخاصة. وهي فرصة للتفاعل مع الطلبة وباقي مكونات الوسط الأكاديمي بشأن عمل المجلس والقضايا التي يشتغل عليها.

وفي إطار برنامج العمل برسم سنة 2024، سيتناول المجلس، بالإضافة إلى التقرير السنوي، الإشكاليات التالية: «تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في المغرب: النمو والتحديث والتطوير»؛ «مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني»؛ «تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والسجل الاجتماعي الموحد: واقع الحال وصعوبات التنزيل»؛ «المسار العلمي والتقني للنساء بالمغرب»؛ «الأطفال وشبكات التواصل الاجتماعي»؛ «الذكاء الاصطناعي بالمغرب: آفاق التطوير»؛ «مشاركة المواطنات والمواطنين في الشأن العام»؛ «الاقتصاد الدائري لمعالجة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية»؛ «مقاربة الترابط (النيكسوس) بين مجالات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية»؛ «أنماط العمل الجديدة والعلاقات المهنية»؛ «مكانة الفلاحة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الفلاحية»؛ «هدر المواد الغذائية بالمغرب».

تلكُمْ، يا صاحب الجلالة، العناصرُ الرئيسيةُ للتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2023، المعروض على أنظار جلالتكم، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس خلال دورتها العادية 159، المنعقدة يوم الخميس 27 يونيو 2024.

تمهيد

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2023.

وفي هذا الصّدد، أنجز المجلسُ تحليلاً للتطوّرات الأساسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع اقتراح جملة من التوصيات والتوجهات المتعلقة بالسياسات العمومية ذات الصلة. وهو تحليل يعبّر عن وجهة نظر المجتمع المدنيّ المنَظَّم والغنيّ بتنوع الحساسيات والتجارب المهنية والاجتماعية لمختلف الفئات المُكوِّنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وفي القسم الأول من التقرير، أنجز المجلسُ تحليلاً للظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2023، مسلطاً الضوء على المنجزات التي تم تحقيقها مع الوقوف على أوجه القصور التي تم تسجيلها في هذه المجالات الثلاثة. وبخصوص الشق المتعلق بنقاط اليقظة، تم اقتراح جملة من التوصيات من أجل إثارة الانتباه إلى التدابير التي تكتسي طابعا أولويا من وجهة نظر المجلس وتتطلب بالتالي إيلاءها عناية خاصة.

أما في ما يتعلق بالموضوع الخاص للتقرير، فقد جرى تخصيصه لإشكالية تطوير منظومة صناعة السفن، باعتباره قطاعاً استراتيجياً واعداً بالنسبة لدينامية التطور الاقتصادي للمملكة. وقد تم تسليط الضوء في هذا الموضوع الخاص على العوامل التي تحول دون تطوير قطاع صناعة السفن بالمغرب، مع اقتراح جملة من التوصيات التي تروم توفير الظروف المناسبة لبناء قطاع وطني دينامي وتنافسي لصناعة السفن.

وفي القسم الثالث، يقدم المجلس تقريراً عن أنشطته برسم سنة 2023، كما يعرِض الخطوط العريضة لبرنامج عمله لسنة 2024.

القسم الأول

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2023

I أهم التطورات التي طبعت سنة 2023

1.1. الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2023

1.1.1.أبان النمو بالمغرب عن نوع من القدرة على الصمود رغم الصدمات السلبية المتعددة التي تعرض لها

واجه الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 ظرفية صعبة اتسمت بتقلبات على الصعيدين الدولي والداخلي.

فعلى المستوى الدولي، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، من 3.5 في المائة سنة 2022 إلى 3.3 في المائة في سنة 2023[1]. وقد تجلى هذا التراجع في انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي للدول المتقدمة من 2.6 في المائة إلى 1.7 في المائة. غير أن هذه النسبة المتوسطة تخفي تباينات مهمة: بحيث شهدت منطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا تباطؤا كبيرا في نموها، مقابل انتعاش بالنسبة للولايات المتحدة واليابان. بالموازاة مع ذلك، ظل مستوى النمو في الدول النامية مستقرا في حدود 4.4 في المائة[2]. إلا أن هذا الركود ينطوي على ديناميات وتطورات إقليمية متباينة، بين ارتفاع في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في الصين وروسيا، وتباطئه بشكل ملحوظ في الهند والمكسيك وبلدان منطقة الشَّرق الأوسط.

بالموازاة مع ذلك، واصلت التجارة العالمية تأثرها السلبي بالظرفية الاقتصادية غير المواتية، بحيث ارتفع حجمها بنسبة 0.8 في المائة فقط[3]، رغم انخفاض أسعار الشحن البحري. أما فيما يتعلق بأسعار المواد الطاقية الأولية، فقد انخفضت سنة 2023 أسعار النفط والغاز الطبيعي مقارنة بالسنة الماضية. ويعزى هذا التراجع بالنسبة للنفط، أساسا إلى تأثير ضعف الطلب وزيادة الإنتاج في البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، لا سيما الولايات المتحدة، بينما يعزى بالنسبة للغاز الطبيعي إلى وفرة العرض والمستويات المرتفعة لحجم المخزون.

وترجع هذه التطورات المتباينة في الأداء الاقتصادي بين البلدان إلى تضافر عدة عوامل رئيسية، ألا وهي: (1) استمرار آثار الجائحة والوقف التدريجي للدعم المالي الذي كان مخصصا لمواجهة تداعياتها، (2) انعكاسات الحرب في أوكرانيا، (3) ضعف القدرة الشرائية وتدني ثقة الأسر، رغم تراجع معدل التضخم العالمي من 8.7 في المائة إلى 6.7 في المائة[4]، وانعكاسات ذلك على الطلب، خاصة في أوروبا، (4) دينامية عودة أبرز الأبناك المركزية إلى الوضع العادي على مستوى السياسات النقدية، مع ما لذلك من آثار على الاستثمارات الصناعية، وكذا على اقتصاديات البلدان النامية المَدِينَة.

غير أنه رغم السياق الخارجي غير المواتي بالقدر الكافي، فقد أبان الاقتصاد الوطني عن قدرة على الصمود. وعلى الرغم من تباطؤ الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب، وتوالي سنوات الجفاف، وتداعيات زلزال الحوز، فقد شهد معدل النمو ارتفاعا، إذ انتقل من 1.5 في المائة سنة 2022 إلى حوالي 3.4 في المائة سنة 2023[5].

1 - Fonds monétaire international - World economic outlook, mise à jour, Avril 2024.

2 – المصدر نفسه

3 – المصدر نفسه

4 – المصدر نفسه

5 - HCP – Comptes nationaux provisoires 2023.

فرغم أن إنتاج الحبوب لم يبلغ سوى 55.1 مليون قنطار، إلا أنه ظل أعلى من حجم الإنتاج المسجل في السنة الفارطة، مما أدى إلى تحسن طفيف في القيمة المضافة الفلاحية سنة 2023 بحوالي 1.4 في المائة، بعد تراجع حادٍّ بلغ 11.3 في السنة الماضية. لكن، تجدر الإشارة إلى أن حجم الإنتاج من الحبوب للموسم الفلاحي لسنة 2023 يظل أدنى بكثير من الحجم المتوسط المسجل خلال سنة فلاحية عادية، والبالغ 70 مليون قنطار، كما أنه أقل بنسبة 15 في المائة من الإنتاج المتوسط المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وبالنسبة للقطاعات غير الفلاحية، فقد شهدت بعض الفروع دينامية إيجابية، من قبيل الصيد البحري الذي بلغت نسبة نموه 7 في المائة. من جانبها، حققت الصناعة التحويلية، زيادة محدودة لم تتجاوز 2.7 في المائة، إلا أنها تظل أعلى من نسبة 0.6 في المائة المسجلة سنة 2022، كما أن وتيرة نمو فرع الإيواء والمطاعم ارتفعت بأكثر من 23.5 في المائة (رغم أن أداءه يبقى أقل من المستوى المسجل في السنة الماضية).

في المقابل، لم يكن أداء قطاعات أخرى بنفس الجودة خلال سنة 2023. نذكر منها قطاع المناجم الذي تراجعت قيمته المضافة بنسبة 2.7 في المائة، جراء ضعف الطلب الداخلي والخارجي على الفوسفاط الصخري. كما شهدت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يعاني أصلا من إشكالات بنيوية منذ أزيد من عقد من الزمن، انخفاضا طفيفا بحوالي 0.4 في المائة. وأخيرا، تباطأ نشاط قطاعات خدماتية أخرى مثل التخزين والنقل والخدمات العقارية وتجارة الجملة وقطاع إصلاح الآلات والمعدات، وهو ما أدى إلى تراجع نمو القيمة المضافة للقطاع الثالثي من 6.8 في المائة إلى 4.4 في المائة.

وتتجلى أيضا قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود من خلال تحليل بعض مكونات الطلب. إذ شهد الاستهلاك النهائي للأسر تطورا إيجابيا، بحيث ارتفع بنسبة 3.7 في المائة بعد الركود الذي اعتراه خلال سنة 2022. ويعزى هذا التقدم إلى التحسن الطفيف في دخل الفلاحين مقارنة بالسنة الماضية، والأداء الجيد لتحويلات مغاربة العالم، رغم السياق التضخمي الذي ساد خلال هذه السنة، لا سيما تضخم أسعار المواد الغذائية، والانخفاض المستمر في منسوب ثقة الأسر. كما استفاد الطلب الداخلي من التطور الإيجابي للاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، الذي ارتفع بـ 4.1 في المائة، فضلا عن ارتفاع الاستثمار الإجمالي بنسبة 1.5 في المائة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن التطور الإيجابي لإجمالي الاستثمار يعزى بالأساس إلى مساهمة الاستثمار العمومي، في حين يظل حجم الاستثمار الخاص غير كاف، وذلك بالنظر لعدة معيقات، منها ما هو بنيوي، ومنها ما يتصل بعوامل ظرفية من قبيل شروط التمويل التقييدية وارتفاع كلفة الإنتاج.

وفيما يتعلق بالمكون الخارجي للطلب، يلاحظ أن صافي الصادرات ساهم بشكل سلبي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، أي بناقص 0.3 نقطة بدلاً من مساهمة إيجابية بلغت زائد 2.8 نقطة في السنة الماضية، وذلك في سياق مطبوع بتراجع الطلب الخارجي واستمرار ارتفاع الواردات.

2.1.1. تطور الصادرات: ارتفاع محدود سنة 2023 لكن مع استمرار دينامية تحسين العرض التصديري

شهدت الصادرات المغربية من السلع ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.2 في المائة، إذ حققت 429.310 مليون درهم نهاية سنة 2023، مقابل 428.612 مليون درهم نهاية سنة 2022، وهو تطور إيجابي يسجل للسنة الثالثة على التوالي. أما الصادرات من الخدمات، ورغم أن ما حققته من قيمة مالية (260.666 مليون درهم) يظل أقل من صادرات السلع، فقد شهدت دينامية أقوى بكثير، حيث سجلت زيادة بلغت حوالي 15.8 في المائة[6].

ويُبرِزُ توزيع الصادرات المغربية من السلع حسب القطاعات الرئيسية تطورات متباينة، إذ حققت صادرات قطاع السيارات ارتفاعا مهما بلغت نسبته 27.4 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. كما أن صادرات فرعي الإلكترونيك والنسيج والجلد ارتفعت على التوالي بـ 28.4 في المائة وبـ 5 في المائة. غير أن صادرات الأحذية تراجعت

6 – المصدر نفسه

بنسبة 6.2 في المائة[7]. من جهة أخرى، سجلت صادرات الفوسفاط ومشتقاته تراجعا ملموسا سنة 2023، إذ انخفضت بحوالي 34.1 في المائة، وهو انخفاض شمل حجم الصادرات وسعر الوحدة، كما هَمَّ المنتوج الخام والمشتقات على حد سواء.

وبتحليل تطور الصادرات المغربية على المدى الطويل، يتأكد أن بِنيَتَها آخذة في التحول تدريجيا. إذ يلاحظ أن حصة القطاعات التقليدية، رغم احتفاظها بأهميتها على مستوى الميزان التجاري، إما شهدت تراجعا (مثل النسيج) أو ركودا (على غرار الفلاحة والصناعة الغذائية) خلال الفترة 2014-2022. وفي المقابل، شهدت حصة المهن العالمية أو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، لا سيما قطاع صناعة السيارات والطيران والإلكترونيك، ارتفاعا ضمن إجمالي حجم الصادرات. ويمكن أن تعزى هذه الدينامية الإيجابية، والتي تعكس انخراط الاقتصاد الوطني في مسلسل للتحول الهيكلي، إلى التأثير الإيجابي للاستراتيجيات الصناعية المتعاقبة التي جرى اعتمادها وما تضمنته من تدابير تحفيزية، وكذا إلى تحسين عرض البنيات التحتية الصناعية الحديثة. وهو ما سمح بتعزيز جاذبية المغرب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات رئيسية. غير أن بعض القطاعات الواعدة، مثل صناعة الأدوية، لا تزال تجد صعوبة في تعزيز مكانتها ضمن بنية الصادرات المغربية.

الرسم البياني رقم 1: تطور بنية الصادرات حسب القطاعات (الحصة بالنسبة المئوية)

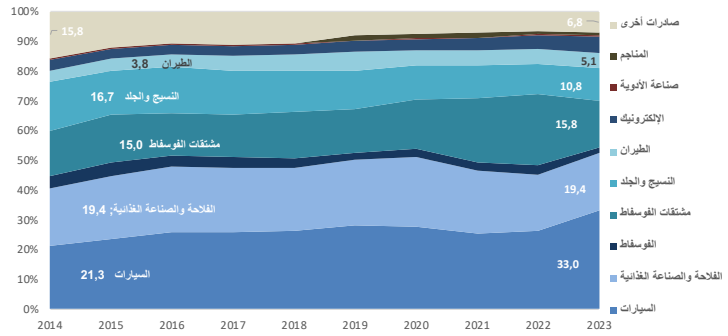

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات مكتب الصرف

وفي السياق نفسه، تشير بنية الصادرات إلى تحسن على مستوى تنويع قطاعات العرض التصديري المغربي، فضلا عن ارتقاء الصادرات في سلسلة القيمة والنهوض بمحتواها التكنولوجي. فعلى صعيد تنويع الصادرات، انتقل المغرب من 332 مجموعة منتجات (حسب النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها، المكون من ستة أرقام) سنة 1990 إلى 1263 منتوجاً سنة 2022[8].

أما بالنسبة للارتقاء بالصادرات في سلسلة القيمة، فإن تصنيف الصادرات بناء على محتواها التكنولوجي[9] يؤكد المنحى المُطَّرِد لتحسن المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية. إذ يشير تطور بنية الصادرات إلى تراجع حصة المنتجات الأولية والمنتجات ذات التكنولوجيا المنخفضة، في مقابل ارتفاع مهم لحصة المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة، التي انتقلت من 22.2 في المائة سنة 2010 إلى 45 في المائة سنة 2022. وينعكس هذا التطور أيضا في تحسن تصنيف المغرب في مؤشر التعقيد الاقتصادي، إذ انتقل من المرتبة 93 إلى المرتبة 81 بين سنتي 2015 و2021. غير أن حصة الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي تظل متواضعة، إذ لم ترتفع إلا بشكل طفيف، منتقلة من 6 في المائة سنة 2010 إلى 6.7 في المائة فقط سنة 2022. ويُبرز هذا الوضع ضرورة مضاعفة الجهود لتشجيع الاستثمار الخاص في هذه القطاعات، وتعزيز الرأسمال البشري المؤهَّل، فضلاً عن تقديم المزيد من الدعم لأنشطة البحث والتطوير على مستوى القطاع الخاص، بالتعاون مع الوسط الأكاديمي.

7 – المصدر نفسه

8 – قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS)

9 – قاعدة معطيات (الأونكتاد) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

لرسم البياني رقم 2: عدد مجموعات المنتجات الموجهة للتصدير بالمغرب (حسب النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها، المكون من ستة أرقام)

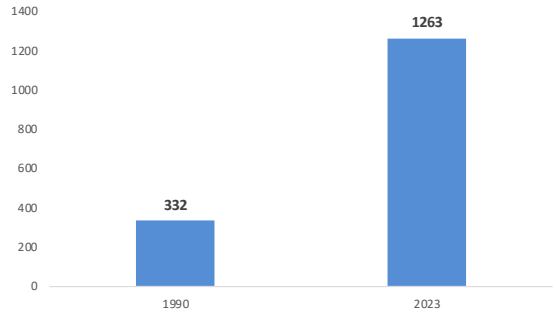

المصدر: قاعدة معطيات (الأونكتاد) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الرسم البياني رقم 3: توزيع بنية الصادرات حسب محتواها التكنولوجي (بالنسبة المئوية)

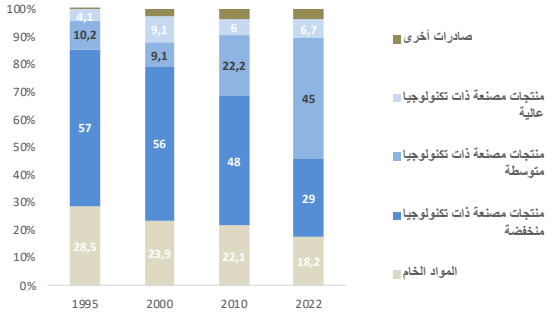

المصدر: قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS)

وبخصوص توزيع صادرات المغرب حسب الوجهة الجغرافية، فلا يزال يتسم باستحواذ الوجهة الأوروبية، حيث تناهز حصة هذه الأخيرة 65 في المائة من إجمالي الصادرات المغربية، وهي نسبة تذهب أساسا إلى شركائنا التقليديين داخل الاتحاد الأوروبي، لا سيما إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، بالإضافة إلى المملكة المتحدة. ومع ذلك، فإن حصة السوق الأوروبية من الصادرات المغربية أضحت تتخذ منحى تنازليا، على اعتبار أنها كانت تتجاوز 70 في المائة، قبل خمس سنوات فقط.

وبالموازاة مع هذا الانخفاض في حصة أوروبا، لا يزال المغرب يجد صعوبة في الاستثمار الأمثل للإمكانات التي تتيحها بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في مجال التصدير. إذ لم تتجاوز حصة هذه الأخيرة 6.7 في المائة من إجمالي صادرات المغرب سنة 2022، رغم أنها أعلى من تلك المسجلة سنة 2018 التي بلغت 5.8 في المائة. أما البلدان المطلة على الساحل الأطلسي للقارة الإفريقية، فإن حصتها لا تتجاوز 5.3 في المائة من مجموع صادرات المملكة، علما أن هذه النسبة لم تتغير منذ عدة سنوات. ويمكن أن يعزى ضعف دينامية المبادلات التجارية بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء وبوجه خاص بلدان الواجهة الأطلسية، إلى عدة عوامل، منها التأخر الحاصل في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF).

3.1.1. التوازنات الماكرو-اقتصادية: تراجع العجز الخارجي وعجز الميزانية وانخفاض معدل التضخم، انخفاض مهم في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضرورة التحلي باليقظة في تدبير الدين العمومي

- **الحسابات الخارجية:**

تقلص العجز التجاري سنة 2023 بحوالي 7.5 في المائة، وذلك أساسا بسبب انخفاض الواردات بنسبة 2.9 في المائة، وبدرجة أقل بسبب الارتفاع الطفيف الذي شهده حجم صادرات السلع. وبالتالي، شهدت سنة 2023 تحسناً في نسبة تغطية الصادرات للواردات، إذ انتقلت من 58.1 في المائة إلى 60.1 في المائة على أساس سنوي[10].

ويعزى تراجع حجم الواردات أساسا إلى انخفاض الفاتورة الطاقية بأكثر من 20 في المائة، سواء على مستوى سعر الوحدة أو الكميات المستوردة، بالإضافة إلى انكماش الواردات من المنتجات الأولية، خاصة الكبريت الذي يتم استخدامه في صناعة الأسمدة.

10 – معطيات مكتب الصرف

ومع تقليص العجز التجاري، تراجع عجز الحساب الجاري الذي بلغ ناقص 9 مليار درهم، أي ما يعادل ناقص 0.6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل ناقص 47.3 مليار درهم في السنة الفارطة[11]. ويعزى هذا التطور كذلك إلى الأداء الجيد لمداخيل الأسفار للسنة الثانية على التوالي، إذ حققت زيادة قدرها 11.7 في المائة، فضلا عن استمرار المنحى التصاعدي لتحويلات مغاربة العالم سنة 2023، وإن كان حجمها قد تطور بوتيرة أقل من الوتيرة المسجلة في السنة الماضية. ومع ذلك، يظل الحفاظ على هذه النتيجة الإيجابية عرضة للتقلبات المستقبلية في أسعار المواد الخام المستوردة، خاصة مواد الطاقة، في سياق جيوسياسي شديد التوتر.

الرسم البياني رقم 4: تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (بملايين الدرهم)

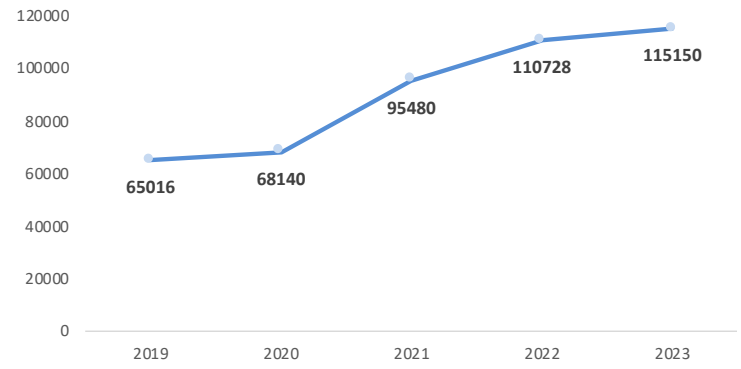

المصدر: مكتب الصرف

وفيما يتعلق بتأثيرات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما تحويل مسار تدفقات التجارة البحرية من قناة السويس نحو رأس الرجاء الصالح، فإنها لم تبدأ في الظهور إلا في النصف الثاني من شهر دجنبر سنة 2023. وبالنسبة للفاعلين المغاربة العاملين في مجال الاستيراد والتصدير، فقد أدى هذا التحويل إلى تمديد آجال تسليم السلع لأكثر من 10 أيام في المتوسط[12]، مما أثر سلبا على المصدرين المغاربة للمنتجات القابلة للتلف نحو المناطق المعنية. كما يتسبب هذا التحويل في مسار السفن في ارتفاع كبير في أسعار الشحن البحري. فعلى سبيل المثال، ارتفعت تكلفة نقل حاوية تبلغ 20 قدما بحرا بين شنغهاي والدار البيضاء من 1450 دولارا إلى 2800 دولار[13]، ما بين 15 دجنبر 2023 ويناير 2024.

وفيما يتعلق بصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تجدر الإشارة إلى أنه رغم القدرة على الصمود التي أبانت عنها نوعا ما منذ أزمة جائحة كوفيد-19، إلا أنها شهدت سنة 2023 انخفاضا كبيرا بنسبة 53.3 في المائة[14]. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبها المغرب بنسبة 18 في المائة، خاصة المتأتية من سندات المساهمة، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما في شكل سداد أدوات الدين من قبل فروع الشركات الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء السلبي، الذي يتزامن مع سياق اقتصادي عالمي غير موات، سُجل رغم قرار مجموعة العمل المالي (GAFI) القاضي بخروج المملكة المغربية من «اللائحة الرمادية» في فبراير 2023. غير أن هذه الوضعية قد تشهد تحسنا تدريجيا بالموازاة مع بدأ التنفيذ الفعلي للاستثمارات التي اعتمدتها مؤخرًا اللجنة الوطنية للاستثمارات.

11 – المندوبية السامية للتخطيط: الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2024

12 – صندوق النقد الدولي

13 – تصريح للسيد رشيد الطاهري، رئيس جمعية منظمي عمليات النقل الدولي بالمغرب

/https://fr.le360.ma/economie/attaques-en-mer-rouge-depuis-la-mi-decembre-les-tarifs-du-fret-entre-la-chine-et-le-maroc-ont_L3LBA7F4QNFJDNR3DRQBDOTA4Y

14 – معطيات مكتب الصرف

- **المالية العمومية:**

مع نهاية سنة 2023[15]، بلغ عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، 4.4 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5.4 في المائة في السنة الماضية[16]. إن هذا التحسن، الذي ظل رغم ذلك أعلى من مستواه المتوسط المسجل قبل جائحة كوفيد-19، يعزى في جزء منه إلى المساهمة الاستثنائية لمداخيل الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة بمنطقة الحوز، والذي حقق فائضا بلغ 17.2 مليار درهم (بلغت المداخيل 19.6 مليار درهم، فيما بلغت النفقات 2.4 مليار درهم). فبدون احتساب مساهمة هذا الصندوق كانت نسبة العجز ستصل إلى نسبة قريبة من تلك المسجلة في سنة 2022. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن سنة 2023 اتسمت بتقليص تكاليف المقاصة بنسبة 28.4 في المائة في سياق انخفاض أسعار غاز البوتان على المستوى العالمي. من جهة أخرى، وفي سياق متسم بشروط نقدية تقييدية، ارتفعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 9.5 في المائة، لا سيما الدين الخارجي.

ومن أجل تلبية احتياجاتها من التمويل، لجأت الخزينة سنة 2023 بالدرجة الأولى إلى مصادر التمويل الخارجي. وقد مكن هذا التوجه نحو السوق المالية الدولية من تخفيف الضغط على السوق الداخلية في سياق رفع سعر الفائدة، مع الحفاظ على احتياطيات الصرف في مستويات مريحة. عموما، شهدت نسبة دين الخزينة من الناتج الداخلي الإجمالي تراجعا، إذ انخفضت من 71.5 في المائة سنة 2022 إلى حوالي 69.5 في المائة سنة 2023[17]. بالإضافة إلى ذلك، يظل المكون الداخلي مهيمنا على بنية دين الخزية، إذ بلغت نسبته حوالي 75 في المائة من إجمالي الدين، وهو ما يتماشى مع الهدف المعتمد على مستوى محفظة الدين المعيارية (70-80 في المائة بالنسبة للدين الداخلي و20-30 في المائة بالنسبة للدين الخارجي). وهي بنية تساعد على الحد من الهشاشة إزاء تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبية. غير أنه بإضافة الدين الخارجي المضمون من لدن الدولة، فإن معدل الدين العمومي الإجمالي يبلغ حوالي 82.5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[18].

ورغم جهود تعبئة الموارد من ميزانية الدولة، والجهود المبذولة في مجال ترشيد النفقات وإعادة النظر في أوجه تخصيصها، لا سيما في ارتباط بإصلاح المقاصة والتقليص التدريجي للدعم، بالإضافة إلى الاشتغال على رافعات أخرى كالإصلاح الجبائي، وتحسين تحصيل الضرائب، فإن حجم النفقات المبرمجة واستعجاليتها يرجح خيار اللجوء إلى الاقتراض، خاصة الاقتراض الخارجي. وبالتالي، وبغض النظر عن الحلول المشار إليها أعلاه، فإن التحكم في الدين الخارجي سوف يقتضي بالضرورة الرفع من معدل النمو الاقتصادي بما يسمح بتوليد الدخل، وبالتالي الرفع من الموارد الضريبية اللازمة لتمويل مختلف المشاريع المبرمجة.

من جهة أخرى، يمكن أن يشكل حصر اللجوء إلى الاستدانة الخارجية على تمويل المشاريع الاستثمارية خيارا مناسبا. غير أنه بالمغرب، لا يساهم الاستثمار إلا بشكل متواضع في نمو الناتج الداخلي الإجمالي (كما يدل على ذلك ارتفاع مؤشر المعامل الهامشي للرأسمال (ICOR))، وهو الأمر الذي يولد تخوفات بخصوص مدى قدرة الاستثمارات الممولة عن طريق الدين على توفير ما يكفي من المداخيل لسداد خدمة الدين. لذلك، فبدون اتخاذ تدابير لتحسين مردودية الاستثمار، فإن هذا الخيار قد لا يسعف في توليد مستوى كاف من المداخيل لتغطية النفقات العمومية مستقبلا دون ضغط إضافي على ميزانية الدولة.

- **التضخم:**

على غرار التوجه العالمي، اتخذ التضخم في المغرب منحى تنازليا، حيث بلغ 6.1 في المائة سنة 2023، عوض 6.6 في المائة في السنة الفارطة. ويعزى هذا التراجع إلى تضافر مجموعة من العوامل، نذكر منها على الخصوص تخفيف

15 - Situation des charges et ressources du trésor, décembre 2023

16 – حسب تقديرات بنك المغرب

17 – وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب

18 – المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2025

آثار الصدمات الخارجية، وهو ما تجسد في انخفاض معدلات التضخم لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، بالإضافة إلى تراجع أسعار المنتجات الطاقية والغذائية على المستوى الدولي.

الرسم البياني رقم 5: التضخم والتضخم الأساسي (بالنسبة المئوية)

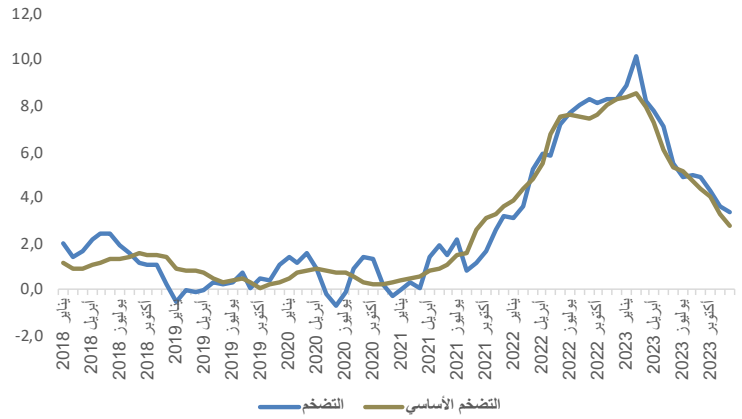

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب

يتبين من خلال تحليل مكونات التضخم أن تراجع المستوى العام للأسعار يعزى أساسا إلى انخفاض أسعار «المحروقات وزيوت التشحيم» بنسبة 4.1 في المائة، في سياق انخفاض الأسعار على الصعيد العالمي، فضلا عن تراجع التضخم الأساسي من 6.6 في المائة إلى 5.6 في المائة[19].

في المقابل، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الطرية ذات الأثمان المتقلبة بنسبة 18.8 في المائة سنة 2023، مقابل 11.1 في المائة في السنة الماضية. ويعكس هذا الارتفاع تداعيات الظروف المناخية غير المواتية التي طبعت السنة الماضية إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج، اللذين أثرا في عرض وأسعار هذه الفئة من المنتجات.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن انخفاض معدل التضخم لا يعني بالضرورة انخفاضاً في مستوى الأسعار، حيث ظل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك لسنة 2023 مرتفعا بـ13.2 في المائة مقارنة مع سنة 2021، كما ارتفع الرقم الاستدلالي لأثمان المواد الغذائية بحوالي 25 في المائة.

4.1.1. المبادرة المقاولاتية ومناخ الأعمال: تحقيق تقدم على المستوى المؤسساتي وجهود النهوض بالاستثمار، أمام استمرار العديد من الاختلالات البنيوية

في ظل وضع اقتصادي صعب اتسم بتزايد مهم في حالات إفلاس المقاولات (انظر نقطة اليقظة الأولى في المحور الاقتصادي)، مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، والزيادات المتعاقبة في سعر الفائدة الرئيسي، وكذا ضعف الطلب، شهد معدل إحداث المقاولات انخفاضا طفيفا، بنسبة 0.5 في المائة سنة 2023، بعد الانكماش الحاد الذي كان قد عرفه سنة 2022 والذي بلغ نسبة 10.7 في المائة. غير أن هذا التراجع الطفيف ينطوي على نتائج متباينة. ذلك أن توزيع المقاولات المُحدَثة حسب نوعها يكشف عن ارتفاع بنسبة 0.4 في المائة في إحداث مقاولات الأشخاص المعنويين، مقابل انخفاض بنسبة 2.3 في المائة بالنسبة لمقاولات الأشخاص الذاتيين[20].

إن هذا التباين المسجل في وتيرة إحداث مقاولات الأشخاص المعنويين والذاتيين ليس وليد اليوم، بل يتعلق الأمر باتجاه بات يتكرس منذ أزمة جائحة كوفيد-19. وقد نجم عن ذلك تغيير في بنية عدد المقاولات المحدثة: حيث انخفضت حصة مقاولات الأشخاص الذاتيين ضمن إجمالي عدد المقاولات المحدثة من 47 في المائة في المتوسط

19 - BAM-Rapport sur la politique monétaire, Mars 2024

20 – معطيات بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

خلال الفترة 2014-2019 إلى 32 في المائة خلال الفترة 2020-2023، في حين ارتفعت نسبة مقاولات الأشخاص المعنويين من 53 في المائة إلى 68 في المائة على التوالي. وينبغي أن يحدو هذا التحول في بنية نوع المقاولات المحدثة، الذي أضحى يتأكد سنة تلو الأخرى، بالقطاعات المعنية إلى البحث عن أسبابه العميقة. وقد تهم تلك الأسباب مختلف الجوانب التي تؤثر على المزايا التنافسية لكل شكل قانوني من أشكال المقاولات، ولا سيما الاختلافات على المستوى الجبائي، وشروط الحصول على التمويل، والولوج إلى الطلبيات العمومية، ونطاق الأنشطة التي يغطيها كل نوع من المقاولات، ثم القواعد المتعلقة بالرأسمال، ورقم المعاملات وتوظيف الموارد البشرية، وغير ذلك.

الرسم البياني رقم 6: تطور عدد المقاولات المحدثة بالمغرب

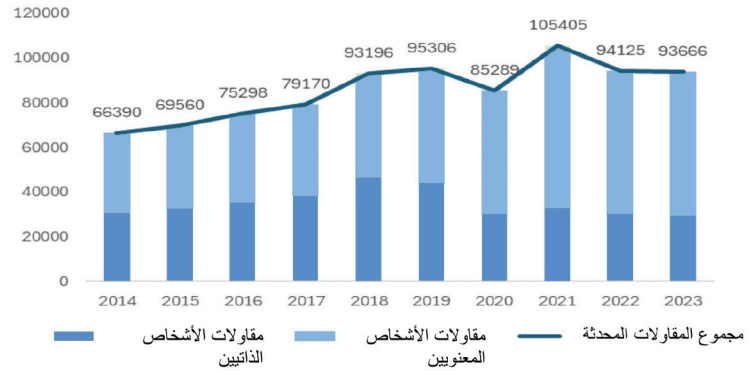

المصدر: بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

كما اتسم مناخ الأعمال خلال سنة 2023 بالشروع في تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار. وقد عقدت اللجنة الوطنية للاستثمارات لحد الآن (إلى غاية يونيو 2024) أربعة اجتماعات برئاسة رئيس الحكومة، منها اجتماعان خلال سنة 2023. وتُظهر النتائج المحققة منذ إطلاق الميثاق الجديد تحسنا ملموسا في ما يتصل بعدد المشاريع الاستثمارية المصادق عليها. فمنذ دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ في مارس 2023، بلغ عدد المشاريع التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات 87 مشروعا بقيمة مالية إجمالية تبلغ 152 مليار درهم، ويتوقع أن تمكن من إحداث 71.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر. وتتجاوز هذه النتائج تلك المتحصل عليها خلال الاثني عشر شهرا التي سبقت البدء في تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، بحيث بلغت قيمة المشاريع التي صادقت عليها اللجنة خلال تلك الفترة حوالي 45 مليار درهم، ستمكن من إحداث أزيد من 32.286 منصب شغل مباشر وغير مباشر. بالإضافة إلى ذلك، أوضحت السلطات العمومية أن حصة استثمارات المقاولات المغربية بلغت77 في المائة من هذه المشاريع[21].

بالإضافة إلى الميثاق الجديد للاستثمار، تجلت جهود النهوض بالاستثمار الخاص في المغرب أيضا في مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار. وفي هذا الصدد، شهدت سنة 2023 إطلاق طلبٍ أولَ لإبداء الاهتمام من أجل اختيار شركات تدبير الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية التي نص القانون رقم 76.20 المتعلق بصندوق محمد السادس للاستثمار على إحداثها. وترمي هذه الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية إلى تقديم حلول تمويلية للمقاولات لتعزيز رأسمالها بهدف تطوير قدراتها الاستثمارية. وسيتم تمويل هذه الصناديق بشكل مشترك من لدن صندوق محمد السادس للاستثمار وعبر تعبئة التمويلات الوطنية والدولية، من القطاعين العام والخاص.

وقد لقي هذا الطلب الأول لإبداء الاهتمام إقبالا مهما من لدن شركات التدبير، بحيث تم وضع ما مجموعه 46 ترشيحا، بما في ذلك 24 من قبل مرشحين وطنيين، و17 من قبل شركات دولية، وكذا 5 من قبل تحالفات "كونسرتيوم" مختلطة. وتغطي المقترحات الواردة مجموعة واسعة من القطاعات والمواضيع، منها الصناعة، والنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، والفلاحة، والسياحة، وغيرها.

21 – معطيات مستمدة من تجميع المعلومات الواردة في البلاغات الصادرة عقب اجتماعات اللجنة الوطنية للاستثمارات سنتي 2022 و2023

بالموازاة مع ذلك، شهدت سنة 2023 تسجيل عدة أوجه تقدم أخرى في مجال تعزيز مناخ الأعمال، نذكر منها وضع خارطة طريق استراتيجية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026؛ واعتماد القانون رقم 102.21 المتعلق بالمناطق الصناعية[22]، والذي يرمي من ضمن أهدافه إلى «محاربة ظاهرة المضاربة العقارية» بالمناطق الصناعية؛ والدخول التدريجي للقانون رقم 69.21 المتضمن لأحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء حيز التنفيذ ابتداء من يوليوز 2023؛ بالإضافة إلى دخول المرسوم رقم 2.22.431 المتعلق بالصفقات العمومية حيز التنفيذ في فاتح شتنبر 2023 والذي يتضمن عددا من الأحكام المهمة الكفيلة بتجويد تدبير الصفقات العمومية من قبيل تيسير الانفتاح على المقاولات الصغيرة، وتعزيز الشفافية، وتكريس مبدأ الأفضلية الوطنية، فضلا عن تشجيع البحث والتطوير والابتكار. بالإضافة إلى ذلك، اتسمت سنة 2023 بالمصادقة على تبسيط 22 مسطرة إدارية متعلقة بالاستثمار، ما مَكَّن من تقليص عدد الوثائق المطلوبة التي تخص هذه المساطر بنسبة 45 في المائة[23].

ورغم إحراز هذا التقدم المهم، لا يزال الاستثمار ببلادنا يواجه عددا من التحديات البنيوية المتعلقة بمناخ الأعمال، والتي تنضاف إليها جملة من العوامل الظرفية التي تحد من مؤهلات الاستثمار.

ويظل الفساد أحد العقبات الرئيسية أمام النهوض بالاستثمار في المغرب، كما تؤكد ذلك نتائج النسخة الثانية من الدراسة الوطنية حول الفساد بالمغرب التي أنجزتها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها. وحسب هذه الدراسة، فإن حوالي 68 في المائة من المقاولات المعنية بالدراسة ترى أن الفساد منتشر أو منتشر جدا، خاصة في مجالات الرخص، والمأذونيات، والتراخيص، والصفقات العمومية، والتوظيف. ويساهم إحجام المقاولات عن التبليغ في تجذر هذه الظاهرة. فحسب الدراسة المشار إليها، فإن 6 في المائة فقط من المقاولات التي صرحت بأنها تعرضت لحالة من حالات الفساد قامت بوضع شكاية في الموضوع[24]. ويحدو هذا التردد بالسلطات العمومية إلى تحسين فعالية منظومة تقديم الشكايات، ومضاعفة الجهود في مجال التحسيس والتوعية، مع العمل بوجه خاص على تعزيز الطابع الزجري لآليات مكافحة الفساد. كما يتعين، سن عقوبات رادعة وأكثر صرامة، مع استهداف ملفات الفساد الكبرى في المقام الأول، وذلك من أجل تأكيد انخراط بلادنا في دينامية القضاء على هذه الظاهرة.

الرسم البياني رقم 7: تراجع ترتيب المغرب في المؤشر الدولي لمدَركات الفساد

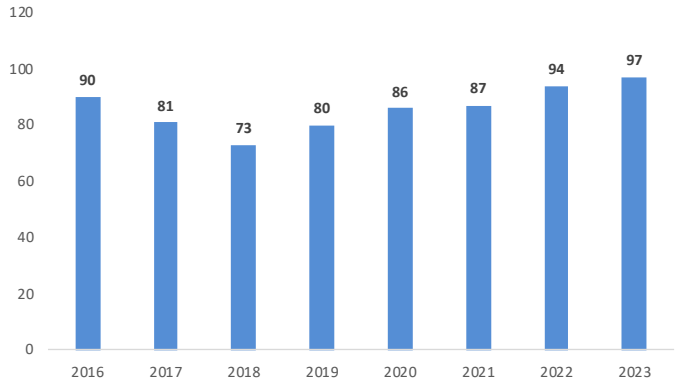

المصدر: منظمة الشفافية الدولية

22 – دخلت أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من نشره بالجريدة الرسمية عدد 7173 بتاريخ 27 فبراير 2023

23 – معطيات مستمدة من جواب الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، ردا على سؤال حول «تحسين مناخ الأعمال»، محضر جلسة الأسئلة الشفوية بمجلس النواب يوم الإثنين 18 دجنبر 2023.

24 - INPPLC, étude nationale sur la corruption au Maroc, deuxième édition, 2023

إلى جانب التحديات التي يطرحها الفساد، يعاني مناخ الأعمال بالمغرب من انتشار القطاع غير المنظم. والذي يمثل حوالي 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي[25]، ويضم 67.6 في المائة من إجمالي مناصب الشغل[26]. وحسب تقرير «مسح الشركات – المغرب 2023» الصادر عن البنك الدولي فإن المقاولات المغربية تعتبر أن القطاع غير المنظم يشكل العقبة الرئيسية التي يواجهها مناخ الأعمال، وذلك بالنظر لما ينطوي عليه من ممارسات منافية لقواعد المنافسة، تتضرر منها بشكل أكبر المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. لذلك، يتطلب الحد من القطاع غير المنظم، لا سيما القطاع غير المنظم من الحجم الكبير (بخلاف أنشطة القطاع غير المنظم المعيشي)، اعتماد استراتيجية مندمجة تجمع بين تدابير التشجيع على الاندماج في القطاع المنظم والتدابير الزجرية (انظر رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رقم 2021/54)[27].

كما شكلت عدة عوامل ظرفية إكراهات إضافية واجهت مقاولات ومستثمري القطاع الخاص، وتجلت في ارتفاع تكاليف المدخلات وأسعار الفائدة على القروض، في سياق موسوم بتبني سياسات نقدية تقييدية وتنامي الشكوك.

5.1.1. سوق الشغل: تفاقم معدل البطالة وتزايد حدة التفاوتات في التوزيع وتراجع القدرة الشرائية على مستوى الأجور

على الرغم من التحسن المسجل في النمو الاقتصادي، فإن الاقتصاد الوطني فَقَدَ 157.000 منصب شغل صافٍ خلال سنة 2023، خاصة على مستوى الشغل غير المؤدى عنه، وذلك بعد فقدانه 24.000 منصب في السنة الماضية. ويُعزى هذا التراجع، الذي جاء نتيجة فقدان 198.000 منصب شغل بالوسط القروي وإحداث 41.000 منصبٍ بالوسط الحضري، أساسا إلى فقدان 202.000 منصب شغل في قطاع الفلاحة. في المقابل، ساهمت القطاعاتُ الأخرى بإحداث مناصب شغل صافية، رغم أنها ليست كافية بالقدر الذي يسمح بتعويض مناصب الشغل المفقودة في القطاع الفلاحي. وفي هذا الإطار، شهدت سوق الشغل الوطنية إحداث 19.000 منصب شغل في قطاع البناء والأشغال العمومية، و15.000 في قطاع الخدمات، و7.000 في «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية»[28]. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية واصلت بذل عدد من الجهود من أجل تقليص البطالة، لا سيما من خلال مجموعة من البرامج كبرنامج «أوراش».

وفي هذا السياق، ورغم تراجع معدل النشاط من 44.3 في المائة إلى 43.6 في المائة من سنة لأخرى، فقد ارتفع معدل البطالة من 11.8 في المائة سنة 2022 إلى 13 في المائة سنة 2023. وقد شملت هذه الزيادة الوسط الحضري (16.8 في المائة) والوسط القروي (6.3 في المائة) على حد سواء[29]. وكانعكاس للخصائص البنيوية للبطالة في المغرب، فإن هذه الظاهرة لا تزال تطال بحدة أكبر الشباب (35.8 في المائة من الفئة العمرية 15–24 سنة) وحملة الشهادات (19.7 في المائة) والنساء (18.3 في المائة).

وبخصوص المعايير المتعلقة بجودة الشغل، فحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن 1) قرابة نصف النشيطين المشتغلين لا يتوفرون على أية شهادة، سيما المشتغلون في قطاعات «الفلاحة والغابة والصيد البحري» و«البناء والأشغال العمومية» و«الصناعة»؛ 2) كما أن 33.5 في المائة من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة يعتبرون أكثر عرضة للشغل غير المؤدى عنه، خاصة في الوسط القروي؛ 3) بالإضافة إلى أن 10.2 في المائة من النشيطين المشتغلين هم صُدفيون أو موسميون؛ و4) 51.9 في المائة من المستأجرين لا يتوفرون على عقد عمل ينظم علاقاتهم مع مشغلهم.

25 – حسب تقديرات بنك المغرب

26 – حسب تقديرات بنك المغرب

27 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية، مقاربة مندمجة للحد من حجم الاقتصاد غير المنظم بالمغرب، 2021

28 – معطيات للمندوبية السامية للتخطيط.

29 – المصدر نفسه

على صعيد آخر، اتسم سوق الشغل سنة 2023 باستمرار ارتفاع متوسط الأجور في القطاع الخاص، بزيادة قدرها 4.3 في المائة مقارنة مع السنة الماضية[30]، وذلك نتيجة الدفعة الثانية من الزيادة في الحد الأدنى للأجور التي تقررت في إطار الاتفاق الاجتماعي المبرم في 30 أبريل 2022، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من شتنبر 2023.

الرسم البياني رقم 8: الأجر المتوسط الإسمي والحقيقي بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالدرهم)

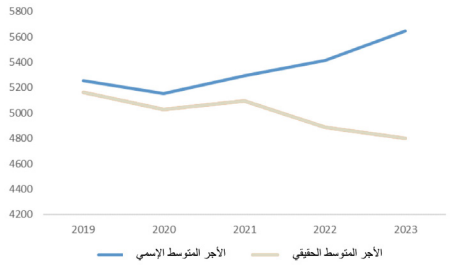

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط

الرسم البياني رقم 9: الفجوة بين الأجر الشهري المتوسط (salaire moyen) والأجر الوسيط (médian) بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بالدرهم)

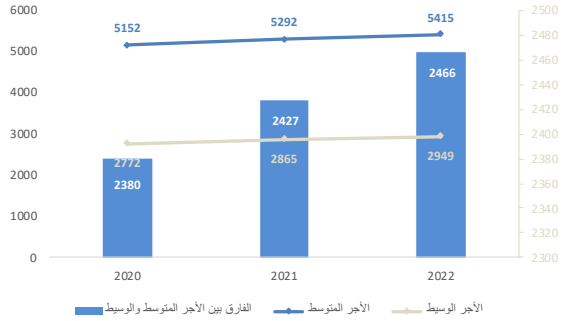

المصدر: قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS)

غير أنه ورغم الزيادات المسجلة في الأجور بالقيمة الإسمية، فإن الارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار أدى إلى انخفاض الأجر المتوسط بالقيمة الحقيقية للسنة الثالثة على التوالي، مما يعكس استمرار تراجع القدرة الشرائية. وفي نفس الإطار، رغم أن الحد الأدنى القانوني للأجور (SMIG) لكل ساعة من العمل قد ارتفع بالقيمة الإسمية، فإن قدرته الشرائية الحقيقية انخفضت بنسبة 1.2 في المائة. وعموما، يلاحظ أن وقع تراجع القدرة الشرائية يعتبر أكثر حدة على العاملين الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور، وذلك لكون المنتجات الغذائية، التي ارتفعت أسعارها بوتيرة أسرع من الرقم الاستدلالي العام للأثمان، تحتل حيزا مهما في سلة استهلاكهم.

ويُظهر تحليل تطور الأجر المتوسط السنوي بالقيمة الإسمية خلال سنة 2023 مقارنة بمستواه قبل أزمة جائحة كوفيد-19 سنة 2019، أنه ارتفع بنسبة 7.5 في المائة، وهي نسبة تظل أدنى بكثير من نسبة ارتفاع أسعار بعض المواد والخدمات الأساسية في سلة استهلاك الأسر. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بـ26.9 في المائة، والمحروقات بـ35.1 في المائة، ومصاريف التعليم الأولي والابتدائي بـ 15.5 في المائة، والتعليم الثانوي بـ 9.6 في المائة. في المقابل، ارتفعت أسعار بعض المواد والخدمات، من قبيل الإيجار (+5.2 في المائة) والصحة (+1.7 في المائة)، بوتيرة أقل من وتيرة ارتفاع الأجر المتوسط، خلال الفترة المشار إليها.

وأخيرا، يذكر أن سوق الشغل اتسمت خلال هذه السنة باستمرار التفاوتات في الأجور في القطاع الخاص، كما يتجلى ذلك في الاتساع الطفيف الذي شهدته الفجوة بين الأجر المتوسط (salaire moyen) (5415 درهماً) والأجر الوسيط (médian) (2949 درهماً)[31].

30 – بناء على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

31 – التقرير السنوي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم سنة 2022

الرسم البياني رقم 10: تطور الأجر المتوسط في القطاع الخاص والأرقام الاستدلالية لأسعار بعض بنود الإنفاق في الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (بالنسبة المئوية، سنة 2023 مقارنة مع سنة 2019)

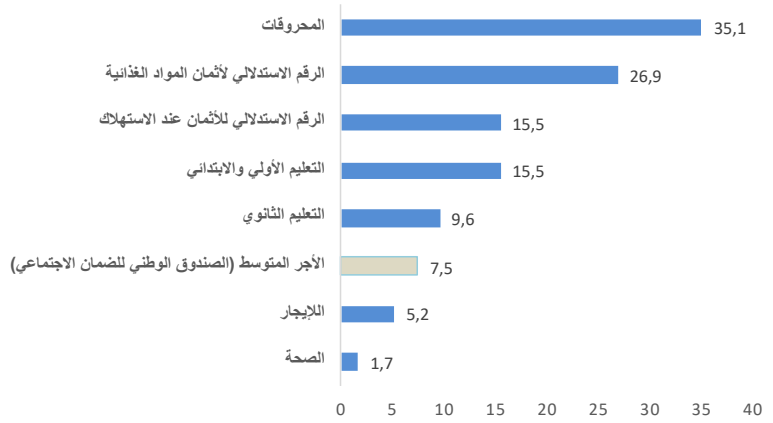

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات المندوبية السامية للتخطيط والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

2.1. الوضعية الاجتماعية برسم 2023

1.2.1. لمحة عامة

على المستوى الاجتماعي، تم تسجيل تقدم ملموس نحو إرساء الدولة الاجتماعية رغم التحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، تميزت سنة 2023 بمواصلة تنفيذ الأوراش في العديد من القطاعات الاجتماعية، كما شهدت إطلاق إصلاحات جديدة تهدف إلى تحسين الدخل ودعم القدرة الشرائية.

وجدير بالذكر أن دينامية الإصلاحات تندرج ضمن سياق اجتماعي صعب، بفعل استمرار تأثيرات جائحة كوفيد-19، مما قد يحد من الآثار الإيجابية المرجوة للإصلاحات الجاري تنفيذها.

وفي الفترة ما بين عامي 2019 و2022، انخفض مستوى معيشة الأسر بنسبة 7.2 في المائة[32]، مما أثر على جميع الفئات الاجتماعية، ولا سيما في الوسط القروي (8.9 في المائة) مقابل 6.6 في المائة في الوسط الحضري. وقد تجسدت هذه الوضعية في انخفاض نفقات التغذية بنسبة 11 في المائة[33] خلال نفس الفترة، والتي أثرت بشكل أكبر على الأسر الأقل يسرا (13.5 في المائة)، مقارنة مع الأسر الأكثر يسرا (12.9 في المائة). وبذلك بلغ معدل الفقر 4.9 في المائة[34]، مقارنة ب 1.7 في المائة قبل جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى انتقال نحو 1.15 مليون شخص إضافي إلى وضعية الفقر.

إن هذه الوضعية تشغل بال الأسر خلال سنة 2023، بحيث صرحت 87 في المائة[35] منها بتدهور مستوى معيشتها[36]، كما أن 57.9 في المائة من الأسر تتوقع تدهور مستوى معيشتها خلال سنة 2024.

وفي مجال التنمية البشرية، فإن الجهود التي تبذلها السلطات العمومية في القطاعات الاجتماعية كانت لها تداعيات إيجابية على الرغم من تأثيرها المحدود على تحسن مؤشر التنمية البشرية[37]. صحيح أن المغرب ارتقى في التصنيف العالمي لمؤشر التنمية البشرية بثلاث رتب، خلال سنتين، حيث انتقل من الرتبة 123 سنة 2021 إلى الرتبة 120 عالميا سنة 2022 من بين 193 دولة، أي المركز العاشر إفريقيا والمركز الرابع عشر عربيا. غير أن تطور هذا المؤشر تعوقه جملة من الأسباب منها التفاوتات في الدخل التي ارتفعت من 21.5 في المائة إلى 25.9 في المائة بين سنتين، فضلا عن استمرار الفوارق في الولوج إلى التعليم، والتي تقدر بـ 41.9 في المائة، وهو ضِعف المعدل العالمي البالغ 21.7 في المائة. وتستمر الفوارق القائمة على النوع، حيث يفوق مؤشر التنمية البشرية لدى الرجال نظيره لدى النساء بنسبة 17 في المائة[38]. وتؤكد هذه التفاوتات أهمية مواصلة الجهود الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين الظروف المعيشية للنساء.

كما يعطي مؤشر التقدم الاجتماعي[39] إضاءات بشأن الوضعية الاجتماعية في المغرب، كما يسلط الضوء على المحاور الأساسية الأخرى، على غرار محور الحاجيات الأساسية والسكن والتطهير وجودة البيئة. وقد أظهر مؤشر التقدم الاجتماعي تراجع ترتيب المغرب بين سنتي 2022 و2023 في مجالات السكن (63 مقابل 59)، والتغذية والرعاية الطبية (69 مقابل 67)، والتعليم العالي (95 مقابل 93)، والأمن (81 مقابل 80). وتهم التصنيفات الدنيا برسم 2023 جودة البيئة (146) والتعليم الأساسي (126).

32 - HCP, indicateurs sociaux du Maroc 2024

33 – المصدر نفسه

34 – المصدر نفسه

35 – المصدر نفسه

36 – 42 في المائة من الأسر لجأت إلى الاقتراض أو استنزفت مدخراتها لتغطية مصاريفها، بينما لا يتوقع 70 في المائة منها تحسنا في وضعيتها أو قدرتها على الادخار في المدى قصير.

37 - PNUD, Human Development Report, 2023-2024

38 – مؤشر التنمية لدى الرجال بلغ 0.737 نقطة مقابل 0.628 لدى النساء

39 - https://www.socialprogress.org/

مؤطر رقم 1: سنة شهدت زلزالا مؤلما ضرب منطقة الحوز

في 8 شتنبر 2023، ضرب زلزال بقوة 7 درجات على سلم ريشتر[40]، مناطق شاسعة من المملكة تمتد إلى مراكش، شيشاوة، الحوز، أزيلال، تارودانت وورززات. كما تضرر من الزلزال أكثر من 2687 دوارا يأوي حوالي 2.8 مليون شخص، مخلفا وفاة قرابة 2946 شخص وإصابة 5674 آخرين[41].

وقد سارعت القوات المسلحة الملكية إلى التدخل في المناطق المتضررة من الزلزال وجرى إحداث لجنة بين-وزارية مكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز. وقد بلغت المساهمات التضامنية والتبرعات التطوعية لفائدة الصندوق الخاص، مبلغاً إجمالياً ناهز 19 مليار درهم[42]، لإغاثة الضحايا، مما أبان عن روح التضامن غير المسبوق الذي أظهره المواطنات والمواطنون من مختلف مكونات المجتمع المغربي. وقد تلاه برنامج لإعادة تأهيل المناطق المتضررة مع الحفاظ على الهوية الثقافية واحترام الخصائص المعمارية المتفردة للمناطق المتضررة. ويضم هذا البرنامج الطموح، الذي تبلغ ميزانيته التوقعية الإجمالية 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات، الاستجابة للحاجيات العاجلة لإعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية المتضررة من جهة، ومن جهة أخرى، الإنعاش الاقتصادي. ويتمحور حول أربعة مكونات أساسية[43]:

- إعادة إيواء السكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية؛
- فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية؛
- تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل وكذا تثمين المبادرات المحلية.

وينص البرنامج على إعادة بناء وتأهيل 20.000 من المساكن التي انهارت كليا و40.000 منها انهارت جزئياً، فضلاً عن تأهيل 600 كيلومتر من المقاطع الطرقية. كما يتضمن البرنامج إعادة تأهيل 600 مؤسسة تعليمية متضررة لاستقبال التلاميذ مع بداية الموسم الدراسي 2024-2025. كما استفادت البنيات الصحية من هذا البرنامج حيث تم تأهيل 42 مركزًا صحيًا ذا أولوية[44]، والتي من المقرر أن تكون جاهزة للعمل في يونيو 2024. ومن المتوقع أن تستفيد عدد من الأسر المتضررة من الزلزال من الدعم الاجتماعي المباشر على الشكل التالي:

- مساعدة مالية قدرها 140.000 درهم للأسر التي انهارت مساكنها بشكل تام[45]؛
- مساعدة مالية قدرها 80.000 درهم للأسر التي انهارت مساكنها جزئيا[46]؛
- مساعدة شهرية بقيمة 2500 درهم شهريا للأسر المتضررة لمدة سنة[47]؛
- توزيع 500.000 قنطار من الشعير[48] بالمجان و70.000 من رؤوس الماشية[49] لدعم الساكنة القروية وتعزيز سبل عيشهم.

40 - Revue de police, la DGSN à l'épreuve du séisme entre devoir et solidarité, janvier 2024 (page 8).

41 - Revue de police, la DGSN à l'épreuve du séisme entre devoir et solidarité, janvier 2024 (page 8).

42 - Ministère de l'Economie et des Finances, Situation des charges et ressources du trésor, décembre 2023

43 - Ministère de l'économie et des finances, note de présentation du projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2024

44 – الاجتماع السابع للجنة البين-وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، https://www.cg.gov.ma/fr/node/11552

45 - Ministère de l'économie et des finances, note de présentation du projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2024

46 – المصدر نفسه

47 – المصدر نفسه

48 – الاجتماع السابع للجنة البين-وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، https://www.cg.gov.ma/fr/node/11552

49 – المصدر نفسه

وحسب الأرقام الرسمية[50]، فقد تلقت 55.596 أسرة مبلغ 2.500 درهم المخصصة كدعم شهري. كما أن أكثر من 44.000 أسرة تسلمت مبلغ 20.000 درهم كدفعة أولى لإعادة بناء المنازل التي تضررت بشكل كلي أو جزئي وإصدار 30.000 من تراخيص إعادة البناء. أما في ما يتعلق بالمساعدات المقدمة للفلاحين، فقد تم توزيع 300.000 قنطار من الشعير استفاد منها 36.000 فلاح بالمناطق المتضررة.

كما اعتمدت الحكومة مشروع القانون رقم 50.23[51]، في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، بهدف التكفل بهم بشكل فوري.

وقد أظهرت المنظومة المعتمدة في تدبير الكوارث الطبيعية نجاعتها حيث ساهمت في التخفيف من الآثار المدمرة للزلزال، على الرغم من الأضرار البشرية والمادية. وقد تم وضع برنامج طموح لإعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية المتضررة يحترم معايير البناء المضاد للزلازل. كما كشفت هذه الواقعة الكارثية عن روح التضامن لدى المواطنات والمواطنين وقدرتهم على الصمود في مواجهة الكوارث، حيث بذلت السلطات العمومية جهودا كبرى لإعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة وتقديم الدعم للضحايا. كما عبر التضامن الجماعي الذي أعقب زلزال الحوز، عن الالتزام الفعال لمختلف مكونات المجتمع، مما ساهم في تيسير جهود تدبير الأزمة وتعزيز الروابط الاجتماعية، مؤكدا على قوة الالتزام الجماعي.

2.2.1. ..وضعية القطاعات الاجتماعية

1.2.2.1 الصحة والحماية الاجتماعية

- **تعميم الحماية الاجتماعية: إنجازات وتحديات يتعين رفعها**

بعد مرور سنة على الإطلاق الفعلي لبرنامج تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)، وصلت نسبة التغطية الصحية إلى حوالي 80 في المائة[52] من الساكنة، مقارنة بـ 42 في المائة (باستثناء الساكنة المستفيدة من راميد) سنة 2021.

وحسب نوع المنظومة، يغطي نظام التأمين الصحي «AMO تضامن» 10.6 مليون شخص، بينما يشمل نظام «AMO تضامن» لفئة (TNS) للعمال غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا ولديهم دخل، 3.9 مليون شخص. وخلال 2024، سيتم تعزيز الحماية الاجتماعية مع دخول نظام «AMO شامل» حيز التنفيذ والذي يهم الأشخاص الذين لا يزاولون أي نشاط مأجور وقادرين على تحمل واجبات الاشتراك ويتجاوز مؤشرهم المحصل عليه بالسجل الاجتماعي الموحد عتبة الاستحقاق المحددة لنظام «AMO تضامن».

وقد تحققت هذه النتائج بفضل تنزيل السجل الوطني للسكان (RNP) والسجل الاجتماعي الموحد (RSU) في جميع أنحاء التراب الوطني. وعند نهاية شتنبر 2023، تم تسجيل 13.6 مليون شخص في السجل الوطني للسكان و9.7 مليون شخص[53] في السجل الاجتماعي الموحد.

وقد سجل تسريع تعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تقدما ملحوظا غير أنه يواجه العديد من التحديات، ترتبط من ناحية، بالصعوبات التي تعترض بعض الفئات من المستفيدين (إشكالية الحقوق المغلقة)، ومن ناحية أخرى، حول استدامة تمويل النظام بشكل عام وتأهيل عرض العلاجات.

50 – الاجتماع الثامن للجنة البين-وزارية المكلفة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز
https://www.cg.gov.ma/fr/node/11640

51 - Secrétariat général du Gouvernement, compte rendu des travaux du conseil des ministres réuni à Rabat sous la présidence de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'Assiste le 3 Rabii II 1445 (19 octobre 2023). http://www.sgg.gov.ma/Portals/0/conseil_ministre/CR_CM_19.10.2023_fr.pdf

52 – وزارة الاقتصاد والمالية، جلسة إنصات في 30 يناير 2024

53 - Ministère de l'Economie et des Finances, Note de présentation du projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2024.

ومن أجل تعميق التحليل بشأن رهان تأمين التغطية الصحية للجميع، أدرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضمن برنامج عمله برسم 2024 إحالة ذاتية تروم إجراء تقييم مرحلي للتقدم المحرز في مجال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

- **الدعم الاجتماعي المباشر: نحو استهداف أفضل واستدامة تمويل الحماية الاجتماعية**

انطلق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر ابتداء من شهر دجنبر 2023، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تعميم الحماية الاجتماعية لفئات واسعة من المواطنات والمواطنين الذين يوجدون في وضعية فقر وهشاشة. في هذا الإطار، تم إصدار قانونين في الجريدة الرسمية[54]، يتعلق الأمر بالقانون رقم 58.23 المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، والقانون رقم 59.23 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

وينص هذا البرنامج على تقديم الدفعة الأولى من الدعم لحوالي مليون أسرة، أي ما يعادل 3.5 مليون شخص. وسيحصل المستفيدون[55] على دعم مادي لا يقل عن 500 درهم للأسرة. ويشتمل نظام الدعم الاجتماعي المباشر على ثلاثة مكونات موجهة للأسر التي لها أبناء منذ ولادتهم إلى غاية بلوغهم سن 21 سنة مع الحصول على مبلغ إضافي بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة؛ والأسر التي ليس لها أطفال، أو يتجاوز سن هؤلاء 21 سنة، خاصة منها الأسر التي تعيل أشخاصا مسنين ويتواجدون في وضعية فقر أو هشاشة؛ ومنحة الولادة التي تُمنح لكل أسرة بمناسبة الولادتين الأولى والثانية.

وسيتم تأمين الميزانية السنوية لهذا البرنامج المتوقع أن تصل إلى 25 مليار درهم ابتداءً من 2024، لتنتقل إلى 29 مليار درهم ابتداءً من 2026 من مصادر تمويل متنوعة على غرار العائدات الجبائية وإعادة توجيه الاعتمادات المالية المرصودة لمجموعة من برامج الدعم السابقة واحتياطيات صندوق التماسك الاجتماعي.

مؤطر رقم 2: مصادر تمويل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر

- 20 مليار درهم في ظرف ثلاث سنوات المقبلة عن طريق الموارد الذاتية للدولة ابتداء من 2024؛
- 6 ملايير درهم أساساً من العائدات الجبائية المتعلقة بالمساهمة الاجتماعية التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات؛
- 9 ملايير درهم، تهم احتياطي صندوق التعاون الوطني؛
- تعبئة 12 مليار درهم من الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة، في أفق سنة 2026؛
- 15 مليار درهم، عبر عقلنة وتجميع وإعادة توجيه الاعتمادات المالية المسخرة لمجموعة من برامج الدعم السابقة.

هذا، ومن أجل ضمان نجاح برنامج الدعم الاجتماعي المباشر في تحقيق أهدافه واستدامة توازناته المالية، يتعين إيلاء أهمية قصوى للاستهداف الدقيق للمستفيدين والتحقق من صحة المعطيات المدلى بها. كما ينبغي ألا يتحول هذا الدعم إلى نوع من الاتكالية الاقتصادية بدل البحث عن فرص لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمستفيدين بفضل التشجيع على مبادرات للإدماج في سوق الشغل. مما يبرز ضرورة المراقبة المستمرة، إلى جانب تكييف هذا الدعم للاستجابة للتحديات الناشئة والاستفادة بشكل أمثل من الآثار الإيجابية لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر.

54 – صادران في الجريدة الرسمية في 4 دجنبر 2023، مرفوقان بنصوصهما التطبيقية

55 – الذين يستوفون شرط العتبة في السجل الاجتماعي الموحد

▪ إصلاح المنظومة الصحية الوطنية: نحو تأهيل البنية التحتية الصحية وتحسين عرض العلاجات

لقد أظهرت جائحة كوفيد-19 أوجه القصور التي تطبع القدرة الاستشفائية والتي زاد من حدتها التأخر المسجل في بناء المؤسسات الصحية، وخاصة المراكز الاستشفائية الجامعية. ولمواجهة هذا الوضع، عززت السلطات العمومية جهودها لتقوية البنية التحتية الاستشفائية اللازمة لإنجاح تعميم ورش التغطية الصحية. وخلال 2023، تم تسجيل تقدم ملموس على مستوى انتهاء الأشغال في العديد من مشاريع تأهيل البنية الصحية، بتوفير أزيد من 2000 سرير إضافي إلى المنظومة الصحية الوطنية[56].

وقد تحققت هذه الإنجازات بفضل تشغيل المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة بطاقة استيعابية تقدر ب797 سريرا، وبناء مستشفيات جهوية وإقليمية ومستشفيات القرب. وموازاة مع ذلك، يتواصل بناء مؤسسات استشفائية أخرى، بما فيها المركز الاستشفائي الجامعي بالرباط (1044 سريراً)، وأكادير (867 سريراً)، والعيون (500 سرير). كما تمت برمجة بناء مركز استشفائي جامعي بالرشيدية (500 سرير) وبني ملال (520 سريراً)، فضلا عن توسيع مستشفى كلميم.[57]

كما شهد القطاع الخاص تطورا ملحوظا مع افتتاح 31 مصحة خاصة جديدة بين 2022 و2023، ليرتفع مجموع المصحات إلى 439 وحدة استشفائية، مما ساهم في رفع القدرة الاستيعابية من 14.559 سريراً إلى 16.591 سريراً[58].

كما يتوقع إرساء مخطط جديد للحكامة على المستوى الوطني والجهوي مع إسناده بهيئات متخصصة أخرى. وفي انتظار تفعيل هذه الإجراءات، جرى إصدار العديد من القوانين خلال سنة 2023 تهم إحداث ما يلي:

- الهيئة العليا للصحة التي تهدف إلى ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي، وتتولى على الخصوص مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص.
- المجموعات الصحية الترابية التي تضم المراكز الاستشفائية الجامعية والوحدات الاستشفائية الجهوية في مؤسسة واحدة مستقلة بغية ضمان حكامة القطاع الصحي على الصعيد الجهوي.
- إحداث هيئات أخرى على غرار الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، ومؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، والتي تعنى بدعم المنظومة الصحية الوطنية والنهوض بالعلاجات وتطوير البحث والابتكار.

كما عملت السلطات العمومية على تدارك الخصاص الحاصل على مستوى الأطباء ومهنيي الصحة، بتحديد هدف الرفع من عدد الأطباء لكل 10.000 نسمة إلى 24 سنة 2025 و45 مهنيا للصحة في أفق 2030، مقابل 17.4 حاليا. وخلال 2022، ارتفع عدد الأطباء إلى 28.295 مقابل 27.095 سنة 2021 وهو ما يمثل معدل طبيب واحد لكل 1312 نسمة، 51 في المائة منهم يشتغلون في القطاع الخاص. وقد بلغ عدد الممرضين والتقنيين في المجال الصحي 23.323 سنة 2022 أي بمعدل ممرض لكل 993 نسمة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال الموارد البشرية في القطاع الصحي غير كافية ولا تستجيب لمعايير منظمة الصحة العالمية، التي توصي بحوالي 4.45 مهني الصحة لكل 1000 نسمة في أفق 2030. ويتفاقم هذا الخصاص بسبب نزيف هجرة العاملين في القطاع الصحي إلى الخارج. ولمعالجة هذا الوضع، أصدر القطاع الحكومي المكلف بالصحة القانون رقم 09.22 المتعلق بالوظيفة الصحية والذي يهدف إلى خلق وظيفة صحية تستقطب الموارد البشرية

56 – مجلة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: أهم منجزات 2022 /2023 ويستمر الإصلاح...

57 – المصدر نفسه

58 - Carte sanitaire, Santé en chiffres 2022, Ministère de la Santé et de la Protection Sociale.

وتتضمن تحفيزات عبر الزيادة في الأجور وتعزيز قدرات التكوين. وابتداء من 2023، استفاد الأطباء من الدرجة الأولى من زيادة قدرها 3967 درهماً من أجل دعم القطاع الصحي. من جهة أخرى، تم إصدار دفتر الضوابط البيداغوجية الجديد المتعلق بالدراسات الطبية سنة 2023، بشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار. ويندرج هذا القرار في إطار مشروع إصلاح شامل يهدف إلى تدارك الخصاص الحاد في عدد الأطباء والاختصاصيين في القطاع الصحي.

وفي أعقاب الإعلان عن هذه الإصلاحات، شهدت كليات الطب والصيدلة إضرابات وتظاهرات احتجاجية من قبل الطلبة تهم عددا من النقط منها تفعيل التكوين لست سنوات، والتأخر في إخراج دفتر الضوابط البيداغوجية المتعلقة بالسلك الثالث، وظروف إجراء التداريب الاستشفائية وتأطيرها والتعويضات التي يحصل عليها المتدربون.

ومن أجل تدبير هذا النوع من النزاعات، وكذا آليات الوقاية وفض النزاعات، من الأهمية بمكان اعتماد مقاربة تشاركية ووضع تصور واضح لإصلاح شامل لمنظومة التكوين الطبي، من أجل ضمان انخراط جميع الفاعلين وتملكهم لجميع جوانب الإصلاح.

2.2.2.1 التربية والتكوين

- **مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022 - 2026**

في إطار تنزيل «خارطة الطريق من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع 2022 - 2026»، كرست الوزارة الوصية، سنة 2023، لاعتماد أساليب تدريس جديدة، وتطوير الدعم التربوي وتعزيز تعلم اللغات، وخاصة اللغات الأجنبية.

وفيما يتعلق بطرق التدريس الجديدة، أطلقت الوزارة الوصية المرحلة التجريبية لمقاربة التدريس وفق المستوى المناسب (TARL). وقد همت هذه المرحلة التجريبية إعداد 11.000 من الأساتذة لتكوينهم في هذه المقاربة الجديدة. وقد تم إطلاق النموذج التجريبي في 628 مؤسسة تعليمية لفائدة 320.000 مستفيد مع بداية العام الدراسي 2024/2023، وسيتم تعميمه في السنوات القادمة على مجموع التراب الوطني.

موازاة مع مقاربة (TARL)، يتضمن برنامج مدارس الريادة مكون الدعم المدرسي، ويشمل توفير 100 ساعة سنويًا من الدعم التربوي المكثف لفائدة التلميذات والتلاميذ الذين يعانون من صعوبات. كما أطلقت الوزارة منصة الدعم التربوي الرقمي التي تشتمل على دروس تعليمية مصورة وتمارين تفاعلية وامتحانات تجريبية إشهادية لتستفيد منها شريحة أكبر من التلامذة، في انتظار تعميم الدعم المدرسي.

ونظراً للأهمية التي يحظى بها تعلم وإتقان المهارات اللغوية في خارطة الطريق الجديدة، فقد أعطى القطاع الحكومي الوصي الانطلاقة لتعميم تدريس اللغة الأمازيغية، حيث جرى التخطيط لإدخال هذه اللغة في المدارس الخاصة بدءا من الموسم الدراسي 2024-2025، ليصل عدد التلاميذ إلى 4 ملايين تلميذ في أفق 2030. وحاليا، يتم تدريس اللغة الأمازيغية على مستوى 1660 مؤسسة لفائدة 330.000 تلميذة وتلميذ.

من جهة أخرى، أعطيت الانطلاقة لبرنامج تعميم تدريس اللغة الإنجليزية بالسنة الأولى من التعليم الإعدادي، بنسبة تغطية تصل إلى 10 في المائة، والسنة الثانية من التعليم الإعدادي بنسبة 50 في المائة خلال الموسم الدراسي 2023-2024، فيما سيتم توسيع تدريس اللغة الإنجليزية خلال الموسم الدراسي 2024-2025 بنسبة تغطية تصل إلى 50 في المائة بالسنة الأولى من التعليم الإعدادي وتعميم تدريس هذه اللغة (100 في المائة) بالسنة الثانية من هذه المرحلة التعليمية. أما في ما يتعلق بالموسم الدراسي 2025-2026، فسيتم تعميم تدريس اللغة الإنجليزية بنسبة 100 في المائة بالسنة الأولى من التعليم الإعدادي ليتم بذلك تعميم تدريس هذه اللغة بجميع مستويات هذا الطور التعليمي.

وقد شكل تحسين وضعية الأساتذة خلال 2023، ورشا هاما عمل عليه القطاع الحكومي المكلف بالتربية الوطنية، حيث تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة والنقابات التعليمية في بداية السنة، بهدف إرساء أسس إصلاح النظام الأساسي الخاص بالأساتذة.

ويتضمن محضر الاتفاق جزأين أساسيين، الأول يتعلق بالملفات والقضايا المتوافق بشأنها، والثاني يخص التزامات الأطراف. وتستهدف الملفات المتوافق بشأنها:

- الحفاظ على المكتسبات، بما في ذلك الحفاظ على الأطر الحالية، مع العمل على خلق وإحداث أطر جديدة؛
- توحيد السيرورة المهنية لكل الأطر، وخلق المنافذ والجسور بين مختلف هذه الأطر والهيئات؛
- إرساء هندسة تربوية جديدة تحقق التكامل والانسجام بين مختلف الهيئات، وتضمن الاستحقاق وتكافؤ الفرص بين الموظفين؛
- الارتقاء بالوضعية المهنية والاجتماعية والمعنوية لجميع الموظفين؛
- تقييم الأداء المهني بناء على معايير موضوعية وقابلة للقياس؛
- تخليق الممارسة المهنية داخل المنظُومة التربوية؛
- تأمين الزمن المدرسي وزمن التعلمات؛
- إقرار نظام جديد لحفز الفريق التربوي والإداري بمؤسسات التربية والتعليم العمومي ذات التميز؛
- إدراج مهام الإدارة التربوية والإدارة المدرسية ضمن مقتضيات النظام الأساسي الجديد.

غير أنه على إثر نشر النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية في الجريدة الرسمية، انطلقت إضرابات واسعة في صفوف الأساتذة استمرت لأسابيع، مما أثر بشكل كبير على استمرارية المرفق التعليمي في تنزيل الإصلاح وفق شروط سليمة.

▪ التحسن المطرد في مؤشرات الأداء، على الرغم من استمرار التفاوتات المجالية

تميز الموسم الدراسي 2023-2024 بالمنحى الإيجابي لمعطيات ومؤشرات المنظومة التربوية، كما يتضح من معدلات التمدرس في طور التعليم الأولي وباقي الأسلاك التعليمية الثلاثة. إذ عرف العدد الإجمالي للمتمدرسين بالتعليم الأولي ارتفاعا ملموسا حيث تم تسجيل ما مجموعه 951.596 تلميذة وتلميذ منتقلا من 72 في المائة خلال الموسم الدراسي 2021-2022 إلى 78.7 في المائة برسم الموسم الدراسي 2023-2024 (تمثل الإناث حوالي 49.6 في المائة كما أن 42 في المائة من هؤلاء المتمدرسين يقطنون في العالم القروي)[59].

وبفضل الجهود المتواصلة لتنزيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي الذي انطلق سنة 2018، بلغ عدد مؤسسات التعليم الأولي 30.948 مؤسسة، بزيادة قدرها 2130 مؤسسة مقارنة بالموسم السابق، منها 58 في المائة بالعالم القروي[60].

وبالنسبة للسلك الابتدائي والثانوي الإعدادي، فقد تجاوزت معدلات الالتحاق 100 في المائة لأول مرة. نفس المنحى الإيجابي تم تسجيله بالسلك الثانوي التأهيلي حيث بلغت هذه النسبة حوالي 80.2 في المائة، بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية مقارنة بسنة2020[61].

جدير بالذكر أن معدل استكمال التمدرس في السلك الثانوي التأهيلي يظل ضعيفا على الرغم من ارتفاعه في الفترة الممتدة بين 2020-2021، و2022-2023، حيث انتقل من 43.2 في المائة إلى 49 في المائة، 62.9 في المائة منهم إناث، وهو ضِعْفُ نِسب استكمال الدراسة لدى الذكور (36.4 في المائة)[62].

59 - Indicateurs de l'Education 2023-2024.

60 – المصدر نفسه

61 – المصدر نفسه

62 – المصدر نفسه

تجدر الإشارة أيضا إلى أن نسبة التغطية المسجلة على مستوى الجماعات القروية بالثانويات الإعدادية والتأهيلية لم تصل بعد إلى نسبة 100 في المائة كما هو الحال بالنسبة للتعليم الابتدائي، إذ بلغت 76.2 في المائة و39.5 في المائة على التوالي[63]، مما اضطر عددا من التلاميذ إلى مواصلة دراستهم في الوسط الحضري مما يرفع من مخاطر الانقطاع الدراسي بالنسبة للتلاميذ الذين لا يستطيعون التنقل بعيدا عن أماكن سكناهم. في هذا الصدد، ينبغي التذكير بأن عدد التلاميذ المنقطعين بلغ 294.458 خلال الموسم الدراسي 2022-2023، بانخفاض قدره 12 في المائة مقارنة بالموسم السابق[64].

وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل السلطات العمومية جهودها الرامية إلى مكافحة الانقطاع المدرسي عبر مبادرات من قبيل مدارس الفرصة الثانية وبرنامج تيسير والبرامج الوقائية (من الطفل إلى الطفل وعملية قافلة)، بغية خفض معدل الانقطاع المدرسي بالثلث في أفق 2026. هذا، وفي إطار استراتيجية تقليص الانقطاع الدراسي، فقد تم استرجاع حوالي 65.944 تلميذة وتلميذا برسم الموسم الدراسي 2022-2023[65]. وفي ما يتعلق بعدد التلاميذ المستفيدين من دورات التربية غير النظامية، فقد بلغ 112.306 برسم الموسم الدراسي 2023-2024 بانخفاض قدره 22 في المائة مقارنة بالسنة الماضية، 42 في المائة منهم إناث[66].

من جهة أخرى، يتعين تكثيف الجهود في مجال جودة التعليم. في هذا الإطار، صنفت نتائج برنامج تقييم التلاميذ الدولي PISA، الذي تشرف عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المغرب في المرتبة 71 من بين 81 دولة مشاركة سنة 2022 في مجال الرياضيات والرتبة 79 في مجال القراءة، والرتبة 76 في مجال العلوم. ويؤكد تراجع بلادنا بمقدار 9 رتب لكل من المجالين الأخيرين، ضعف جودة التعلمات لدى التلاميذ.

- **تقدم ملحوظ واستمرار بعض التحديات في مجال التعليم العالي بالمغرب مع إطلاق المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030)**

في 2023، شهد قطاع التعليم العالي في المغرب تغييرات ملحوظة مع الشروع في تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030). ويهدف هذا الإصلاح إلى تحسين جودة التعلم من خلال الملاءمة بين التكوينات ومتطلبات سوق الشغل والرهانات الاستراتيجية والاقتصادية لبلادنا، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ودائما في إطار هذا الإصلاح، أدرَج المرسوم رقم 2.23.668[67] تعديلات هيكلية كبيرة على قطاع التعليم العالي. كما أشرف القطاع الحكومي الوصي على إعداد دفتر الضوابط البيداغوجية الجديدة لسلك الإجازة، مع مراجعة شاملة لمسارات التكوين من أجل الاستجابة لحاجيات المجالات الترابية والتطورات العلمية والاقتصادية والصناعية للبلاد.

ويرتكز الإصلاح على تعزيز المهارات اللغوية للطلبة، وبناء قدراتهم العرضانية والرقمية. ويتيح هذا المسار الانفتاح على اللغات الأجنبية وأساليب التعلم المرنة والمتنوعة، والتي تعتمد على التكنولوجيات الرقمية.

كما تم تجريب طرق وأساليب بيداغوجية جديدة، بما فيها التعلم عن بعد والتعلم بالتناوب إلى جانب التعلم الحضوري. وتتيح هذه المقاربة تلبية الحاجيات المتنوعة للطلبة والاستفادة أكثر من مزايا التكنولوجيات الحديثة لإثراء تجربة التعلم الخاصة بهم. كما ركزت المستجدات التي حملها الإصلاح على تعزيز التكوين بالتناوب، مما يسمح للطلبة بالمزج بين التكوين الجامعي والتجربة المهنية وبالتالي إغناء تكوينهم وقابليتهم للتشغيل، علاوة على الدراسة بالخارج لفائدة 181 طالبا بجميع الأسلاك الجامعية[68].

63 – Bilan du département de l'éducation nationale et du préscolaire en chiffres et indicateurs au titre de l'année scolaire 2022-2023.

64 – Indicateurs de l'éducation 2023-2024, du ministère de l'éducation nationale, du préscolaire et des sports.

65 – Bilan du département de l'éducation nationale et du préscolaire en chiffres et indicateurs au titre de l'année scolaire 2022-2023.

66 –Indicateurs de l'éducation 2023-2024, du ministère de l'éducation nationale, du préscolaire et des sports.

67 – صدر في العدد 7223 (21 غشت 2023) من الجريدة الرسمية

68 – معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بناء على طلب من المجلس

وعلى الرغم من هذه النتائج المتقدمة، يواجه المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) العديد من التحديات الهيكلية لا سيما في مجال التعليم العالي العمومي الذي يتميز بتراجع أعداد الطلبة المسجلين الذي بلغ 0.9 في المائة في الموسم الجامعي 2023-2024 و3.24 في المائة[69] في الموسم الجامعي 2022-2023 مقارنة بـ 13 في المائة في الموسم 2023-2024 و12 في المائة في الموسم السابق في التعليم العالي الخاص)[70]. كما شهدت المؤسسات ذات الولوج المفتوح معدل اكتظاظ كبير بلغ 258 في المائة[71] من طاقتها الاستيعابية، في حين تظل الطاقة الاستيعابية للمؤسسات ذات الولوج المحدود متحكما فيها أي 80 في المائة. ويَظهر هذا التفاوت أيضا في معدل التأطير البيداغوجي في القطاع الجامعي العمومي الذي يصل إلى 69 طالبًا لكل أستاذ باحث، مقارنة بـ 10 فقط في القطاع الجامعي الخاص[72]. ولعل هذا التفاوت يساهم في ارتفاع نسبة الانقطاع الجامعي الذي يبلغ 49.4 في المائة[73].

وفيما يتعلق بالبحث والابتكار، تتوفر الجامعات العمومية على 722 مختبرا للأبحاث تستقبل 43.970 باحثا في الدكتوراه (بانخفاض بلغ -2.7 في المائة مقارنة بالموسم الجامعي 2022-2023)[74]. أما بخصوص ترتيب المغرب في المؤشر العالمي للابتكار، فقد احتل المغرب المركز 70 في مؤشر الابتكار العالمي[75] لسنة 2023 من بين 132 دولة، بتراجع ثلاث رتب مقارنة ب 2022. ويحتل المرتبة الثامنة بين فئة الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى والمرتبة 11 في منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا. ويكشف هذا التصنيف عن بعض نقاط القوة التي يتمتع بها المغرب، ولكنه يكشف أيضا عن مجالات تحتاج إلى تحسين. وبالفعل، برز المغرب بشكل خاص فيما يتعلق بمؤشر إيداع النماذج الصناعية، حيث احتل الرتبة العاشرة عالميا[76] في حين احتل المركز 23 في صناعة التكنولوجيا الفائقة والرتبة 24 في عدد خريجي العلوم والهندسة[77].

ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق بالملكية الفكرية[78]، يتوفر المغرب على 10128 براءة اختراع، ليحتل المرتبة 55 عالميا سنة 2022. وقد بلغ عدد طلبات براءات الاختراع 2913، منها 91 في المائة مودعة من طرف الأجانب. وتتصدر لائحة المتقدمين الرئيسيين، الجامعة الدولية بالرباط بـ 32 براءة اختراع، وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بـ 22 براءة اختراع، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بـ 6 براءات اختراع، والمدرسة العليا لصناعات النسيج والألبسة بـ 5 براءات اختراع. وتظل هذه الأرقام متواضعة مقارنة بدول كجنوب إفريقيا (13.990 براءة اختراع)، وتركيا (9.119 براءة اختراع)، أو فيتنام (8.707 براءة اختراع).

وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات المغرب على الابتكار والنهوض بالاستثمارات في مجال البحث والتطوير وتشجيع ثقافة الابتكار بغية تعزيز القدرة التنافسية لبلادنا على المستوى الدولي. وخلال 2023، ارتفعت نسبة تعزيز البحث العلمي بشكل طفيف في ميزانية القطاع الحكومي المكلف بالتعليم العالي بحوالي 1.1 في المائة، مقابل 0.92 في المائة سنة 2022[79]، ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

69 – المصدر نفسه

70 – المصدر نفسه

71 – المصدر نفسه

72 - Ministère de l'enseignement supérieur de la recherche scientifique et de l'innovation, L'enseignement supérieur en chiffres 2022-2023.

73 – معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بناء على طلب من المجلس

74 – المصدر نفسه

75 – المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2023

76 – المصدر نفسه

77 – المصدر نفسه

78 – المصدر نفسه

79 - Ministère de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de l'innovation, L'enseignement supérieur en chiffres 2022-2023.

- **تقدم ملحوظ في مجال التكوين المهني مع استمرار افتتاح مدن المهن والكفاءات لكن ثمة بعض التحديات يتعين رفعها**

خلال 2023، شهد قطاع التكوين المهني افتتاح مدينة المهن والكفاءات الرابعة من نوعها في جهة الرباط – سلا – القنيطرة، بعد جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، وجهة الدار البيضاء – سطات، وجهة بني ملال – خنيفرة التي افتتحت سنة 2022. ويندرج هذا المنجز في إطار الإصلاح الذي انطلق سنة 2018 والرامي إلى تحسين وتثمين التكوين المهني في بلادنا.

وقد بلغ عرض التكوين 408.000 مقعد بيداغوجي[80] خلال السنة التكوينية 2023-2024، تتوزع بين 64 في المائة في التكوين المتوَّج بدبلوم، و26 في المائة في التكوين التأهيلي و10 في المائة في المسار المهني، منها 58 في المائة بالنسبة للباكالوريا المهنية و42 في المائة في المسار الإعدادي المهني. ومن المتوقع أن تصل الطاقة الاستيعابية للمتدربين خلال السنة التكوينية 2023-2024[81]، إلى 410.000 مقعد متوفر، مع افتتاح 18 معهدا جديدا.

وفي دجنبر 2022، استقبلت منظومة التكوين المهني 270.189 متدربا ومتدربة[82]، أي بنسبة إنجاز بلغت 73 في المائة مقارنة بالتوقعات. وعلى الرغم من نجاحها الكبير بنسبة إنجاز بلغت 95 في المائة، فإن التكوينات المتوجة بدبلوم والمسارات المهنية تعاني من ضعف استقطابها للمتدربين بنسب لا تتجاوز 22 و42 في المائة على التوالي، وهو ما يستدعي إعادة تأهيل مؤسسات التكوين والتكوينات المتوفرة والمقاربات البيداغوجية. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل قدم عرضا جديدا للتكوين التأهيلي قصير المدى، مع تعزيزه ب 290 شعبة جديدة[83]، ليصل مجموعها إلى 390 شعبة. ويهدف هذا العرض الجديد إلى تحسين قابلية تشغيل الشباب الباحثين عن شغل وكذا العاملين في القطاع غير المنظم.

وفي مجال أشغال هندسة التكوين، شهدت السنة التكوينية 2023-2024 إحداث 146 برنامج جديد اعتبارا من الموسم الدراسي 2023-2024 ينضاف إلى 301 برنامج متاح حاليا، وهو ما يندرج في إطار ملاءمة التكوين المهني مع التطورات التي يشهدها سوق الشغل بغية تلبية الحاجيات اللازمة من الكفاءات.

كما تميزت سنة 2023 بإنشاء منصة التوجيه «My Way» التي تعتبر مبادرة أساسية لتمكين الشباب من اختيار تكوين ومسار مهني يتناسب مع تطلعاتهم المهنية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لا يزال قطاع التكوين المهني يواجه عددا من الصعوبات لا سيما انعدام تكافؤ الفرص بين الوسط الحضري والعالم القروي، مما يساهم في تعميق التفاوتات السوسيو اقتصادية التي تحد من آفاق التشغيل في العالم القروي. وللتعاطي مع هذه الإشكالية، يقترح المرصد الوطني للتنمية البشرية[84] توفير منصات للتكوين المهني، على غرار تلك التابعة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لفائدة الجمعيات المحلية المختصة، بغية توفير التكوين المهني الملائم لبعض المِهن في العالم القروي، بشراكة مع الوزارة الوصية.

علاوة على ذلك، فإن المقاولات مدعوة للانخراط أكثر في إنجاح نمط التكوين بالتناوب وتطويره لتعزيز المهارات المهنية للشباب المستفيدين، وهو ما يقتضي البحث عن صيغ تحفيزية للمقاولات وتثمين الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ذلك أن فرص التدريب المتوفرة لا تستقطب بشكل كاف الشباب، لأنهم في الغالب لا يحصلون على تعويضات شهرية مقابل خدماتهم ونظرا لقلة عروض التدريب الجيدة، مما يعرقل إمكانية اندماج حاملي الشهادات بعد انتهاء فترة التدريب.

80 – مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل 2023

81 – المصدر نفسه

82 – المصدر نفسه

83 – المصدر نفسه

84 - ONDH, UNICEF, Les NEET au Maroc, analyse qualitative 2020

من ناحية أخرى، ومع انطلاق العمل بمدن المهن والكفاءات، تبدو مخاطر التباين الشاسع في منظومة التكوين بين مراكز التميز والمؤسسات التقليدية، مما يبرز ضرورة توحيد المعايير وتحديث هذه المؤسسات، بغية ضمان عرض تكوين متجانس والاستجابة بشكل ناجع لمتطلبات سوق الشغل.

3.2.2.1. السكن الاجتماعي

لقد تم تقليص العجز السكني[85] الذي عرفه المغرب خلال العقدين الأخيرين، بحيث انتقل من 1.240.000 وحدة سنة 2002 إلى 339.537 وحدة سنة 2022، أي بمعدل انخفاض قدره 4 مرات خلال 20 سنة. وقد ساهم هذا التراجع في تحسين ظروف عيش نحو مليون ونصف المليون نسمة. وفي ما يتعلق بالقروض العقارية، بلغ جاري القروض السكنية 244.13 مليون درهم[86]، بارتفاع نسبته 2 في المائة مقارنة بالسنة الماضية. ويعتبر هذا الارتفاع الطفيف المعدل الأدنى الذي تم تحقيقه خلال العشرين سنة الماضية، حيث تزامن مع ارتفاع في معدلات أسعار الفائدة على القروض العقارية خلال 2023، حيث انتقلت من 4.5 في المائة إلى 5.36 في المائة خلال سنة[87].

ومن المتوقع أن يشهد الطلب على السكن ارتفاعا على المدى القصير والمتوسط، بموازاة مع التوسع الحضري المطرد والذي يزيد من حدته توقعات تزايد الهجرة القروية نظرا للتغيرات المناخية والإجهاد المائي. كما أن برنامج مدن بدون صفيح الذي كان يستهدف عند انطلاقته سنة 2004 ما يقرب من 277.500 أسرة لتصل إلى 456.000 أسرة أي بزيادة قدرها 64 في المائة[88]، يتعين أن يراعي هذه المتغيرات ويوسع من نطاق تدخلاته. وحتى نهاية شتنبر 2023، بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج 332.000 أسرة، مما مكن من إعلان 60 مدينة بدون صفيح من أصل 84 [89] مدينة مستهدفة، أي بنسبة إنجاز بلغت 70 في المائة[90].

وفيما يتعلق بالعرض المتعلق بالسكن[91]، يمثل السكن الاجتماعي 85 في المائة من مجموع الوحدات السكنية المنجزة سنة 2023 (139.750 وحدة) وهو ما يمثل زيادة بنسبة 25 في المائة مقارنة ب 2022. ويشكل نصف هذه العروض وحدات سكنية من فئة 250.000 درهم للوحدة.

وفي إطار سياسة الحد من العجز السكني، مع مواصلة المبادرات ذات الطابع الاجتماعي، اعتمدت السلطات العمومية في نهاية 2023[92] منظومة جديدة للدعم المباشر للسكن دخلت حيز التنفيذ في فاتح يناير 2024 وستمتد على أربع سنوات. ويتضمن هذا الدعم مساعدات بقيمة 100.000 درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمن بيعه أو يعادل 300.000 درهم، و70.000 درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم. ويستفيد من هذه المساعدات المغاربة المقيمون بالمغرب أو بالخارج، الذين لم يسبق لهم الاستفادة من مساعدة خاصة بالسكن وينتمون للفئات ذات الدخل الضعيف أو المتوسط. ويهدف هذا البرنامج في السنة الأولى إلى تمويل وحدات سكنية ما بين 70.000 و100.000 وحدة، خصص لها مبلغ 9.5 مليار درهم.

ويحل برنامج الدعم المباشر للسكن محل التحفيزات الجبائية الممنوحة للمنعشين العقاريين في إطار برامج السكن الاجتماعي، التي تم إطلاقها سنة 2008 (السكن المنخفض التكلفة المحدد في 140.000 درهم) وفي سنة 2010 (السكن الاجتماعي المحددة قيمته في 250.000 درهم) والتي انتهت سنة 2020.

85 – وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

86 – بنك المغرب

87 – المصدر نفسه

88 - Ministère de l'économie et des finances, La politique publique de l'habitat: vers de nouvelles perspectives, Depf, Etudes, 2019.

89 - Ministère de l'économie et des finances, La politique publique de l'habitat: vers de nouvelles perspectives, Depf, Etudes, 2019.

90 - Ministère de l'Economie et des Finances, Note de présentation du projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2024.

91 – وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

92 – المرسوم رقم 2.23.350 الصادر بالجريدة الرسمية في 23 نونبر 2023 بتحديد أشكال إعانة الدولة لدعم السكن وكيفيات منحها لفائدة مقتني مساكن مخصصة للسكن الرئيسي

وتجدر الإشارة إلى ضرورة اعتماد بلادنا لسياسة وطنية للسكن تكون أكثر شمولية واستدامة. ومن شأن هذه السياسة التحكم في الطلب وتطوره مع تحديد أهداف واضحة على المدى المتوسط والطويل للاستجابة لحاجيات الساكنة في الحاضر والمستقبل، وذلك وفق مقاربة شمولية ودامجة تقوم على التعاون بين جميع الأطراف.

3.2.1. المساواة بين الجنسين والمناصفة

تميزت سنة 2023 بإعداد إطار استراتيجي للخطة الحكومية للمساواة 2023-2026، في إطار مواصلة الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 1» و«إكرام 2». وتهدف الخطة الحكومية للمساواة إلى إدماج القطاع الخاص بشكل أكثر وتنسيق المبادرات الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة. إن هذه الخطة التي تتضمن ثلاثة محاور استراتيجية تؤكد على التمكين والريادة للمرأة؛ والوقاية والحماية للنساء ومحاربة العنف ضدهن؛ وتعزيز القيم لمحاربة الصور النمطية والنهوض بحقوق المرأة ومحاربة كل أشكال التمييز.

وفي إطار مواصلة هذه المبادرات، اتخذ المغرب جملة من التدابير الهامة لإصلاح الإطار التشريعي بغية ترصيد المكتسبات والاستجابة لمتطلبات المساواة بين الجنسين، ويسلط تقرير[93] تحت عنوان «المرأة وأنشطة الأعمال والقانون»، الضوء على العديد من المقتضيات القانونية الحالية التي يتوفر عليها المغرب والتي تعزز المساواة، لا سيما فيما يتعلق بالتنقل والبيئة المهنية وريادة الأعمال. غير أنه يتعين بذل مزيد من الجهود في ما يتعلق بالتفاوت في مجال الأجور والممتلكات خلال الحياة الزوجية. وفي نفس السياق، كشف بحث ميداني أجري مؤخرا حول الرابط الاجتماعي[94] أن حوالي ثلاثة أرباع الإجابات تؤكد على ضرورة اعتماد سلسلة من التدابير الجديدة للنهوض بوضعية المرأة، ويرى 70 في المائة من المستجوبين ضرورة مراجعة مدونة الأسرة في أفق إدماج حقوق جديدة لفائدة النساء وفقا لمبادئ دستور 2011.

وفي هذا السياق، وجه جلالة الملك رسالة سامية إلى رئيس الحكومة في شتنبر 2023، من أجل فتح ورش تعديل مدونة الأسرة، بالتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين. وتهدف هذه الدعوة الملكية إلى تجاوز «بعض العيوب والاختلالات التي ظهرت عند تطبيقها القضائي، ومواءمة مقتضياتها مع تطور المجتمع المغربي ومتطلبات التنمية المستدامة وتأمين انسجامها مع التقدم الحاصل في تشريعنا الوطني»[95]. وحسب استطلاع المركز الملكي للدراسات الاستراتيجية، فإن أبرز التعديلات تهم اقتسام الممتلكات المكتسبة أثناء الزواج (32 في المائة من المشاركين)، في حين أكد 20 في المائة منهم ضرورة اعتماد الإنصاف في إجراءات الطلاق، بينما رأى 13 في المائة منهم ضرورة إدخال تعديلات على الولاية على الأطفال في حال الطلاق.

لقد مكّنت الجهود المبذولة في سبيل إعمال المساواة في الحقوق بين الجنسين، من تحقيق تقدم ملحوظ في مجال التربية والتعليم والصحة. فخلال 2023، تم تحقيق المناصفة بين الجنسين في المنظومة التعليمية في مستويات التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي[96] بنسبة قاربت 1.4 لفائدة النساء بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي. كما استقر أمد الحياة لدى النساء في 78.8 سنة، متجاوزا المؤشر ذاته لدى الرجال[97].

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك عقبات كبرى ذات طبيعة ثقافية تعيق تحقيق المساواة. ويظهر مؤشر عدم المساواة بين الجنسين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[98] أنه على الرغم من تحسين ترتيب المغرب بين سنتي 2021 و2022، فإن الجهود المبذولة لتحقيق التكافؤ لم تكن كافية لتحسين التصنيف العالمي لبلادنا. إذ تراجع

93 – البنك الدولي

94 - IRES, Présentation des principales conclusions de la 3eme édition de l'enquête nationale sur le lien social, volet « famille et femme » 2024

95 – الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة في 27 شتنبر 2023

96 - HCP, indicateurs sociaux 2024

97 – وهو ما يمثل أعلى مستوى مسجل في الوسط الحضري أي 82.2 سنة مقارنة بـ75.3 سنة لدى الرجال وهو ما يمثل ارتفاعا بـ0.2 سنة بالنسبة للنساء و0.1 سنة بالنسبة للرجال منذ 2022

98 - PNUD, Human development Index 2023-2024

المغرب ب6 رتب، حيث انتقل من المركز 104 إلى المركز 110. ويظهر هذا التراجع أساسا في المشاركة السياسية للمرأة ومعدل نشاطها[99]. ويكشف استطلاع المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية حول الرابط الاجتماعي أن العوامل الثقافية، وعدم استقطاب الأحزاب السياسية للنساء وضعف التحفيز للنساء للترشح في الانتخابات، كلها عوامل تعيق المشاركة السياسية للمرأة، هذا فضلا عن الصور النمطية التي تعتبر الرجال أكثر تأهيلا من النساء في مجال تدبير الشأن السياسي.

أما في مجال الشغل، تظل الفوارق بين الجنسين أكثر وضوحا. وعلى الرغم من أن النساء يمثلن 50.6 في المائة من الساكنة البالغ عمرها 15 سنة فما فوق، إلا أن حصة المرأة من الساكنة النشيطة تظل ضعيفة بشكل ملفت للنظر، حيث مثلت النساء 22.1 في المائة سنة 2023، مقارنة بـ 22.6 في المائة سنة 2022. وبالفعل، فإن معدل نشاط النساء ظل في انخفاض مستمر منذ بداية 2000 وسجل انخفاضا أكبر في المناطق الحضرية ليصل إلى 18.5 في المائة مقابل 19.9 في المائة في العالم القروي[100]. علاوة على معدل البطالة بين النساء الذي بلغ حوالي 18.3 في المائة، ليظل بذلك أعلى بكثير من الرجال (11.5 في المائة). ويتفاقم هذا التفاوت في ما يتعلق بالنساء الحاصلات على شهادات عليا حيث يصل معدل البطالة إلى 37.9 في المائة (2022)، مقابل 21 في المائة للرجال. ويعزى ضعف نشاط النساء أساسا إلى عوامل ثقافية، حيث إن 74 في المائة من النساء غير النشيطات في المغرب هن ربات بيوت، 54 بالمائة منهن أكدن أن رعاية الأطفال والأشغال المنزلية هي الأسباب الرئيسية لعدم نشاطهن[101].

أما في ما يتعلق بمعدل شغل النساء في المغرب، فقد استمر في الانخفاض، حيث بلغ 15.5 في المائة[102] سنة 2023، مقارنة بـ 16.4 في المائة سنة 2022، كما أن 33 في المائة[103] من النساء النشيطات العاملات يشتغلن كمساعدات عائليات بدون أجر. وعلى الرغم من ارتفاع مستوى تعليمهن (في المتوسط 11 سنة من الدراسة للنساء العاملات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و29 سنة) مقارنة بالرجال في نفس الفئة العمرية (9.5 سنة)، فلا تزال النساء تواجهن عقبات في حياتهن المهنية. وقد بلغت نسبة التأنيث في الإدارة العمومية 36.4 في المائة [104] مع نسبة تمثيل ضعيف في مناصب المسؤولية حيث لا تمثل النساء سوى 13.1 في المائة فقط من هذه المناصب منذ 2012.

أما في القطاع الخاص، فإن الفوارق المرتبطة بالنوع تصل إلى أعلى مستوياتها، حيث تشغل النساء 32.8 في المائة[105] من مناصب الشغل المصرح بها وتمثل النساء 21.4 في المائة من مسيري الهيئات التداولية. وفي مجال ريادة الأعمال، تمثل المقاولات التي تسيرها نساء 16.2 في المائة مع ارتفاع طفيف بالنسبة للمقاولات المتناهية الصغر (16.7 في المائة) وانخفاض نسبته بـ12.7 و12.3 في المائة على التوالي بالنسبة للمقاولات الكبرى والصغيرة جدا. وعلى الرغم من النسب المحدودة، شهد حضور النساء على رأس المقاولات بجميع أشكالها ارتفاعا إيجابيا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا (14 في المائة) والمقاولات الصغيرة (14.3 في المائة) والمقاولات المتوسطة (12.5 في المائة).

وفيما يتعلق باستمرار الفجوة في الأجور بين الجنسين، فإن 51.2 في المائة[106] من الأجيرات تحصلن على أقل من 2800 درهم، مقابل 40.5 في المائة للرجال. وعلى مستوى الأجراء في الوسط الحضري الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 سنة، يبلغ متوسط أجور الرجال 4900 درهم[107]، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 23 في المائة مقارنة بمتوسط أجور

99 – في البرلمان، لا تتجاوز تمثيلية النساء 11 في المائة في مجلس المستشارين و21 في المائة في مجلس النواب. وعلى مستوى الجماعات الترابية، لا تتمتع النساء بتمثيلية كافية حيث لا تتعدى المقاعد 27 في المائة مع وجود امرأة واحدة رئيسة لمجلس الجهة.

100 – المصدر نفسه

101 - HCP, Analyse intersectionnelle de la participation des femmes au marché du travail marocain, mars 2024.

102 - HCP, Indicateurs sociaux du Maroc, édition 2024.

103 - Femmes en chiffres 2023

104 - Rapport sur les ressources humaines du projet de loi de finances pour l'année budgétaire 2024.

105 - OMTPME, rapport annuel 2023.

106 - OMTPME, rapport annuel 2023.

107 – المندوبية السامية للتخطيط، الفوارق في الأجور بين الجنسين في المناطق الحضرية دور التمييز بين الجنسين

النساء الذي يبلغ 3900 درهم. ويعود الأمر بالأساس إلى الفجوة في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص والتي تصل إلى 82 في المائة، مقابل 13 في المائة فقط في القطاع العام.

وفيما يتعلق بالشمول المالي، تسجل النساء تأخرا كبيرا مقارنة بالرجال حيث إن 33.7 في المائة من النساء البالغة أعمارهن 15 سنة فأكثر تتوفرن على حساب بنكي في دجنبر 2022[108]، مقابل 52.4 في المائة من الرجال. كما أن الفجوة تتسع أكثر بين الوسط القروي والحضري، حيث يبلغ معدل الخدمات البنكية بالنسبة للنساء 57 في المائة في الوسط الحضري، مقابل 2 في المائة في الوسط القروي. كما تتسع الفجوة في مجال اللجوء إلى القروض الاستهلاكية (2.1 في المائة بالنسبة للنساء [109]) مقابل 6.5 في المائة للرجال، وتمثل النساء 3.9 في المائة من المستفيدين من القروض العقارية مقابل 3.7 في المائة من الرجال. ومع ذلك، نلاحظ انخفاضًا في فجوة الشمول المالي بين الجنسين: حيث انتقلت من -59 في المائة إلى -42 في المائة في الفترة ما بين 2017 و2021 بالنسبة للطلب، ومن -40 في المائة إلى -37 في المائة بين 2021 و2022 بالنسبة للعرض. كما أظهر قطاع القروض الصغرى بعض التحسن في المؤشرات، حيث بلغت نسبة النساء المستفيدات 47 في المائة في دجنبر 2022[110].

4.2.1. وضعية الفئات الهشة

1.4.2.1 الأطفال

على الرغم من الجهود المبذولة لحماية حقوق الأطفال في المغرب، لا تزال هناك العديد من التحديات، لا سيما الهدر المدرسي والتهميش السوسيو اقتصادي لفئة الشباب الذين لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET» ووضعية أطفال الشوارع وتشغيل الأطفال وزواج الطفلات.

وخلال 2023، تم تسجيل اشتغال قرابة 110.000 طفل تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة في واحد من الأنشطة الاقتصادية[111]، لا سيما في الوسط القروي. وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة بـ15 في المائة مقارنة بالسنة الماضية، فإن نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال أي 63.3 في المائة يشتغلون في ظروف صعبة. ويهم تشغيل الأطفال أساسا الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و17 سنة. وترتبط ظاهرة تشغيل الأطفال بالانقطاع الدراسي[112] ووضعية الهشاشة وفقر الأسر التي تدفع الأطفال إلى العمل على حساب دراستهم، مما يحد من فرصهم المستقبلية في تغيير مستقبلهم عبر التعليم ويحول دون خروجهم من دائرة الفقر.

من جهة أخرى، كشفت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن 1.22 في المائة من الساكنة السجنية تتكون من الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 سنة (1254 شخصاً) خلال 2023 على خلفية جنح وجنايات بسيطة على غرار السرقة (80 بالمائة). وهناك نسبة لا يستهان بها من الأحداث المتورطين في جرائم خطيرة كالاعتداء على الغير (20 بالمائة)[113].

وتسلط هذه الوضعية الضوء على الحاجة الملحة للتعاطي مع أسباب جنوح الشباب. ومن بين القضايا التي تستأثر بالاهتمام غياب معطيات عن الأعداد الحقيقية للأطفال الذين تستقطبهم الشبكات الإجرامية في القيام بأنشطة غير قانونية. وتستغل هذه الشبكات الأطفال في أشكال مختلفة من الجرائم كتهريب المخدرات والاستغلال الجنسي والتسول بالإكراه. إن ممارسات كهذه لا تعرض مستقبل هؤلاء الشباب للخطر فحسب، بل تكرس لدورة إجرامية يصعب

108 - Bank Al Maghrib Stratégie nationale d'inclusion financière, rapport annuel 2022

109 – المصدر نفسه

110 – المصدر نفسه

111 – المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة تشغيل الأطفال، 12 يونيو 2024

112 – حصة الأطفال المنقطعين عن الدراسة تبلغ 89.1 في المائة

113 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تقرير الأنشطة برسم 2023

القضاء عليها. وأمام هذا الواقع المثير للقلق، يصبح لزاما علينا تنزيل برامج لحماية ودعم الضحايا من الأطفال، لمنحهم فرصة حقيقية لإعادة بناء أنفسهم وعيش حياة كريمة وآمنة.

وفي نفس السياق، قدمت الإحصائيات حول العنف الجنسي ضد القاصرين مزيدا من الإضاءات بشأن حجم الجرائم المرتكبة والتي تهم بشكل الخاص الفتيات. ففي 2021، كشف تقرير لرئاسة النيابة العامة أن 47 في المائة من الاعتداءات المسجلة ضد القاصرين تتعلق بجرائم جنسية ضد الفتيات. وتشمل هذه الجرائم 185 حالة اغتصاب و1592 حالة هتك عرض قاصر بالعنف و539 حالة هتك عرض قاصر بدون عنف مع ظروف التشديد.

ويستمر زواج الطفلات على الرغم من الجهود المبذولة في المجال التشريعي، ولا سيما منذ مراجعة مدونة الأسرة في سنة 2004 والتي كانت قد حددت سن أهلية الزواج في 18 سنة مقابل 15 سنة في مدونة الأحوال الشخصية. غير أن هذا التحديد لم ينجح في القضاء على هذه الظاهرة، نظرا للاستثناء الذي يخول للقاضي في بعض الحالات المعزولة خفض سن الزواج. وهو ما يعكسه عدد عقود الزواج المتعلقة بقاصر المبرمة سنة 2022 والذي بلغ 12.940 عقدا، علما أن حجم الظاهرة يظل أكبر بكثير لكون الإحصائيات الرسمية لا تأخذ بعين الاعتبار حالات الزواج غير الموثق الذي يظل خارج دائرة أي إحصاء رسمي.

وإلى جانب تأثيرها السلبي الكبير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفتيات، فإن لهذه الظاهرة آثاراً سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا. إذ يساهم زواج الطفلات في رهن مستقبلهن من خلال إقصائهن من منظومة التربية والتكوين، وبالتالي حرمانهن من فرص المشاركة الاقتصادية. كما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الخصوبة، في ارتباطها بتكريس وضعية الفقر، وتعريض الصحة الجسدية والنفسية للفتيات وأطفالهن لمخاطر كبيرة.

وخلال 2023، توصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإحالة من مجلس النواب من أجل إعداد رأي حول موضوع «إشكال زواج القاصر وأثره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفتيات»، حيث أوصى المجلس في الرأي الذي أدلى به في هذا الصدد بإعمال المصلحة الفضلى للطفل واستحضار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، في وضع حد لتزويج الطفلات بمختلف أشكاله، وذلك عن طريق ملاءمة الإطار القانوني الحالي مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. وفي هذا الصدد، يدعو إلى نسخ المواد 20 و21 و22 من مدونة الأسرة التي تفتح الباب أمام الاستثناء في تطبيق قاعدة سن أهلية الزواج (18 سنة).

2.4.2.1 الأشخاص في وضعية إعاقة

في إطار النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، اتخذ المغرب مؤخرا عددا من الإجراءات والتدابير اللازمة لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المنظومة التعليمية، والولوج إلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

فخلال سنة 2023، تم تخصيص حوالي 597 مليون درهم[114] لدعم مختلف الخدمات المقدمة للأشخاص في وضعية إعاقة، وهو ما يشمل الدعم المقدم لتعليم 198 26 شخصاً، واقتناء معدات خاصة لفائدة 071 19 مستفيدا، وإنشاء مراكز جديدة للرعاية، ومبادرات تهدف إلى الإدماج المهني[115] والتكوين. ومن المقرر أيضاً إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، فضلاً عن اتخاذ تدابير لتعزيز الولوجيات الحضرية في عدد من المدن المغربية.

وفي إطار البرنامج المهيكل المتعلق بالتربية الدامجة، شهدت سنة 2023 ارتفاعا ملحوظا في عدد التلاميذ المسجلين والذين بلغ عددهم 42.125 تلميذة وتلميذاً أي بزيادة قدرها 14 في المائة مقارنة بالسنة الماضية، 36 في المائة منهم إناث. ويبين توزيع التلاميذ حسب نوع الإعاقة تنوعاً في الحاجيات: 13.251 تلميذاً لديهم صعوبات في التعلم، و11.285 يعانون من إعاقة ذهنية، و7159 يعانون من إعاقة حركية، 4968 يعانون من التوحد، 3493 يعانون من إعاقة سمعية،

114 – تقديم خلال جلسة إنصات لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة 13 يونيو 2024

115 – 400 منصب مخصص للأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية برسم 2024-2023 وتمويل 1800 مشروع مدر للدخل لفائدة هذه الفئة من الساكنة

و969 1 يعانون من إعاقة بصرية. ويفرض هذا التنوع تحديات كبيرة على المنظومة التعليمية، حيث يستدعي تكييفا لفضاءات التعلم وتعبئة موارد كافية لتلبية الحاجيات الفردية لكل طفل[116].

وقد بلغ عدد الطلبة في وضعية إعاقة في التعليم العالي العمومي 3782[117] برسم الموسم الجامعي 2024-2023 مع توزيع شبه متساو بين الجنسين (49.8 في المائة نساء). ومقارنة بالسنة الفارطة، شهد هذا العدد ارتفاعا ملحوظا بنسبة 15.6 بالمائة[118]. وتستقبل مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح أغلبية هؤلاء الطلبة أي بنسبة 92 في المائة مقارنة بالمؤسسات ذات الولوج المحدود (8 في المائة فقط)[119].

وتشير التقديرات إلى أن أسرة واحدة من أصل كل أربع أسر تعاني من الإعاقة، مما يبرز حجم التحديات المرتبطة بالولوج إلى التربية الدامجة. وهو ما يؤكد أهمية تنزيل استراتيجيات بيداغوجية ووضع بنيات تحتية ملائمة لضمان استفادة هؤلاء التلاميذ من تعليم ذي جودة.

من جهة أخرى، أعطت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية الانطلاقة للمخطط الوطني للصحة والإعاقة للفترة 2022-2026. وتشمل هذه الخطة عدة مبادرات تهدف إلى الوقاية والكشف المبكر عن الأمراض التي قد تسبب الإعاقة، سواء كانت حركية أو حسية أو نفسية أو عقلية. وعلاوة على ذلك، يهدف هذا المخطط إلى تعزيز عرض الاستقبال والخدمات والمواكبة للمرضى وذويهم على صعيد التراب الوطني.

وعلى الرغم من التدابير المتخذة لتعزيز إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، لا يزال التقدم المحرز غير كافٍ بالنظر للتحديات المستمرة. إذ لا يزال هؤلاء الأشخاص يواجهون عوائق كبرى تحد من مشاركتهم بشكل أمثل في المجتمع، مما يؤكد الحاجة إلى اعتماد مقاربة أكثر إدماجا ونجاعة.

لذلك، بات من الضروري اعتماد استراتيجية شاملة ومندمجة لمواجهة كافة واجهات الإقصاء الذي يعيشه الأشخاص في وضعية إعاقة. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على القضاء على الحواجز المادية والاجتماعية والاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الخاصة بهذه الساكنة وتطلعاتها بغية إيجاد حلول ملائمة لمختلف حالات الإعاقة.

3.4.2.1 الأشخاص المسنون

خلال العشر سنوات الأخيرة، ارتفع عدد الأشخاص المسنين (60 سنة فما فوق) في المغرب بنسبة 12.7 في المائة من إجمالي ساكنة المغرب[120]، مقابل 9.4 في المائة فقط سنة 2014، مع هيمنة عدد النساء المسنات بنسبة 56.9 في المائة. وتشير التوقعات أنه بحلول 2050، سيصل هذا العدد إلى 23.2 في المائة، مما يسلط الضوء على التحديات المتزايدة التي ستواجهها المنظومة الصحية ومنظومة الحماية الاجتماعية. وينعكس هذا التطور في نسبة اعتماد المسنين على أفراد الأسرة الآخرين (نسبة الإعالة العمرية)[121]، التي ارتفعت بـ 7 نقاط في الفترة ما بين 2004 و2023، لتنتقل من 13 في المائة إلى 20 في المائة خلال نفس الفترة، مقابل انخفاض قدره 11 نقطة بالنسبة للأطفال.

وثمة اليوم 47 مؤسسة للحماية الاجتماعية بالنسبة للأشخاص المسنين تستقبل 2564 شخصا موزعين على صعيد المملكة. وبالتالي، فإن العرض الحالي لا يكفي لتلبية الحاجيات الخاصة بهم، لا سيما فيما يتعلق بالاستفادة من الرعاية الصحية والأنشطة الترفيهية. إذ لا يستفيد حوالي 35 في المائة منهم من التغطية الصحية اللازمة[122]، حيث

116 – المؤشرات برسم الموسم الدراسي 2024-2023، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

117 – معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بناء على طلب من المجلس

118 – المصدر نفسه

119 – المصدر نفسه

120 - HCP, Indicateurs sociaux du Maroc, édition 2024.

121 – نفس المصدر

122 - HCP, les brefs du Plan, N°18, 6 octobre 2022, Perceptions des personnes âgées en matière de services de santé et de couverture médicale au Maroc.

يقطع معظمهم عشرات الكيلومترات للوصول إلى المرافق الصحية، لا سيما في العالم القروي حيث تصل هذه النسبة إلى 92 في المائة. علاوة على ذلك، فإن أزيد من ثلثي المسنين مصابون بأمراض مزمنة حيث تعتبر هذه الفئة أكثر تعرضا لهذا النوع من الأمراض مع تقدمهم في العمر.

وفيما يتعلق باستعمال الوقت اليومي[123]، يقضي الأشخاص المسنون جزءًا كبيرًا من وقتهم في المنزل، حيث يشغل الوقت الفيزيولوجي (النوم، الوجبات، العناية الشخصية) ما يقرب من نصف يوم واحد أي بمتوسط 11 ساعة و8 دقائق في اليوم. ويقتصر الزمن المخصص للأنشطة الترفيهية على حوالي 30 دقيقة يوميا، مع وجود تفاوتات بين النساء والرجال، حيث يقضي الرجال في المتوسط 53 دقيقة والنساء 8 دقائق فقط في هذه الأنشطة. أما ممارسة الرياضة، فهي هامشية للغاية لدى كبار السن، حيث لا تكاد تتجاوز دقيقتين في اليوم.

ومن أجل التخفيف من هذه الصعوبات، اعتمدت السلطات العمومية مجموعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تعزيز الشيخوخة النشيطة وتجويد حياة الأشخاص المسنين، وتوفير الرعاية الشاملة لهم وتسهيل حصولهم على مجموعة واسعة من الخدمات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تم الشروع في تقديم دعم نقدي مباشر للأشخاص المسنين الذين يعانون من الهشاشة، مع اعتماد مقاربة جديدة ترمي إلى الحفاظ على العلاقات الأسرية مع تقليص العبء الملقى على الأسر.

في هذا الإطار، تم اقتراح نوعين من الحلول لتنزيل هذه المقاربة الجديدة، يتعلق الأول بالأشخاص المسنين في وضعية تبعية للغير عن طريق توفير الأطر الاجتماعية المؤهلة للتكفل بالأشخاص المسنين ومواكبتهم خلال النهار. أما الحل الثاني فيتعلق بالأشخاص المسنين المستقلين حيث يتم إيواؤهم داخل مراكز الحماية الاجتماعية النهارية. وستوفر هذه المؤسسات المساعدة الاجتماعية والأنشطة الترفيهية، والرعاية الطبية.

وعلى الرغم من هذه المبادرات، وأمام استمرار التحديات التي تطرحها الاستجابة للحاجيات المتزايدة للأشخاص المسنين، فمن الضروري مواصلة الاستثمارات في البنيات التحتية الصحية الملائمة، وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية، خاصة في العالم القروي، فضلا عن توفير الموارد البشرية المؤهلة.

من جهة أخرى، ينبغي التمييز بين فئتين من الأشخاص المسنين حسب السن من أجل استهداف أمثل لحاجياتهم:

– الأشخاص المسنون «الشباب» الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و75 عامًا، والذين لا يزالون نشيطين ويتمتعون بصحة جيدة على العموم، ويستفيدون من برامج الحماية والأنشطة الاجتماعية للنهوض بصحتهم ورفاههم.

– الأشخاص المسنون «المتقدمون في السن» 75 سنة فما فوق يواجهون غالبا مشاكل صحية أكثر حدة وتتقلص استقلاليتهم الشخصية، مما يستدعي رعاية طبية خاصة ومواكبة يومية.

وستتمكن مؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية، من خلال تكييف الخدمات حسب هذه الحاجيات، من تقديم الدعم الملائم الذي يضمن حياة أفضل لكل فئة من الأشخاص المسنين.

4.4.2.1 المهاجرون والمهاجرون غير الشرعيين

أصبح المغرب وجهة مفضلة لاستقبال المهاجرين واستقرارهم بفضل تطوره الاقتصادي واعتماده لاستراتيجية خاصة في مجال الهجرة. في هذا الإطار، بلغ عدد المهاجرين 102.358 مهاجرا[124] بزيادة بلغت 43 في المائة خلال العشر سنوات الماضية، نصفهم تقريبًا من النساء. ومن جانبه، عرف عدد اللاجئين ارتفاعا ملحوظا بنسبة 90 في المائة تقريباً ليصل إلى 9756 لاجئ. وهو ما يجعل بلادنا نقطة انطلاق رئيسية للباحثين عن آفاق للهجرة إلى أوروبا أو طلب اللجوء.

123 – مختصرات المندوبية السامية للتخطيط عدد 26. 5 أكتوبر –2023 استعمال الوقت اليومي عند الأشخاص المسنين في المغرب

124 – قاعدة معطيات الأمم المتحدة

من جهة أخرى، يواصل المغرب جهوده لمكافحة الهجرة غير الشرعية عبر تعزيز مراقبة الحدود والسواحل، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي وكذا محاربة شبكات الاتجار عبر الحدود. وخلال 2023، أشارت وزارة الداخلية إلى إحباط 75184 محاولة هجرة غير نظامية، بزيادة قدرها 6 في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وبالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والبعثات الدبلوماسية، استفاد 5844 مهاجرا غير نظامي من العودة الطوعية إلى بلدانهم الأصلية، بزيادة قدرها 62 في المائة.

وفي ذات الوقت، قامت السلطات المعنية بتفكيك 419 شبكة تهريب، بزيادة قدرها 44 في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وفي ما يتعلق بعمليات الإنقاذ والمساعدة في عرض البحر، جرى إنقاذ 16818 مهاجرا (زائد 35 في المائة مقارنة بسنة 2022). ودائما في إطار جهودها لمكافحة الهجرة غير الشرعية، أحبطت المديرية العامة للأمن الوطني 28.863 محاولة للهجرة غير الشرعية خلال سنة 2023، مع تفكيك 121 شبكة إجرامية.

من جهة أخرى، وضع القطاع الحكومي المكلف بالصحة والحماية الاجتماعية خطة استراتيجية وطنية للصحة والهجرة 2021–2025، تهدف إلى إعطاء الأولوية لتحسين الولوج إلى خدمات الرعاية الطبية. وتتمحور هذه الخطة حول خمسة مجالات رئيسية للتدخل وهي: تعزيز المراقبة والرصد والتقييم والبحث؛ وتعزيز الصحة والوقاية؛ والتكفل المناسب؛ والحكامة؛ وبناء قدرات الفاعلين المتدخلين في التكفل بالساكنة المهاجرة.

ومن أجل ضمان الإدماج الفعلي للمهاجرين، يتعين تحسين شروط ولوجهم إلى سوق الشغل ورصد اندماجهم السوسيو المهني. في هذا السياق، ومن أجل توفير معطيات ذات صلة ومنتظمة حول وضعية المهاجرين في سوق الشغل، فقد انخرطت المندوبية السامية للتخطيط خلال 2022 في عملية تحسين الإحصائيات المتعلقة بهجرة اليد العاملة الدولية، بغية إدماجها في منظومة معلوماتية متجانسة، وذلك بشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية ومنظمة العمل الدولية.

5.4.2.1 مكافحة الجريمة وإعادة إدماج السجناء

خلال 2023، واصل عدد السجناء في المغرب ارتفاعه ليسجل مستوى غير مسبوق، حيث بلغ 102.653 شخصا[125]، وذلك بارتفاع نسبته 5.6 مقارنة مع السنة الماضية. في هذه الظروف، بلغ معدل الاعتقال حوالي 270 سجينًا لكل 100.000 نسمة، مقابل 251 خلال السنة الماضية، وهي النسبة الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من الانخفاض في معدل الاكتظاظ إلى 159 في المائة سنة 2023 مقارنة بـ 168 في المائة سنة 2022، يظل اكتظاظ المؤسسات السجنية تحديا كبيرا بالنسبة لبلادنا. وحاليا، هناك جهود مبذولة لتحسين شروط إيواء النزلاء بفضل إعادة بناء وتأهيل المؤسسات لتصل الطاقة الإجمالية للبنيات السجنية إلى 64.649 سريرا.

وبغية تخفيف اكتظاظ السجون وإضفاء الطابع الإنساني على السياسة الجنائية، تتجه السلطات العمومية نحو وضع إطار قانوني جديد للعقوبات البديلة بإقرار عقوبات لأجل المنفعة العامة، والمراقبة الإلكترونية وفرض تدابير تأهيلية أو علاجية أو تقييدية لبعض الحقوق.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات البديلة لن تطبق في حال العود كما أنها لن تستهدف الجُنح التي تتجاوز عقوبتها 5 سنوات والتي تمثل 74 في المائة من إجمالي الأحكام سنة 2023[126]. وتستثنى من تدابير العقوبات البديلة جرائم أمن الدولة والإرهاب وجرائم الفساد المالي والاتجار بالأعضاء.

125 – المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تقرير الأنشطة 2023

126 – المصدر نفسه

وموازاة مع ذلك، جرى تنزيل برامج إعادة الإدماج السوسيو اقتصادي للسجناء، لا سيما في المنظومة التعليمية أو التكوين المهني والأنشطة متعددة التخصصات، بهدف إعادة إدماجهم بعد الإفراج عنهم. وخلال 2023، استفاد من هذه المبادرات عدد كبير من السجناء[127]، وهو ما يعكس التزام بلادنا بإعادة التأهيل داخل المنظومة السجنية.

مؤطر رقم 3: مؤشرات الجريمة

خلال 2023، قامت المديرية العامة للأمن الوطني بتعزيز مقاربة مندمجة ومتعددة الأبعاد لمكافحة الجريمة، مما أسفر عن تسجيل انخفاض ملحوظ بنسبة 10 في المائة في عدد القضايا الجنائية المسجلة، بعدما تم تسجيل 738.748 قضية، أسفرت عن ضبط 723.874 شخصا أمام مختلف النيابات العامة. كما شهدت الجرائم الخطيرة بدورها تراجعا حيث انخفضت جرائم القتل والضرب المفضي إلى الموت بنسبة 25 في المائة والاعتداءات الجنسية بنسبة 4 في المائة، كما تراجعت سرقة السيارات والسرقات الموصوفة.

أما بخصوص قضايا المخدرات، فقد شهدت سنة 2023 تعزيز التعاون بين مصالح الأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني. وهو ما مكن من معالجة 99.513 قضية، وتوقيف 130.212 شخصا، من بينهم 305 أجنبيا. وشملت المحجوزات المضبوطة من المخدرات 81.175 طن من الحشيش وكميات كبيرة من الكوكايين والهيروين والمؤثرات العقلية.

من جهة أخرى، شهدت سنة 2023 ارتفاعا في نسبة الجرائم السيبرانية، قدرها 6 بالمائة بعدد قضايا ناهز 5969 قضية.

أما قضايا الابتزاز الجنسي باستعمال الأنظمة المعلوماتية، فقد ارتفعت بنسبة 18 بالمائة، واستهدفت 515 ضحية من بينهم 109 أجنبيا.

كما عالجت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة مختلف الجرائم المالية حيث قامت بتفكيك 19 شبكة إجرامية تنشط في تزييف وتزوير النقود ووسائل الأداء.

5.2.1 الحوار الاجتماعي ونزاعات الشغل

في ما يتعلق بالحوار القطاعي، تم في 14 يناير 2023 التوقيع على اتفاق حول النظام الأساسي الخاص بموظفي التربية الوطنية بين الحكومة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية. ويرسي الاتفاق المذكور أسس النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية. هذا وبعد مصادقة الحكومة على مشروع المرسوم ذي الصلة ونشره في الجريدة الرسمية، انطلقت إضرابات للأساتذة من داخل النقابات وخارجها (التنسيقيات) تدعو إلى تجميد العمل بالنظام الأساسي الجديد على اعتبار أن ممثلي الأسرة التعليمية لم يتم إشراكهم في صياغة المشروع.

كما تواصل الحوار مع قطاعات أخرى. في هذا الصدد، عقدت اجتماعات مع التمثيليات النقابية للصحة والعدل والجماعات الترابية. غير أن هذه المشاورات لم تسفر عن إبرام اتفاقيات قطاعية ملموسة. وقد تم تعليق المشاورات، في انتظار إدماجها ضمن إطار أكثر شمولية للحوار الوطني المرتقب خلال 2024. وقد جرت خلال أبريل، مفاوضات بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية في إطار الاتفاق الاجتماعي لـ 2022، وفق الجدولة الزمنية المبرمجة للحوار الاجتماعي (جولتان في أبريل وشتنبر). غير أن المشاورات الأخيرة لم تفض إلى اتفاق. وقد عبرت النقابات عن استيائها من التأخير في تنزيل الآليات المواكبة لمأسسة الحوار الاجتماعي، على غرار المرصد الوطني للحوار الاجتماعي واللجن الإقليمية والجهوية، وكذا تدبير الزيادة الجزئية في الأجور. وموازاة مع ذلك، أكد ممثلو المشغلين عن قلقهم بشأن التأخير في مراجعة مدونة الشغل والقانون التنظيمي المتعلق بحق ممارسة الإضراب.

أما فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة بالزيادة الثانية في الحد الأدنى للأجور، فقد عملت الحكومة على إصدار المرسوم المتعلق بالدفعة الثانية من الزيادة بنسبة 5 بالمائة من الحد الأدنى للأجور. وتجدر الإشارة إلى أن جولة الحوار التي كان من المقرر عقدها في شتنبر الماضي تأجلت بسبب الزلزال الذي عرفته منطقة الحوز.

127 – 7038 سجيناً اجتازوا بنجاح برامج محو الأمية والتربية غير النظامية والتعليم الأساسي و129 حصلوا على شواهد في التعليم العالي و6818 في برامج التكوين المهني

وبخصوص النزاعات الاجتماعية داخل فضاء الشغل[128]، فقد شهد عدد النزاعات الفردية ارتفاعا ليصل إلى 57.884 خلال 2022 أي بزيادة قدرها 2.43 في المائة مقارنة مع السنة الماضية. غير أن نسبة إعادة إدماج الأجراء في حالة نزاع لم تتعد 9 في المائة، مما يؤكد على استمرارية التحديات المطروحة في مجال تسوية النزاعات الفردية. أما بخصوص النزاعات الجماعية، فقد سجلت انخفاضًا ملحوظا بنسبة 19.79 في المائة ما بين 2021 و2022، وهمّت 1028 مقاولة. وكانت القطاعات الأكثر تضررًا هي الخدمات (32 في المائة) والفلاحة (30 في المائة) والصناعة (22 في المائة). وعلى الرغم من انخفاض عدد الإضرابات من 80 إضرابًا سنة 2021 إلى 65 إضرابًا في 2022، 46 في المائة منها في القطاع الفلاحي، إلا أن عدد الأجراء المشاركين في الإضرابات ارتفع بشكل ملحوظ، من 6236 سنة 2021 إلى 10.097 في 2022 أي بمعدل 61.9 في المائة، مما رفع من نسبة ضياع عدد أيام العمل بـ 74.16 في المائة، من 38.411 يومًا إلى 66.898 يومًا بين 2021 و2022.

128 – معطيات وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات بناء على طلب المجلس

3.1. الوضعية البيئية خلال سنة 2023

1.3.1 الوضعية البيئية على الصعيد الدولي

1.1.3.1 أهم مخرجات مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لتغير المناخ(كوب28): الالتزام الدولي بالتخلي عن استخدام الوقود الأحفوري

انعقد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في دبي في الفترة الممتدة من 30 نونبر إلى 12 دجنبر 2023. وقد اختتمت أشغاله بالتزام تاريخي من الدول المشاركة بتحقيق الانتقال الطاقي على الصعيد العالمي. وفي هذا الاطار، تعهدت أكثر من 130 دولة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بتعزيز قدراتها في مجال الطاقات المتجددة بمقدار ثلاثة أضعاف، لتصل إلى 11000 جيغاواط، فضلا عن مضاعفة النجاعة الطاقية بحلول سنة 2030. وفي سياق هذا الاتفاق، التزمت الدول بتحيين مساهماتها المحددة على المستوى الوطني بحلول سنة 2025، وذلك وفق جدول زمني مفصل للتخلي عن استخدام الوقود الأحفوري.

غير أن هذه الالتزامات الطموحة التي خرج بها مؤتمر الأطراف لم تُسفر عن تحديد أهداف أو آجال محددة، لاسيما في ظل استمرار بعض الدول، مثل الصين – التي تستأثر بأكثر من نصف استهلاك الفحم عالمياً وتحتل المركز الثاني عالمياً في استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة – في الاستثمار الكثيف في هذه الطاقات. وفي سياق متصل، تواصل منظمة الدول المصدرة للنفط تبني موقفها الداعم لاستمرار استخدام الوقود الأحفوري[129]، معلنةً بأنه من المتوقع أن يشهد الطلب العالمي على هذه الموارد، باستثناء الفحم، ارتفاعاً ملحوظاً بحلول سنة 2045.

كما شهد المؤتمر اعتماد صندوق التعويض عن الخسارة والضرر، وهي مبادرة تم إطلاقها خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لدعم المجتمعات الهشة المتأثرة بالكوارث الطبيعية. ورغم أن إنشاءه كان خطوة إيجابية، إلا أن تفعيله ظل معلقًا. وقد خُصص لهذا الصندوق مبلغ أولي قدره 700 مليون دولار، وهو ما اعتبرته دول الجنوب غير كافٍ بالنظر إلى المتطلبات التمويلية الضخمة التي لم يتم تغطيتها بعد. علاوة على ذلك، لم تفِ الدول الصناعية بالتزامها بتعبئة 100 مليار دولار سنويًا[130] لدعم جهود التخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها في الدول النامية. وبحسب تقرير التقييم الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسنة 2022، فإن المبلغ الذي تمت تعبئته في سنة 2020 لم يتجاوز 83.3 مليار دولار، مما يوضح وجود فجوة كبيرة بين الالتزامات المعلنة والإجراءات المتخذة.

في ما يخص قطاع الفلاحة، الذي يُمثل مصدر ربع إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة عالميا، وقّعت 159 دولة [131] من أصل 197 على «إعلان كوب 28 بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي» الذي يهدف إلى دمج قطاعي الزراعة والغذاء ضمن خطط المناخ بحلول سنة 2025. وتعتبر هذه المبادرة خطوة مهمة، لا سيما أن القضايا المتعلقة بالفلاحة والغذاء ظلت مهمشة لفترات طويلة في النقاشات المتعلقة بالمناخ. ومع ذلك، لم يتم تبني أي التزام محدد يتعلق بقطاع إنتاج اللحوم المصنعة والاستهلاك المفرط للحوم، رغم مساهمتهما البارزة في انبعاثات الغازات الدفيئة.

وعلى هامش مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، أبرم المغرب ثلاث اتفاقيات تعاون رئيسية[132] لتعزيز المبادرات في المجالين المناخي والطاقي. الاتفاقية الأولى كانت مع مملكة النرويج لتعزيز الجهود المشتركة في تنفيذ المادة 6 من

129 –World Oil Outlook, Octobre 2023, OPEP;

130 – المبلغ الذي تعهدت به البلدان الصناعية سنة 2009 لتمويل تدابير التخفيف والتكيف في البلدان النامية. (مؤتمر الأطراف الخامس عشر – كوبنهاغن)

131 – https://www.cop28.com/en/food-and-agriculture

132 – بلاغ صادر عن القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة، بتاريخ 5 دجنبر 2024.

اتفاق باريس [133]؛ والثانية مع المفوضية الأوروبية لتمويل برنامج «دعم الانتقال الطاقي في المغرب» مع الاستفادة من دعم مالي بقيمة 50 مليون يورو على شكل منحة؛ والثالثة مع البرتغال لتعزيز التعاون الثنائي في مجال الانتقال الطاقي وتعزيز الاندماج الإقليمي.

2.1.3.1 الوضعية البيئية: سجلت سنة 2023 أرقاماً قياسية في درجات الحرارة

شهدت درجات الحرارة العالمية المتوسطة على سطح الأرض ارتفاعًا ملحوظًا، حيث سجلت 1.45 [134] درجة مئوية (بهامش خطئٍ يقل أو يزيد على 0.12 درجة مئوية) وهو ما يتجاوز المستويات المسجلة في العصور ما قبل الصناعية، وبهذا يكون العالم قد اقترب بشكل ملحوظ من الحدود المنصوص عليها في اتفاق باريس، الرامي إلى الحد من الارتفاع طويل الأمد في درجات الحرارة بحيث لا تتجاوز 1.5 درجة مئوية عن مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

كما اتسمت سنة 2023 بتسجيل سلسلة من الظواهر المناخية القصوى (فيضانات، حرائق الغابات، موجات الحرارة، الجفاف، والأعاصير المدارية) التي أثرت بشدة على الحياة اليومية لملايين الأشخاص وتسببت في خسائر اقتصادية ضخمة.

وقد أدى التغير المناخي إلى ارتفاع غير مسبوق في درجة حرارة المحيطات خلال سنة 2023. وسجل يوم في المتوسط موجة حرارة أثرت على ما يقارب ثلث محيطات العالم، مما ألحق الضرر بالنظم البيئية الحيوية والنظم الغذائية. كما سجلت الأنهار الجليدية عبر العالم انخفاضًا ملحوظًا في الكتل الجليدية.

علاوة على ذلك، وصفت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تقرير [135] أصدرته سنة 2023 العقد المنصرم بأنه الأشد حرارة على الإطلاق، مع تزايد حالات فقدان الأنهار الجليدية والجليد البحري، الأمر الذي أسهم في ارتفاع مستويات سطح البحر. ويحذر هذا التقرير من التأثير المدمر للأحداث المناخية القصوى التي شهدها هذا العقد، مشيرًا إلى أنها تشكل تهديدا حقيقيا يُعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، والتنقل والهجرة السكانية على الرغم من التقدم الواضح والملموس في أنظمة التنبؤ الجوي والإنذار المبكر.

3.1.3.1 مؤشر الأداء المناخي لسنة 2023: المغرب يعزز مكانته في مجال حماية المناخ

في سنة 2023، تقدم المغرب مرتبة واحدة في مؤشر الأداء المناخي ليحتل المرتبة الرابعة عالميًا [136]، وفقًا لما أصدرته منظمات غير حكومية بارزة وهي «جيرمان واتش»، والشبكة الدولية للعمل من أجل المناخ، إضافة إلى المعهد الألماني «المناخ الجديد». ويستند هذا المؤشر إلى تقييم شامل يضم السياسات المناخية، والتقدم المحرز في مجال الانتقال إلى الطاقة المستدامة، فضلاً عن مستوى النجاعة الطاقية ومستويات انبعاثات الغازات الدفيئة لكل دولة. ويعزى الأداء الجيد للمغرب بشكل رئيسي إلى جهوده المبذولة في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتطويره المتواصل للطاقات المتجددة، إلى جانب تبنيه سياسات تطوعية في مجال حماية المناخ. وتجدر الإشارة الى أن مؤشر الأداء المناخي لا يمنح المراكز الثلاثة الأولى [137] لأي دولة، إذ يعتبر الخبراء أن أداء جميع الدول ما زال دون المستوى المطلوب في مجال حماية المناخ.

133 – المادة 6 من اتفاق باريس «تقر الأطراف بأن بعض الأطراف تقرر التعاون طواعية في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً لتعزيز مستوى طموح إجراءاتها في مجالي التخفيف والتكيف ولتعزيز التنمية المستدامة والسلامة البيئية.»

134 – تقرير عن حالة المناخ العالمي لسنة 2023، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

135 – تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن حالة المناخ للعقد 2011–2020.

136 –بلاغ صحفي للقطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة (https://www.environnement.gov.ma/ar/134-actualites)

137 – https://ccpi.org/country/mar/

2.3.1 الوضعية البيئية على الصعيد الوطني

1.2.3.1 الانتقال الطاقي: ديناميكية مهمة في قطاع الطاقة

لقد شكلت سنة 2023 نقطة تحول هامة لقطاع الطاقات المتجددة، بفضل مخرجات جلسة عمل[138] ترأسها جلالة الملك، حيث حث الحكومة على تسريع تطوير هذا القطاع سعياً لتحقيق ثلاثة أهداف: تعزيز السيادة الطاقية للبلاد، وخفض تكلفة الطاقة، وتحقيق مكانة رائدة بين الاقتصادات التي تعتمد على مصادر الطاقة منخفضة الكربون. وقد دُعيت الحكومة أيضًا إلى اعتماد برنامج متكامل يهدف إلى إضافة وحدات إنتاج الطاقة المتجددة إلى جميع محطات تحلية المياه المزمع إنشاؤها للاستثمار في الطاقات البحرية كالطاقة المتجددة من الرياح أو الطاقة المائية، إضافة إلى تطوير عرض محفز يغطي جميع مراحل سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب.

تم تعزيز هذه الدينامية بعملية مراجعة النصوص القانونية، وقد تكللت هذه الجهود بصدور قانونين جديدين يتعلق الأول بالطاقات المتجددة والثاني بالإنتاج الذاتي للكهرباء (الطاقة الكهربائية)، والتي من شأنها تمكين المقاولات من الحصول من الآن فصاعدا على الكهرباء المتجددة بغض النظر عن مصادر إنتاجها، وتسريع تحقيق رهان الإنتاج الخالي من الكربون في المجال الصناعي. وبالموازاة مع ذلك، تم إصدار خريطة تحدد المناطق المؤهلة لتطوير مشاريع الطاقة الشمسية، ما يتيح للمستثمرين التوفر على رؤية أوضح للفرص المتاحة في هذا القطاع.

كذلك، أولى الميثاق الجديد للاستثمار، الصادر في دجنبر 2022، أهمية خاصة لقطاع الطاقات المتجددة، معتبراً إياه من الأولويات الوطنية. كما تم تخصيص منح تحفيزية للمشاريع التي تستخدم الطاقات المتجددة إلى جانب وضع آليات عمل لتعزيز النجاعة الطاقية.

وتتزامن هذه الديناميكية الوطنية مع اهتمام دولي متزايد بمشاريع الطاقة المتجددة حيث شهدت القدرة العالمية السنوية على إنتاج الطاقة المتجددة ارتفاعًا بنسبة تقارب 50٪ سنة 2023، لتصل إلى 510 جيغاواط، وفقًا لتقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في يناير 2024.

يعكف المغرب على تحقيق طموحه بزيادة حصة الطاقات المتجددة لتصل إلى أكثر من 52٪ من إجمالي مزيج الطاقة بحلول سنة 2030 و80٪ في أفق2050. وقد بات هذا الطموح واقعًا ملموسًا، إذ تبلغ القدرة الإجمالية لمشاريع الطاقة المتجددة قيد التطوير[139] 4862 ميغاواط في حين تصل القدرة الحالية إلى 4166 ميغاواط لتبلغ حصة الطاقات المتجددة نسبة 43٪[140] من إجمالي القدرة الطاقية المُثبتة خلال سنة 2023.

و على الرغم من هذا التقدم المحرز في مجال الطاقات المتجددة، فإن حصة الكهرباء المتجددة لم تتجاوز نسبة 20.9٪ من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في سنة 2023[141]. إلى جانب ذلك، ارتفعت التبعية الطاقية إلى نسبة 91.31٪[142] سنة 2022 مقابل 90.36٪ في سنة 2021، كما بلغت الفاتورة الطاقية مبلغ 122 مليار درهم نهاية سنة 2023.

في مواجهة هذه التحديات، يجد المغرب نفسه أمام ضرورة تكثيف جهوده لتوسيع نطاق الاستفادة من الطاقات المتجددة لتشمل جميع مجالاته الترابية. وهو ما من شأنه أن يضمن توفير الكهرباء النظيفة بأسعار معقولة، خاصةً في المناطق القروية حيث ما زالت الولوجية تشكل تحديا كبيرا.

138 – جلسة عمل برئاسة جلالة الملك، بتاريخ 22نونبر2022

139 – جلسة انصات لوزارة الانتقال الطاقي، بتاريخ 30 ماي 2023.

140 – تصريح للسيد عبد الرحيم الحافيظي المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (https://medias24.com/2023/03/31/abderrahim-el-hafi-di-la-puissance-renouvelable-installee-represente-41-de-la-puissance-globale-installee/)

141 – التقرير السنوي لسنة 2023، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

142 – نسبة التبعية الطاقية سنة 2022، وزارة الانتقال الطاقي.

وفي نفس الوقت، يجب التغلب على عدة عقبات رئيسية لتسريع التحول الطاقي من خلال:

أ. تقوية كهربة عدد من القطاعات من قبيل النقل والإنارة العمومية ومحطات تحلية المياه؛

ب. تطوير تقنيات التخزين لمواجهة تقلبات مصادر الطاقات المتجددة؛

ج. ربط المناطق الصناعية بشبكات الكهرباء المتجددة بأسعار تنافسية.

2.2.3.1 الإجهاد المائي: تسريع مشاريع تعبئة الموارد المائية

شكلت سنة 2023 نقطة تحول في إدارة الموارد المائية في المغرب، مع إطلاق عدة مشاريع طبقا للتوجيهات الملكية السامية في تتبع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي. كما تم إطلاق استثمارات جديدة لتصبح الميزانية الإجمالية المخصصة للبرنامج 143 مليار درهم. وتصبو هذه الجهود في المقام الأول إلى زيادة سعة التخزين وتعبئة المياه غير الاعتيادية.

في ظل هذا السياق، تمت دعوة الحكومة إلى الإسراع في إنشاء سدود جديدة بهدف الوصول إلى قدرة تخزين تصل إلى 66 مليار متر مكعب من المياه المحلاة. وبالموازاة مع ذلك، يتم التركيز على توسيع محطات تحلية مياه البحر وتعزيز قدرات إعادة تدوير المياه العادمة.

شهدت سنة 2023 كذلك توقيع العديد من الاتفاقيات المهمة، من بينها مذكرة تفاهم وعقد امتياز بين الدولة والمكتب الشريف للفوسفاط[143]لإنتاج المياه الصالحة للشرب من تحلية مياه البحر بمقدار 10 ملايين متر مكعب لفائدة الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بآسفي، و30 مليون متر مكعب لفائدة الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بالجديدة في 2023. ومن المتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية لهذه المحطات إلى 30 و45 مليون متر مكعب سنويًا على التوالي بحلول سنة 2026. بالإضافة إلى ذلك، وابتداءً من السنة نفسها، سيتم توفير حوالي 75 مليون متر مكعب من المياه المحلاة لتلبية احتياجات الخدمات العمومية، مع تخصيص 35 مليون متر مكعب للاستخدام الصناعي لصالح المكتب الشريف للفوسفاط.

علاوة على هذه المشاريع، تميزت سنة 2023 أيضًا بالانتهاء من إنجاز مشروع الربط بين حوضي سبو وأبي رقراق عبر قناة بطول 67 كيلومترًا بهدف نقل حجم مياه يتراوح بين 300 و400 مليون متر مكعب سنويًا.

تأتي هذه الإنجازات في إطار الجهود المبذولة لتعزيز البنيات التحتية لتعبئة الموارد المائية، حيث يتوفر المغرب حاليا[144] على 153 سدًا كبيرًا بقدرة تخزينية تصل إلى 20 مليار متر مكعب، بالإضافة إلى 17 منشأة لنقل المياه بطول إجمالي يناهز 785 كيلومترًا. علاوة على ذلك، يمتلك المغرب 15 محطة لتحلية مياه البحر بقدرة إنتاج سنوية تصل إلى حوالي 192 مليون متر مكعب.

على الرغم من التقدم المسجل خلال سنة 2023 في مجال تطوير البنية التحتية المائية، لم يتجاوز نصيب الفرد السنوي من إمدادات المياه حوالي 606 متر مكعب[145]، وهو ما يقع دون عتبة الإجهاد المائي التي تُقدر بأقل من 1000 متر مكعب للفرد في السنة، ويقترب من عتبة ندرة المياه التي تُحدد بأقل من 500 متر مكعب. ومن المرجح أن يتفاقم هذا الوضع نتيجة الانخفاض المستمر في معدل التساقطات وتزايد الطلب على المياه فضلا عن ارتفاع معدل تواتر فترات الجفاف.

ومن أجل التخفيف من تأثير هذه الظروف على القطاع الفلاحي، اتخذت السلطات العمومية عدة تدابير، من بينها (أ) منح إعانات للفلاحين لتركيب نظام الري الموضعي وشراء بذور زراعية مختارة، ونباتات مقاومة للجفاف، و(ب)إحداث

143 – بلاغ صحفي صادر عن رئيس الحكومة بتاريخ 05 يوليوز 2023

144 – عرض قدمه وزير التجهيز والماء أمام لجنة البنيات الاساسية والطاقة والمناجم والبيئة بمجلس النواب حول وضعية الموارد المائية، الأربعاء 24 يناير 2024

145 – الوضعية المائية بالأرقام، وزارة التجهيز والماء، يونيو 2023

تأمين فلاحي متعدد المخاطر والقطاعات للتعامل مع المخاطر المناخية يغطي مساحة 1.2 مليون هكتار من حقول الحبوب برسم الموسم الفلاحي 2022-2023.

وعلى المستوى المحلي، في إطار تعزيز تدابير تحسين توفير المياه الصالحة للشرب في العمالات والأقاليم، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات مثل فرض قيود على ري الحدائق العمومية، وتحديد ملء المسابح في مرة واحدة سنويًا، بالإضافة إلى إغلاق الحمامات العمومية ومحلات غسل السيارات لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع. كما تم منع استخدام المياه الصالحة للشرب في أعمال تنظيف الشوارع والساحات العمومية.

بالموازاة مع ذلك، تم تكثيف الحملات التوعوية والتواصلية من خلال بث وصلات تحسيسية على التلفزيون والإذاعة تنبه إلى الوضع الحرج للمخزون المائي الذي تعرفه المملكة.

و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تقريرًا نُشر حديثًا[146] سلط الضوء على التداعيات الاقتصادية لندرة المياه، حيث إن انخفاضاً بنسبة 25٪ في إمدادات المياه قد يؤدي إلى انخفاض في الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي بنسبة 5.3٪، وانخفاض في الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي بنسبة قد تصل إلى 9.3٪، وكذلك انخفاض في الطلب على اليد العاملة غير المؤهلة في المجال الفلاحي بنسبة قد تصل إلى 8.4٪.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثيرات المتراكمة لتغير المناخ إلى جانب شح الموارد المائية قد يسهمان في تفاقم ظاهرة الهجرة القروية في المغرب. وفي ظل السيناريو الأسوء، من المتوقع أن يبلغ عدد المهاجرين ما يقرب من 1.9 مليون شخص بحلول سنة 2050،[147] ما يمثل نحو 5.4٪ من إجمالي السكان. فيما يُتوقع أن يصل عددهم إلى 1.5 مليون شخص، أي 4٪ من السكان، في سيناريو التنمية الأكثر إدماجية، وإلى حوالي 0.5 مليون، أي 1.3٪ من السكان، في السيناريو الأكثر احتراما للمناخ.

ولمواجهة هذه التحديات، يتعين على المغرب التسريع في تنفيذ الإصلاحات في قطاع المياه، وذلك من خلال التطبيق الفعلي لأحكام القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، لاسيما مبدأ «الملوث المؤدي» ومبدأ «المستخدم المؤدي»، وكذلك إعادة النظر في سياسات تسعير المياه بما يضمن التوافق مع التكلفة الفعلية لإنتاج المياه، سواء التي تمت تحليتها أو المعاد استخدامها، مع مراعاة أغراض استخدامها سواء للشرب، للسقي، أو للاستخدامات الصناعية.

3.2.3.1 مشاورات موسعة لتعزيز الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

في إطار إعادة تصميم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، اتخذ القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة عدة مبادرات استباقية لإشراك المجتمع المدني والفاعلين الخواص بشكل فعال. وقد تم إجراء عملية تقييم ومشاورات عديدة مع القطاعات الحكومية ذات الصلة، تُوِّجت بتنظيم لقاءات جهوية شملت الجهات الاثنتي عشرة للمغرب. وتهدف هذه المقاربة التشاورية إلى استقاء آراء الفاعلين المحليين والوقوف على حاجياتهم وانتظاراتهم، وبالتالي تعزيز مشاركتهم في إعداد الاستراتيجية الجديدة.

بالموازاة مع ذلك، تم إطلاق منصة استشارة تتيح للمواطنات والمواطنين المشاركة بشكل مباشر والتعبير عن آرائهم حول أولويات التنمية المستدامة، وكذلك التحديات الاجتماعية والبيئية الكبرى التي تؤثر في حياتهم اليومية.

تندرج هذه الجهود ضمن أهداف مراجعة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تسعى إلى:

- تحسين التوافق بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة العالمية، حيث إن النسخة السابقة لم تغط سوى 70٪ من هذه الأهداف؛
- تعزيز إشراك الجهات والفاعلين المحليين بشكل أكبر في تفعيل الاستراتيجية بما يتناسب مع الحاجيات الخاصة لمختلف المجالات الترابية؛

146 - « water scarcity in morocco », banque mondiale

147 - Projections de la migration climatique au Maroc, agir face aux migrations climatiques internes, banque mondiale, 2021.

- تحسين عملية تحديد الأهداف وتتبع الأداء من خلال منصة رقمية تمكّن من تبادل البيانات بين الفاعلين على المستوى الوطني والمحلي؛
- تقوية الحكامة والالتقائية بين مختلف القطاعات الحكومية؛
- تحيين هذه الاستراتيجية في ضوء توصيات النموذج التنموي الجديد والالتزامات المستجدة للمغرب على المستويين الدولي والإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاورات وعمليات التقييم بصدد هذه الاستراتيجية الجديدة التي كان مقررًا الإعلان عنها نهاية سنة 2023، لا تزال مستمرة في أفق وضع استراتيجية شاملة وفعالة ترقى إلى مستوى تطلعات جميع الأطراف المعنية.

4.2.3.1 تعزيز تدبير قطاع التطهير السائل

عرف قطاع التطهير السائل في المغرب تقدما ملحوظا[148]. فبحلول نهاية سنة 2023، بلغ عدد محطات تصفية المياه 187 محطة قيد التشغيل، إضافة إلى 33 محطة أخرى في طور الإنشاء، من بينها محطتان تخضعان لعملية التوسعة. ولقد بلغت الطاقة الإجمالية لتصفية المياه نحو 3.79 مليون متر مكعب يومياً.

ومن المنتظر أن ترتفع نسبة الربط والمعالجة في المناطق الحضرية إلى 83.5٪ و57.5٪ على التوالي بنهاية هذه السنة. كما شهدت البلاد زيادة في عدد محطات إعادة استخدام المياه العادمة، حيث وصل عددها إلى 14 محطة بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 90 مليون متر مكعب.

وقد تميزت السنة ذاتها بإطلاق مبادرة إنشاء شركات جهوية متعددة الخدمات، حيث يعتمد هذا النموذج الجديد للتدبير مقاربة تقوم على إسناد تدبير مرفق التطهير السائل، فضلا عن توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء، إلى شركة واحدة مختصة لكل جهة على حدة. ومن المقرر أن تشهد أربع جهات : الشرق، والدار البيضاء–سطات، ومراكش–آسفي، وسوس–ماسة تفعيل هذا النموذج الجديد ابتداء من فاتح يناير 2024.

5.2.3.1 نحو إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير النفايات المنزلية

أحرز البرنامج الوطني للنفايات المنزلية تقدماً ملحوظاً عبر توقيع اتفاقيات[149] خلال سنة 2023 من أجل إنشاء مراكز لطمر وتثمين النفايات في كل من مدينة آسفي، والصويرة، وطانطان، ووزان، وإغلاق وإعادة تأهيل مطارح النفايات غير المراقبة في كل من الصويرة، وآسفي، وسيدي إسماعيل، وأولاد فرج، والداخلة.

ويركز البرنامج المذكور على إضفاء الطابع المهني على خدمات تدبير النفايات على مستوى الجماعات المحلية. وإضافة إلى تحسين فعالية جمع النفايات، يهدف هذا البرنامج إلى تطوير مراكز تقنية متخصصة لمعالجة النفايات وتثمينها. ويتماشى هذا النهج مع مبادئ الاقتصاد الدائري الذي يسعى إلى تقليل الأثر البيئي إلى أقل حد ممكن مع تحسين استخدام الموارد الطبيعية. ومن المنتظر أن تسهم هذه الإجراءات في تحسين ظروف معيشة الساكنة المحلية عبر خلق منظومة بيئية نظيفة وسليمة، فضلا عن توفير فرص اقتصادية من خلال قطاع فرز النفايات وإعادة تدويرها وتثمينها.

148 – المؤشرات التي قدمتها وزارة الداخلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التقدم المحرز في البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة.

149 – عرض للسيدة الوزيرة ليلى بنعلي حول ميزانية وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة أمام لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب، يوم الأربعاء 8 نونبر 2023.

6.2.3.1 مكافحة التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والحرفية ومعاصر زيت الزيتون

خلال سنة 2023، ساهم القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة في إنشاء محطات للتصفية والمعالجة القبلية للمياه العادمة في أربع مناطق صناعية بميزانية قدرها 48 مليون درهم[150]. كما تم إطلاق عدة مشاريع لمعالجة وتثمين نفايات ومخلفات معاصر زيت الزيتون في جهتي فاس-مكناس والرباط-سلا-القنيطرة.

أما بخصوص التلوث الناتج عن الأنشطة الحرفية، وبالأخص في قطاع الفخار، فإن القطاع الحكومي الوصي يعتزم تعزيز البنية التحتية الحرفية من خلال المساهمة في تطوير مدينة حرفية جديدة بمنطقة الولجة في مدينة سلا.

7.2.3.1 تعزيز شبكة مراقبة جودة الهواء وتوسيع نطاقها

خلال سنة 2023، تم تعزيز الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء بإحداث 18 محطة مراقبة جديدة، ليرتفع بذلك إجمالي عدد المحطات في المغرب إلى 43 محطة. وأتاحت هذه الشبكة إجراء 9675 عملية قياس لتركيزات الغازات والجسيمات في الهواء على الصعيد الوطني[151]. وفي انتظار نشر نتائج هذه القياسات، تجدر الإشارة إلى أن تعميم هذه المعطيات أمر بالغ الأهمية حيث إنها تزود المواطنات والمواطنين والمسؤولين عن السياسات العمومية بالمعلومات الضرورية لوضع استراتيجيات فعالة لتحسين جودة الهواء، خاصة في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء التي تتأثر بشدة بفعل آثار التلوث الصناعي وحركة السير مما يؤدي إلى تدهور جودة الهواء.

في سياق متصل، أظهرت دراسة حديثة[152] أجرتها منظمة السلام الأخضر «Greenpeace» أن محطتي الطاقة الحرارية في الجرف الأصفر والمحمدية تمثلان مصدرين رئيسيين لانبعاثات ثاني أكسيد الكبريت في القارة الإفريقية. ووفقاً لنتائج الدراسة ذاتها، ينبعث حوالي 53٪ من الجسيمات الدقيقة (PM2.5)[153] من الأنشطة الصناعية، بينما تعود نسبة 35٪ منها إلى الغبار، و13٪ إلى حركة السير.

وفي خطوة تهدف إلى تعزيز معايير جودة الهواء وتطوير شبكات الرصد، شرع القطاع الحكومي المكلف بالتنمية المستدامة خلال نفس السنة في إعداد مشروع مرسوم لتعديل وإغناء الإطار التنظيمي المتعلق بهذه المعايير. يأتي هذا المرسوم بهدف تحديث قوائم الملوثات الخاضعة للمراقبة ومعايير جودة الهواء بناءً على التوصيات الأخيرة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وعلى المقترحات المقدمة من القطاع الحكومي المكلف بالصحة. وبالموازاة مع ذلك، يجدر التذكير بأن البرنامج الوطني لتحسين جودة الهواء يستهدف توسيع شبكة الرصد لتغطية كافة الجهات، بهدف طموح يتمثل في إحداث 140 محطة ثابتة بحلول سنة 2030.

150 – المصدر نفسه

151 – عرض قدمته الوزيرة ليلى بنعلي حول ميزانية وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة أمام لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمناجم والبيئة بمجلس النواب، الأربعاء 8 نونبر 2023

152 - Pollution de l›air en Afrique: les 3 principaux coupables démasqués. Rapport conjoint, Greenpeace Afrique et Greenpeace MENA, mars 2024

153 – الجسيمات الدقيقة PM 2.5 هي جسيمات صلبة صغيرة جدًا ضارة بصحة الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية.

II نقاط اليقظة والتوصيات

عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في ضوء تطورات الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، على تسليط الضوء على عدد من نقاط اليقظة على المدى القصير والمتوسط، لتجاوز الإكراهات البنيوية والمستجدة واغتنام الفرص التي من شأنها تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز رفاه المواطنات والمواطنين.

1.2. المحور الاقتصادي

1.1.2. الصعوبات التي تواجهها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وارتفاع عدد حالات الإفلاس: واقع الحال، الأسباب وبعض مداخل التغيير

أ. **المنحى التصاعدي لحالات إفلاس** المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة يكشف الصعوبات التي تواجهها هذه المقاولات.

يتمثل الهدف الجديد الذي سطرته السلطات العمومية في مجال الاستثمار، في أفق سنة 2035، في عكس التوزيع الحالي بين الاستثمار العمومي والخاص، وذلك من خلال جعل الاستثمار الخاص يُؤَمِّنُ ثلثي (2/3) الحجم الإجمالي للاستثمارات، على أن يضطلع الاستثمار العمومي بنسبة الثلث (1/3)[154]. وقد تم التنصيص صراحة على هدف تعزيز حصة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمار في ديباجة الميثاق الجديد للاستثمار الذي شُرع في تنفيذه سنة 2023. وقد شكلت هذه السنة محطة هامة في مسار مواصلة الجهود الحثيثة التي انخرط فيها المغرب من أجل النهوض بالاستثمار الخاص. ومن بين هذه الجهود، نذكر التفعيل التدريجي لصندوق محمد السادس للاستثمار، ومختلف برامج دعم وتمويل المقاولات، التي تديرها مؤسسات مثل «تمويلكم» (الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة)، ووكالة مغرب المقاولات؛ بالإضافة إلى محاربة المضاربة العقارية، والتقدم المحرز على مستوى تعزيز الإطار التنظيمي والإداري، لاسيما عبر دخول القانون رقم 69.21 المتضمن لأحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء حيز التنفيذ، وتخصيص نسبة 30 في المائة من الطلبيات العمومية للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والمقاولات الناشئة والتعاونيات (المرسوم رقم 2.22.431)، فضلا عن تسريع جهود رقمنة وتبسيط المساطر الإدارية.

من جهة أخرى، ورغم الجهود المذكورة، وفي انتظار إحراز تقدم في تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، يلاحظ أن المنجزات المسجلة على مستوى المؤشرات المتعلقة بالاستثمار وكذا ظروف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في المغرب تظل دون الانتظارات.

ذلك أنه بين سنتي 2019 و2023، انخفض حجم الاستثمار، بمقياس إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بنسبة 1.3 في المائة سنويًا، مقابل تسجيله لزيادة متوسطة سنوية بلغت 4.8 في المائة بين سنتي 2014 و2018[155]، علما أن الحجم الكلي للاستثمار يظل مدفوعا بشكل أساسي بجهود الاستثمار العمومي. ويتجلى الطابع غير الكافي للاستثمار الخاص

154 – «ميثاق الاستثمار: إطار شفاف ومحفز لتشجيع الاستثمار»، الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، 2023

https://casainvest.ma/sites/default/files/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1.pdf

155 – رغم أنه ارتفع سنة 2016 نتيجة تطور استثنائي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (زائد 12.5 في المائة) حسب المندوبية السامية للتخطيط

أيضا في تطور المؤشرات المتعلقة بإحداث/إفلاس المقاولات. هكذا، شهدت وتيرة إحداث المقاولات انخفاضا، وإن كان طفيفا، بنسبة 0.5 في المائة سنة 2023، مقابل الانكماش الحاد الذي كانت قد عرفته سنة 2022 والذي بلغ نسبة 10.7 في المائة. غير أن توزيع المقاولات المحدَثة يكشف عن ارتفاع بنسبة 0.4 في المائة في إحداث مقاولات الأشخاص المعنويين، وانخفاض بنسبة 2.3 في المائة بالنسبة لمقاولات الأشخاص الذاتيين.

وفي غياب إحصائيات رسمية وشاملة[156] في هذا الشأن، تشير المعلومات القليلة المتاحة إلى ارتفاع كبير في حالات إفلاس مقاولات الأشخاص المعنويين. فحسب دراسة أجراها مكتب الدراسات «أنفو ريسك»، تم تسجيل 14.245 حالة إفلاس (مقاولات أشخاص معنويين) سنة 2023، عوض حوالي 12.397 حالة تم تسجيلها السنة الماضية، أي بزيادة قدرها 15 في المائة [157].

غير أن هذا المنحى التصاعدي في حالات إفلاس المقاولات ليس وليد اليوم، إذ لوحظ منذ سنة 2021 في سياق تداعيات كوفيد-19، بعد فترة شبه استقرار بين سنتي 2017 و2019. ويلاحظ أيضًا أنه مقارنة مع وتيرة إحداث مقاولات الأشخاص المعنويين، فقد ازداد عدد حالات الإفلاس بسرعة أكبر على مدى السنوات الثلاث الماضية 2021-2023 (فارق معدل نمو سلبي بين عدد المقاولات المحدثة وعدد المقاولات التي تعرضت للإفلاس)، وذلك على خلاف الفترة 2017-2019، التي شهدت فارق معدل نمو إيجابي. ويتوقع على المدى القصير، أن يستمر هذا المنحى التصاعدي في حالات إفلاس المقاولات في المغرب خلال سنتي 2024 و2025. وحسب «أليانز للأبحاث»[158]، قد يصل عدد حالات إفلاس المقاولات إلى 16.100 مقاولة سنة 2024 و16.000 مقاولة سنة 2025.

الرسم البياني رقم 11: تطور التفاوت بين وتيرة إحداث المقاولات ووتيرة إفلاس المقاولات (مقاولات الأشخاص المعنويين، بالنسبة المئوية)

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى معطيات بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومكتب الدراسات «أنفو ريسك»

وتختلف حدة حالات إفلاس المقاولات من قطاع لآخر وحسب نوع المقاولة. هكذا، نجد أن قطاعات التجارة والعقار والبناء والأشغال العمومية هي الأكثر تأثراً بالظاهرة[159]. ومن جهة أخرى، تمثل المقاولات الصغيرة جدا 98.7 في المائة من المقاولات التي تعرضت للإفلاس، في حين تبلغ نسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة 1.26 في المائة،

156 – عدم التوفر على معطيات حول حالات التشطيب على المقاولات من السجل التجاري على بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، مع العلم أن التشطيب لا يعني دائما أن الشركة توجد في حالة إفلاس

157 – تقرير مكتب الدراسات (Inforisk)، 2024

158 - Global Allianz Trade Insolvency Outlook – 2024.

159 - Etude Inforsik – 2023

والمقاولات الكبرى 0.06 في المائة. وهو توزيع يعكس في الواقع البنية العامة للنسيج المقاولاتي بالمغرب من حيث حجم المقاولة. أما حسب معيار عمر المقاولة، فلا تزال المقاولات حديثة الإنشاء تشكل غالبية المقاولات المعرضة للإفلاس، فحسب المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، فإن أكثر من نصف المقاولات التي تم حلها خلال الفترة 2021-2022 عمرها أقل من 5 سنوات[160].

غير أن صورة تحليل حالات الإفلاس تظل غير مكتملة، وذلك لسببين رئيسيين: أولاً، لا تمثل حالات الإفلاس المصرح بها رسميا سوى جزء بسيط من المقاولات التي تواجه صعوبات، على اعتبار أن العديد من المقاولة تتوقف عن النشاط دون المرور عبر المساطر القضائية المعمول بها في هذه الحالات[161]. ثانيا، لا تأخذ التقديرات المتوفرة حول حالات الإفلاس، مقاولات الأشخاص الذاتيين بعين الاعتبار. ويرجع هذا النقص في المعطيات إلى عدم وجود نظام معلومات وطني رسمي قادر على تتبع دينامية هذه الفئة من المقاولات. ونتيجة لذلك، من المحتمل جداً أن يكون العدد الحقيقي لحالات الإفلاس أكبر على أرض الواقع، لأن مقاولات الأشخاص الذاتيين، غير المشمولة حاليا بمنظومة الإحصائيات، تكون في الغالب أصغر حجماً وذات بنية مالية أكثر هشاشة إزاء الصدمات الكبرى.

عموما، من شأن استمرار أو تفاقم، إفلاس المقاولات، أن تكون له تداعيات اقتصادية خطيرة، لا سيما بالنظر لما يتسبب فيه من تدمير للرأسمال الإنتاجي. كما أن الانعكاسات الاجتماعية لإفلاس المقاولات مثيرة للقلق بشكل كبير، على اعتبار أن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تعتبر الأكثر تعرضًا لخطر الإفلاس، تُشَغِّلُ 76.4 في المائة من العاملين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.[162]

ب. وضعية ذات طابع مركب تعد نتاجا لتضافر العديد من الأسباب سواء البنيوية أو الظرفية

يمكن أن يعزى الارتفاع الذي شهدته مؤخرا حالات إفلاس المقاولات، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، إلى تضافر عدة عوامل منها الظرفي والبنيوي.

وبخصوص العوامل الظرفية التي تؤثر في وضعية المقاولات منذ سنة 2020، نذكر 1) التباطؤ العام للطلب وتأثيره على استمرارية نشاط المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المتسمة بضعف احتياطاتها من السيولة، 2) وقف الدعم المقدم للمقاولات في سياق مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 واستئناف تحصيل الديون بعد تأجيل استحقاقات سدادها لمدة معينة، 3) المستوى المرتفع لأسعار المواد الطاقية والمدخلات، مما يثقل كاهل المقاولات ويؤثر سلبا على قدرتها التنافسية؛ 5) الرفع من نسبة الضريبة على الشركات بالنسبة لبعض المقاولات (المقاولات التي تقل أرباحها الصافية أو تعادل 300.000 درهم والمقاولون الذاتيون).

هذا، ولا يعزى المنحى التصاعدي لحالات إفلاس المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إلى أسباب ظرفية فقط، بل ثمة عوامل بنيوية بعضها داخلي مرتبط بالمقاولة نفسها، وبعضها ذو صلة بمحيطها. وهي عوامل تزيد من حدة تأثير الصدمات المتعددة التي تتعرض لها هذه المقاولات، مما يؤثر سلباً على قدرتها على الصمود أو يعيق مسلسل تطورها وتحولها إلى مقاولة أكبر حجماً. ويتعلق الأمر بالأسباب التالية:

- **تركز 71 في المائة من المقاولات في قطاعات ذات إنتاجية محدودة** (من قبيل التجارة، والبناء والأشغال العمومية، الخدمات المختلفة)[163]، وهو ما يجعل النسيج المقاولاتي هشا للغاية. وتعزى محدودية إنتاجية المقاولات العاملة في هذه القطاعات، أساسا إلى ضعف مستوى تأهيل العاملين، الذين نادراً ما يستفيدون من التكوين المستمر (2.4 في

160 – التقرير السنوي للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة برسم سنتي 2021-2022
https://marocpme.gov.ma/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-annuel-2021-2022-OMTPME.pdf

161 – المصدر نفسه

162 - Rapport annuel OMPTPME 2021-2022

163 – بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

المائة فقط من الأجراء يستفيدون من هذا التكوين، و9 في المائة فقط من المقاولات توفره لمستخدميها، مقارنة بـ 27 في المائة في البلدان المندرجة ضمن نفس فئة الدخل التي ينتمي إليها المغرب)[164]. كما أن ضعف استثمار المقاولات صغيرة الحجم في التكنولوجيات المبتكرة يحد من إنتاجيتها ومردوديتها.

- **هيمنة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم**، إذ تمثل المقاولات متناهية الصغر (شخص معنوي) 88 في المائة من إجمالي المقاولات، في حين لا تتجاوز المقاولات متوسطة الحجم 0.9 في المائة. وتواجه هذه المقاولات الصغيرة في الغالب إكراه محدودية القدرات المالية وغياب الاحتياطيات من السيولة، مما يحد من قدرتها على الاستثمار من أجل التطور والارتقاء إلى حجم أكبر.

- **محدودية القدرات التدبيرية لمُسَيِّري العديد من المقاولات الصغيرة**. وهو ما قد يؤثر سلبًا على القرارات المتخذة، وعلى تنافسية المقاولة وقدرتها على الحصول على التمويل. ذلك، أن أقل من 15 في المائة من المقاولين يتوفرون على شهادة جامعية أو شهادة تكوين مهني، في حين لم يلتحق 20 في المائة منهم قط بالمنظومة التعليمية[165]. ويسجل الأداء التدبيري للمقاولين المغاربة في المتوسط مستوى أقل من نظرائهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى[166].

- **قلة التكوينات في المجال المقاولاتي، وبرامج التأطير، والتداريب**، مما يحد من قدرة الأفراد على الانخراط في تجربة المقاولة وهم متشبعون بمنطق اغتنام الفرص الاقتصادية (مقاولون عن اختيار) أكثر من منطق سد الحاجة (مقاولون للضرورة)، علما أن هذه المقاربة الأخيرة تؤثر بشكل سلبي على قابلية المقاولة على الاستمرار[167]. إن الأفراد الذين ينتمون لفئة 20 في المائة الأكثر إتقانا لهذه المهارات لديهم حظوظ أعلى بأن يصبحوا رواد أعمال متشبعين بالثقافة المقاولاتية (6.5 مرات) ومتميزين في تدبير مقاولة نظامية (2.2 مرة)، مع مؤهلات نمو أعلى (1.3 مرة)[168].

- **صعوبة الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمقاولات متناهية الصغر، والمقاولين الذاتيين**[169]، وذلك رغم برامج التمويل العمومية، من قبيل «انطلاقة» و«فرصة» و«أنا مقاول» وغيرها. فعلى سبيل المثال، وصلت نسبة ملفات طلبات التمويل المرفوضة في إطار برنامج «انطلاقة» إلى 40 في المائة[170]. ويعيق هذا الضعف في فرص التمويل نمو المقاولات ويحد من قدرتها على تعويض ضعف مواردها المالية الذاتية، مما يقلص قدرتها على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية.

- **عدم كفاية خدمات المواكبة في مرحلة ما بعد إحداث المقاولة**، وهو ما يساهم في ارتفاع معدل الإفلاس في السنوات الخمس الأولى من حياة المقاولة. ولا تستفيد من هذا النوع من الخدمات سوى نسبة محدودة من المقاولات، مع وجود تفاوتات كبيرة بين الجهات. وكثيرا ما يشير رواد الأعمال إلى أن خدمات الدعم غير مكتملة وتنصب أساسا على الإعلام والتحسيس بأهمية المبادرة المقاولاتية، غافلة جوانب أخرى أساسية مثل التكوين والاستشارة والتشبيك[171].

164 - Banque Mondiale – Enterprise Survey – Morocco 2023

165 - Ministère de l'économie et des finances et BAD - Profil entrepreneurial du Maroc 2023.

166 - Banque mondiale – Enterprise survey – Morocco 2023

167 – المصدر نفسه

168 – المصدر نفسه

169 – حسب المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، تمثل القروض الممنوحة للمقاولات التي يتجاوزها عمرها 5 سنوات 73 في المائة من المبلغ الجاري للقروض

170 – ندوة صحفية لوالي بنك المغرب، 19 مارس 2024

171 - Ministère de l'économie et des finances et BAD - Profil entrepreneurial du Maroc 2023

- **صعوبة الولوج إلى الأسواق تحد من نمو المقاولات واستمرارية أنشطتها**، لا سيما بالنسبة للمقاولين الذاتيين والمقاولات الفردية. فحسب الدراسة المشتركة التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والمالية والبنك الإفريقي للتنمية، فإن هذه الإشكالية تهم بشكل خاص الوحدات الإنتاجية الصغيرة جدا. ومن بين أسباب محدودية سوق المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة نذكر ضعف قدرتها على التصدير: فقط 4.9 في المائة من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تصدر منتجاتها، و2.1 في المائة فقط تصدر بصفة منتظمة[172].

- **صعوبة الولوج إلى العقار تعيق نمو المقاولات وتحول دون ارتقائها** إلى حجم أكبر. وحسب الدراسات المنجزة في هذا المضمار، فإن الصعوبات في الولوج إلى العقار ترفع من احتمال البقاء في وضعية مقاول فردي بنسبة 70 في المائة، كما ترفع من احتمال البقاء في وضعية مقاولة تشغل ما بين 1 و3 أجراء بنسبة 40 في المائة[173].

- **ضعف تمثيلية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولات متناهية الصغر والمقاولين الذاتيين** في ديناميات اتخاذ القرار والنقاشات التي تهمهم، من قبيل الحوار الاجتماعي، وهو ما يحول دون إيصال صوتهم إلى السلطات العمومية، عكس المقاولات الكبرى والمتوسطة التي تستفيد من آليات للحوار أكثر ملاءمة مع الحكومة.

- **التحديات المرتبطة بمناخ الأعمال:** تحول دون تطور المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتعمق من هشاشتها[174]. وتشمل هذه التحديات تفاقم ظاهرة الفساد، واستمرار الممارسات المنافية لقواعد المنافسة السليمة الناجمة عن منافسة القطاع غير المنظم للقطاع المنظم (بخلاف أنشطة القطاع غير المنظم المعيشي)، وذلك رغم التدابير المتخذة من قبيل إحداث وضع المقاول الذاتي؛ وتأخر آجال الأداء؛ وعلاقة الثقة مع الإدارة الضريبية.

- **ضعف لجوء المقاولات التي تواجه صعوبات إلى التدابير الوقائية من قبيل مسطرة الإنقاذ/التسوية القضائية، وهو** ما لا يسمح بالحد بفعالية من حالات الإفلاس. فحسب آخر دراسة لمكتب الدراسات «أنفوريسك»، فإن 97 في المائة من المقاولات التي تواجه صعوبات في الأداء تمر مباشرة إلى مسطرة التصفية القضائية. وخلال سنة 2023 لم يتم تسجيل سوى 39 مسطرة إنقاذ، و120 حالة فقط منذ سنة 2018[175]. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال منظومة إنقاذ وتسوية المقاولات تعتريها عدة مكامن ضعف، تتجلى على الخصوص في العدد المحدود للمحاكم التجارية والقضاة ومهنيي القضاء المتخصصين في هذا المجال، بمن فيهم الخبراء الماليون المحلفون، الأمر الذي يؤدي إلى إطالة آجال البت في القضايا المعروضة على أنظار القضاء.

ج. بعض مداخل التغيير المقترحة

لقد بذلت السلطات العمومية جهوداً مهمة من أجل تحسين مناخ الأعمال ودعم المبادرة الخاصة. وقد جرى في السنوات الأخيرة تسريع ملموس لوتيرة التدابير المتخذة.

وفضلا عن الجهود المبذولة على مستوى التصميم، يتعين القيام بالمزيد من التدابير لضمان تأثير أقوى على بقاء المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، لا سيما على مستوى آليات التنفيذ وإطار الحكامة. وفي هذا الصدد، تسلط مقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الضوء على عدد من الشروط القبلية الأساسية من أجل تعزيز فعالية مسلسل تنفيذ السياسات العمومية الخاصة بدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وتهم هذه الشروط القبلية الأبعاد العشر التالية:

172 – المندوبية السامية للتخطيط - البحث الوطني حول المقاولات، 2019

173 - Ministère de l'économie et des finances et BAD - Profil entrepreneurial du Maroc 2023

174 - Banque mondiale – Enterprise survey – Morocco 2023.

175 - Inforisk

الشروط القبلية	التوصيات
1. **تعزيز نطاق وجودة خدمات الدعم الموجودة في مجال مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين في مرحلة ما بعد الإحداث/انطلاق النشاط وكذا في مجال التمويل**	- تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الوكالات المكلفة ببرامج دعم المقاولات في مرحلة ما بعد الإحداث، لا سيما من خلال النهوض بمؤهلات العاملين بها وتعزيز وسائل العمل الموضوعة رهن إشارتها وكذا اعتماد تدبير مرتكز على النتائج. - تنويع فئات المستفيدين من هذه الخدمات، وتوسيع النطاق الجغرافي الذي تغطيه، وتعزيز قربها من المستفيدين وتيسير الولوج إليها، من خلال إشراك فروع المؤسسات العمومية ذات الامتداد الترابي الموسع، والتعاون مع الجمعيات المحلية المؤهلة بناء على دفتر تحملات محدد بدقة. - تسريع وتيرة تنزيل آليات التمويل الموضوعة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، لا سيما من خلال العمل على: • استكمال أجرأة «الصناديق الموضوعاتية» التي نص القانون رقم 76.20 القاضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار على إحداثها لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة؛ • استكمال إصدار النصوص التطبيقية لميثاق الاستثمار، لاسيما النظام الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة (المادة 8 الفقرة 2)؛ • تسريع وتيرة منح التراخيص لشركات التمويل التعاوني (crowdfunding)؛ • دراسة إمكانية تعبئة مصادر تمويل جديدة ذات إمكانات واعدة فيما يتعلق بالارتقاء بحجم المقاولات، مثل الصناديق الاستثمارية المخصصة للبحث واقتناء وتطوير المقاولات (search funds).
2. **الانخراط في مقاربة ترمي إلى تشجيع بروز مقاولين/مُشغلين متشبعين بمنطق اغتنام الفرص الاقتصادية أكثر من منطق سد الحاجة**	- وضع برامج خاصة بحاملي المشاريع والمقاولين، هدفها تعزيز قدراتهم المقاولاتية والتدبيرية والتقنية وتعزيز مهاراتهم الشخصية (soft skills).

3. **ضمان استدامة الطلب من خلال تمكين المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من الولوج لأسواق أكبر**	- **بخصوص الطلب الداخلي:** وضع تحفيزات ملائمة كفيلة بتشجيع المقاولات الكبرى على الاشتغال مع المقاولات الصغرى سواء في المرحلة القبلية أو البعدية لسلسلة الإنتاج. - **بخصوص الطلب الخارجي:** تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة على التوجه نحو التصدير من خلال تقديم خدمات ملائمة للمساعدة والدعم في مجال الاستكشاف والولوج الفعلي للأسواق الخارجية. ويمكن أن تهم هذه الخدمات اليقظة ورصد الفرص المتاحة في مختلف الأسواق، وحملات الترويج التجاري، والمساعدة الجمركية، وتوفير معلومات مفصلة حول المعايير الصحية والبيئية والمقتضيات التنظيمية الواجب احترامها.
4. **تقليص التكاليف التي تتحملها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**	- تقليص مختلف التكاليف التي تتحملها المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من خلال تشجيع إحداث خدمات لتجميع المشتريات (centrales d'achat) لتتمكن هذه المقاولات من تجميع مشترياتها ونفقاتها بما يسمح بتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى التدبير الأمثل للنفقات المرتبطة بالتكوين وتنظيم الأنشطة والتظاهرات وحملات التسويق. ويمكن تجميع مختلف هذه الحلول والإمكانيات في منصة تعاونية بين المهنيين (B2B). - تحسين عرض التدابير الموجهة لدعم رقمنة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتكثيف جهود التحسيس بأهمية هذا العرض، وذلك من أجل تمكين المقاولات من تقليص تكاليفها والرفع من إنتاجيتها من خلال استثمار الإمكانات التي توفرها التجارة الإلكترونية، والوسائل الرقمية، والذكاء الاصطناعي.
5. **تشجيع الارتقاء بحجم المقاولات**	- تيسير عمليات تجميع المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إما عبر الانتظام في إطار تحالفات وشبكات (أفقيا أوعموديا) (Mise en réseau) أو عبر آلية ضم مقاولة أو مقاولات أصغر (Build–ups) من خلال وضع إطار قانوني وآليات تمويلية ملائمة.

6. **ملاءمة النصوص القانونية والإصلاحات الجارية من أجل تخفيف الانعكاسات غير المتوقعة على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والتدبير الأمثل لتأثيراتها**	- تقييم النصوص القانونية الجاري بها العمل ذات الصلة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وبقدرتها على الاستمرار، من قبيل إصلاح الضريبة على الشركات، مع العمل، عند الاقتضاء، على إجراء التعديلات اللازمة. - العمل بشكل تلقائي على إجراء تقييم مسبق لآثار الإصلاحات الجاري إعدادها، على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، من أجل ملاءمة الجوانب المتعلقة بتوقيت وكيفيات التطبيق.
7. **تحسين مناخ الأعمال**	- ضمان الإعمال الفعلي للقانون من خلال مكافحة 1) الفساد، و2) عدم الالتزام بآجال الأداء و3) الممارسات التدليسية، و4) الممارسات المنافية لقواعد المنافسة، سواء التي ترتكبها المقاولات النظامية (الاستغلال التعسفي لوضع مهيمن، الاتفاقات المنافية لقواعد المنافسة) أو الوحدات الإنتاجية العاملة في إطار القطاع غير المنظم، مع الحرص على أن تكون العقوبات رادعة بما يكفي ومتناسبة مع خطورة المخالفة، والتصدي لملفات الفساد من الحجم الكبير، وذلك من أجل تقوية ثقة المستثمرين الخواص وتشجيعهم على تطوير مشاريعهم. - الحرص على أن تتضمن التدابير المعتمدة من أجل الحد من انتشار القطاع غير المنظم من الحجم الكبير مزايا الاندماج في القطاع المنظم من حيث الكلفة.
8. **تعزيز آليات إنقاذ المقاولات للوقاية من حالات الإفلاس**	- تعزيز الموارد المخصصة للمحاكم التجارية ودعمها بخبراء متخصصين في مسطرة إنقاذ وتسوية وضعية المقاولات، وذلك للرفع من فعالية هذه المحاكم وتسريع وتيرة بتِّها في القضايا المعروضة عليها.

9. **التقييم الممنهج والمستقل للتدابير المتخذة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**	- إرساء ثقافة تقييم السياسات العمومية المستقبلية الموجهة للنهوض بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، من خلال جعل عمليات افتحاص وتقييم جميع البرامج التي يتم إطلاقها عملية تلقائية، على أن تضطلع بها مؤسسات مستقلة، وأن تهم المراحل الثلاث (قبل وأثناء وبعد إنجاز المشروع). - إجراء افتحاص شامل للبرامج الحالية الموضوعة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، من أجل الكشف عن الاختلالات والعراقيل الموجودة، لا سيما ذات الطابع الإجرائي، والعمل على معالجتها. - تعزيز التصريحات الرسمية التي تركز عادة على تقديم المؤشرات المتعلقة بالموارد والوسائل المُعبأة (indicateurs d'effort) بتحليل موضوعي وشفاف لأثر التدابير المتخذة على أرض الواقع.
10. **تقوية مقبولية الإصلاحات من لدن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة**	- ضمان إشراك أقوى للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مسلسل اتخاذ القرار وبلورة السياسات العمومية التي تهمها، من خلال تعزيز تمثيليتها في تلك الديناميات عبر الهيئات التي تمثلها.

2.1.2. ارتفاع مقلق لمعدل البطالة

أ. واقع الحال: تواصل ارتفاع معدل البطالة مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

منذ سنة 2020، شهد معدل البطالة ارتفاعا ملحوظا، بحيث بلغ 13 في المائة سنة 2023، وهو مستوى أعلى بكثير من المعدل المتوسط المسجل خلال فترة ما قبل الأزمة. ويذكر أنه تم تسجيل هذا الارتفاع في نسبة البطالة، الذي يطال بشكل أكبر الشباب وحملة الشهادات، رغم الانخفاض البنيوي في معدل النشاط، والذي يؤثر على النساء والرجال معاً. وتزداد حدة البطالة جراء التدهور الملموس في معدل الشغل، الذي انخفض من 42 في المائة سنة 2017 إلى 38 في المائة سنة 2023[176].

الرسم البياني رقم 12:

تراجع معدل الشغل

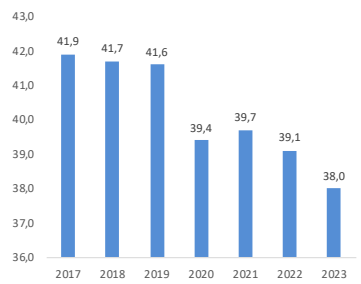

تراجع معدل النشاط

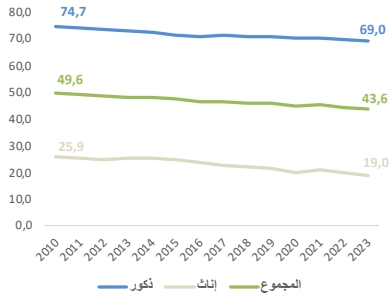

أعلى معدل بطالة يسجل منذ أزمة كوفيد-19

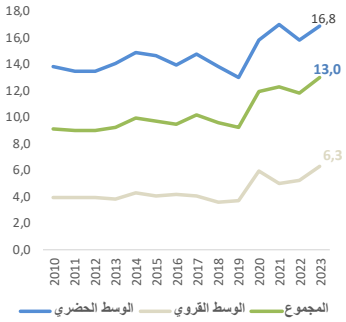

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

176 – المندوبية السامية للتخطيط

تجدر الإشارة إلى أن هذه التطورات السلبية في معدل البطالة والشغل ليست حكرا على المغرب، ويمكن أن تُعزى في جانب منها إلى الظرفية الدولية الصعبة خلال السنوات الخمس الماضية. غير أن معدل البطالة المسجل على المستوى الوطني يظل أعلى من المعدل المسجل على صعيد البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (حوالي 12 في المائة) وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أكثر من 9 في المائة)[177].

ومن شأن استمرار تدهور مؤشرات سوق الشغل، لا سيما الارتفاع المستمر لمعدل البطالة، أن يُوَلِّدَ انعكاسات سلبية كبيرة مستقبلا على المستوى الاقتصادي، بما في ذلك الضغط القوي مستقبلا على ميزانية الدولة بسبب ارتفاع النفقات المرتبطة بالتعويض عن فقدان الشغل، والدعم الاجتماعي المباشر، بالإضافة إلى التأثير على أنظمة الحماية الاجتماعية. من جهة أخرى، قد لا تتمكن بلادنا من الاستفادة الكاملة من مؤهلات ساكنتها الشابة وإمكانات إسهامها في النمو الاقتصادي، في أفق انغلاق نافذة الامتياز الديمغرافي سنة 2040.

غير أن التداعيات المقلقة قد تتجسد بالأحرى في تأثير البطالة على المستوى الاجتماعي. ذلك أن تحليل التوجهات والترابطات على المستوى الدولي يُبَيِّن أن البلدان التي تسجل أعلى معدلات البطالة تشهد في الآن ذاته معدلات مرتفعة في مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، والجريمة، وانتشار المشاكل المرتبطة بالصحة العقلية، من قبيل الاكتئاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع معدلات البطالة طويلة الأمد قد يشجع على الهجرة. أما بالنسبة للأشخاص الذين يختارون البقاء في بلدانهم، فإن هذا الوضع يضعف من موقفهم التفاوضي في سوق الشغل ويدفعهم في كثير من الأحيان إلى قبول وظائف هشة.

من جهة أخرى، تُثقل بطالة الشباب كاهل أسرهم وتنهك ميزانيتها، علما أنها تعاني أصلا من ارتفاع كلفة المعيشة. وبالمجمل، تُوَلِّد البطالة لدى الأشخاص العاطلين شعورا بعدم الجدوى داخل المجتمع وإحساساً بالإحباط وفقدان الأمل، مما يؤثر على توازنات الاستقرار الاجتماعي.

الرسم البياني رقم 13: معدل الفقر متعدد الأبعاد مقابل معدل البطالة

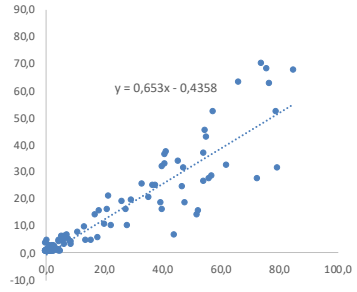

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى مؤشرات التنمية الدولية

الرسم البياني رقم 14: معدل الجريمة مقابل معدل البطالة

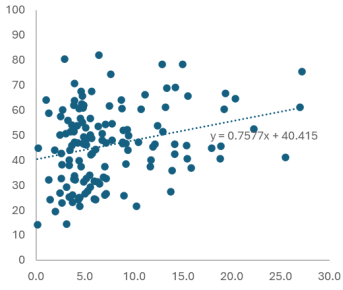

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى مؤشرات التنمية الدولية واستعراض سكان العالم

الرسم البياني رقم 15: انتشار حالات الاكتئاب مقابل معدل البطالة

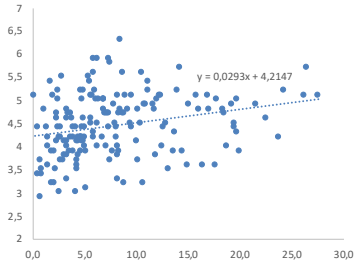

المصدر: رسم بياني منجز استنادا إلى مؤشرات التنمية الدولية ومنظمة الصحة العالمية

ب. هناك العديد من الأسباب التي تفسر ضعف أداء سوق الشغل

يعزى ضعف أداء سوق الشغل، المتسم بضعف دينامية إحداث مناصب الشغل وبانتشار معدل البطالة، إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بمُكَوِّنَي الطلب والعرض وكذا بالإطار المؤسساتي:

177 – مؤشرات التنمية العالمية

أسباب متعلقة بالطلب على الشغل:

- على المستوى الماكرو اقتصادي: **يجد الاقتصاد الوطني صعوبة في إحداث ما يكفي من مناصب الشغل** الكفيلة باستيعاب تدفقات الأشخاص الوافدين سنويا على سوق الشغل (370.000 شخص كل سنة[178]) أو في تقليص أعداد العاطلين بشكل ملموس. ويزداد هذا الوضع حدة جراء التباطؤ شبه المستمر في متوسط معدل نمو الاقتصاد وتراجع محتوى النمو من مناصب الشغل على مر السنوات.

- تؤدي **هيمنة المقاولات متناهية الصغر على النسيج المقاولاتي** إلى هشاشة هذا الأخير إزاء الصدمات الاقتصادية الكبرى، وتهدد استدامة مناصب الشغل في حالة توقف النشاط أو تراجعه. وحسب البحث الوطني حول التشغيل للمندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023، فقد صرح حوالي 48 في المائة من العاطلين عن العمل أن وقوعهم في وضعية البطالة يعود لأسباب اقتصادية مرتبطة بشكل مباشر بنشاط المقاولة (توقف نشاط المؤسسة المشغلة بالنسبة للأجراء، توقف النشاط بالنسبة للمستقلين والعمال الموسميين، وعدم كفاية المداخيل المحققة...).

- **يحول ضعف قدرة المقاولات متناهية الصغر على التطور لتصبح مقاولات ذات حجم متوسط دون تشغيل عدد أكبر من العاملين.**

- **يؤدي تركز دينامية خلق الثروة والمقاولات في بعض الجهات** إلى تعميق التفاوتات المجالية على مستوى توفر فرص الشغل. وتتجلى هذه التفاوتات في مؤشرين أساسيين: ثلاث جهات فقط (الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة)[179] ساهمت في خلق 59 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي، كما أن أربع جهات (الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان- الحسيمة، ومراكش-آسفي)[180] تضم 64 في المائة من العدد الإجمالي لمقاولات القطاع الخاص.

بالنسبة لعرض الشغل والقابلية للتشغيل:

- غالبًا ما يُشار إلى **عدم ملاءمة التكوين لحاجيات سوق الشغل** كسبب رئيسي للصعوبات التي يجدها العاطلون في الاندماج في سوق الشغل. وهو ما يؤدي إلى قضاء فترات بطالة طويلة الأمد، خاصة في صفوف الشباب الباحثين عن الشغل لأول مرة، كما يتضح ذلك من ارتفاع نسبة العاطلين الذين لم يسبق لهم أن اشتغلوا قط، والتي تبلغ حوالي 66.5 في المائة من مجموع العاطلين[181].

وبالنسبة للمقاولات الصغيرة التي توظف ما بين 5 و19 أجيرا، تشير دراسة للبنك الدولي، أن 11 في المائة منها تعاني من إشكالية عدم ملاءمة تكوين مواردها البشرية لحاجياتها الفعلية[182]. كما أن قلة فرص التداريب وبرامج الاكتشاف المبكر لعالم المقاولة تحد من قابلية الشباب للتشغيل. وتسلط هذه الإشكاليات الضوء على استمرار جملة من التحديات التي لا تزال تواجهها منظومة التربية والتكوين المهني، في مسعاها للنهوض بجودة التكوينات.

على مستوى الإطار المؤسساتي والتدابير المتعلقة بالإدماج في سوق الشغل:

- **ضعف الطاقة الاستعابية لبرامج الإدماج المهني** مقارنة مع حجم أفواج الباحثين عن العمل الوافدين على سوق الشغل. كما أن الآليات المؤسساتية للوساطة في مجال الشغل تتسم بضعفِ جاذبيتها بالنسبة للباحثين عن عمل، وهو ما تؤكده نتائج البحوث حول التشغيل التي تبرز أنه خلال سنة 2019، لم تتجاوز نسبة العاطلين الذين لجأوا

178 – المندوبية السامية للتخطيط

179 – الحسابات الجهوية،2021، المندوبية السامية للتخطيط

180 – بارومتر المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

181 – المندوبية السامية للتخطيط، 2023

182 - Banque mondiale – Enterprise survey – Morocco 2023

لخدمات الوساطة المؤسساتية في بحثهم عن عمل 5 في المائة. وأخيرا، يلاحظ أن أغلب تلك البرامج لم تخضع لحد الآن لعمليات تقييم رسمية ومستقلة ومتسمة بالصرامة العلمية اللازمة من أجل الوقوف عند أثرها الفعلي، بمعزل عن العوامل الأخرى، بما فيها الظرفية، في ما يتعلق بإحداث فرص الشغل.

- **ضعف جاذبية المبادرة المقاولاتية كمسار مهني**، وذلك رغم البرامج العمومية الرامية إلى دعم المقاولين. وفي هذا الصدد، يكشف مؤشر ريادة الأعمال في المرحلة المبكرة (TEA) الذي يصدره المرصد العالمي لريادة الأعمال، أن نسبة أرباب المقاولات المنشأة حديثا بالمغرب لا تتجاوز 6.1 في المائة من مجموع الساكنة، وهو مستوى أدنى بكثير من بلدان إفريقية أخرى مثل تونس، جنوب إفريقيا، ومصر[183].

ويتجلى أيضًا تراجع اختيار ريادة الأعمال كسبيل لولوج عالم الشغل من خلال تحليل معطيات المندوبية السامية للتخطيط، والتي تُظهر أنه منذ سنة 2019 هناك إقبال متزايد على العمل المأجور (59 في المائة) على حساب المبادرة المقاولاتية (30 في المائة)، خاصة في صفوف خريجي التعليم العالي. وبعبارة أخرى، كلما كانت الشهادة المحصل عليها أعلى، كلما فضل حاملها انتظار إيجاد فرصة عمل كمأجور بدلاً من إنشاء مقاولته الخاصة. وهو ما يسائل مدى قدرة منظومة التعليم العالي والتكوين المهني على ترسيخ روح المقاولة كاختيار أمثل لتيسير اندماج حملة الشهادات في سوق الشغل.

ج. بعض مداخل التغيير والتوجهات المقترحة من أجل تحسين دينامية إحداث فرص الشغل والنهوض بالإدماج المهني

1. استهداف مكون الطلب من خلال تحقيق نمو يخلق فرص الشغل

يتطلب النهوض بالتشغيل، الرفع من قدرة الاقتصاد على استيعاب أفواج العاطلين. هذا، وإذا كان من الصعب في الظرفية الحالية أن تتمكن المقاولات الموجودة من الرفع بشكل كبير من عدد مناصب الشغل المباشرة التي يمكن أن توفرها، فهناك مقاربة أخرى أكثر قابلية للتحقيق، تتمثل في الجمع بين نوعين من التدابير: نوع أول يرمي إلى تشجيع الإحداث المكثف للمقاولات، وهو ما من شأنه خلق مناصب شغل مباشرة. أما النوع الثاني من التدابير فيتمثل في استخدام آلية النمو المكثف (croissance intensive) من خلال الرفع من إنتاجية المقاولة. وهي مقاربة لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث مناصب شغل مباشرة على مستوى المقاولة نفسها، وإنما تمكن من خلق مناصب شغل غير مباشرة. ذلك أن زيادة إنتاجية مقاولة أو قطاع معين من شأنها أن تؤدي إلى تحفيز الاستهلاك الوسيط لدى الفروع الاقتصادية القبلية المرتبطة بنشاط المقاولة، مما يعزز قدرتها على إحداث مناصب شغل إضافية. وسيؤدي ذلك بدوره إلى توفير الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك النهائي، وهو ما سيحفز الإنتاج والتشغيل لدى قطاعات أخرى.

هذا، ومن أجل الدفع بمكون الطلب، يوصي المجلس باتخاذ التدابير التالية:

- **النهوض بدينامية إحداث مناصب الشغل من خلال تكثيف دينامية إحداث المقاولات، وذلك عبر:**

- تعزيز فعالية وتوسيع نطاق البرامج الحالية الموجهة لدعم إحداث المقاولات، مع التركيز على المواكبة في مرحلة ما بعد الإحداث، وتجنب وضع برامج جديدة تأتي لتضاف إلى سابقاتها دون قيمة مضافة حقيقية؛
- تحسين مناخ الأعمال وتجاوز الصعوبات التي تحول دون إحداث المقاولات (انظر التوصية ذات الصلة في نقطة اليقظة الأولى المتعلقة بـ«صعوبات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وارتفاع عدد حالات الإفلاس: واقع الحال، الأسباب وبعض مداخل التغيير»).

183 - Global Entrepreneurship Monitor

- **النهوض بدينامية إحداث مناصب الشغل غير المباشرة من خلال تشجيع النمو المكثف ورفع إنتاجية المقاولات، وذلك عبر:**

  - المزيد من تيسير فرص حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة على التمويل لتتمكن من الاستثمار والرفع من إنتاجيتها؛
  - تشجيع الاندماج الصناعي المحلي بين المقاولات العاملة في مختلف الفروع من أجل إحداث أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل غير المباشرة، من خلال:
    - وضع تحفيزات/مساعدات تهدف إلى تشجيع الاندماج الصناعي القبلي والبعدي بين المقاولات الكبرى الوطنية أو الأجنبية المستقرة في المغرب، والنسيج المحلي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة والمقاولين الذاتيين؛
    - اعتماد تدابير ترمي إلى تشجيع استهلاك المنتجات المحلية، من أجل تعزيز دينامية إحداث فرص الشغل الناجمة عنه. ويقتضي هذا الأمر وضع سياسة قائمة على تحسين جودة المنتج الوطني وتعزيز تنافسيته السعرية.

- **ضمان استدامة كلا النوعين من النمو (المكثف والتوسعي) من خلال توسيع السوق التي تشتغل فيها المقاولات المغربية.** إذ يتعين في هذا الصدد، اغتنام جميع الفرص الكفيلة بإحداث مناصب شغل محلية، سواء في السوق الوطنية، على الرغم من ضيق حجمها، أو في أسواق التصدير، بحيث أظهرت التجارب الدولية أن أنجح الاقتصادات النامية هي تلك التي تتوجه نحو التصدير.

2. **استهداف مكون العرض من خلال:**

على المدى القصير

- توسيع نطاق وتعزيز جودة برامج إعادة التوجيه المهني لفائدة العاطلين أو الأشخاص الذين يعانون من الشغل الناقص ورفع طاقتها الاستعابية؛
- تركيز جهود إعادة التوجيه المهني على المهن التقنية المطلوبة في سوق الشغل، وعلى المبادرة المقاولاتية، من خلال تكوينات معتمَدة قصيرة الأمد. ويمكن تصميم وتمويل هذه البرامج في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع إشراك مشغلين في القطاعات الأكثر دينامية، وإعطاء الأفضلية لصيغة معاهد التكوين ذات التدبير المفوض (IGD)؛
- تسريع وتيرة الإصلاح الجاري لمنظومة التكوين المستمر؛
- تعبئة ودعم جمعيات مؤهلة في تنفيذ عرض التكوين المهني التأهيلي في الوسط القروي، بناء على دفتر تحملات محدد؛
- العمل في إطار التمييز الإيجابي، على إعفاء المرشحين المنحدرين من المناطق الأكثر خصاصا أو من أسر معوزة من جميع تكاليف التكوين المهني، وتوسيع نطاق استفادتهم من المنح الدراسية ليشمل مستويات أخرى، إضافة إلى التقني والتقني المتخصص، مع توفير السكن بالداخليات، لا سيما بالنسبة لأولئك القادمين من مناطق نائية؛
- تحسين جودة خدمات الوساطة في مجال الإدماج المهني أو مواكبة ريادة الأعمال وتوسيع نطاقها الجغرافي (انظر التوصية ذات الصلة في نقطة اليقظة الأولى المتعلقة بـ«صعوبات المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وارتفاع عدد حالات الإفلاس: واقع الحال، الأسباب وبعض مداخل التغيير»)

على المدى المتوسط والطويل

- تحسين قابلية التشغيل على المدى المتوسط من خلال ملاءمة منظومة التربية والتكوين وكذا التعليم العالي مع المتطلبات الحالية لسوق الشغل:
  - بالنسبة لسلك التعليم الثانوي، تحسين التوجيه نحو التخصصات العلمية والتقنية والمهنية، من أجل تزويد التلاميذ بالكفايات العملية الملائمة في حالة لجوئهم إلى سوق الشغل؛
  - بخصوص التعليم العالي، ويقترح إيلاء أهمية أكبر للجانب التطبيقي مقارنة مع الجانب النظري.

3. **العمل بشكل قبلي على تشجيع الشباب على خيار «المبادرة المقاولاتية» للاندماج في سوق الشغل**

- ترسيخ روح المقاولة وتعزيز كفاياتها في برامج التعليم العالي والتكوين المهني، من أجل تشجيع تشبع حملة الشهادات بثقافة المبادرة المقاولاتية المرتكزة على منطق اغتنام الفرص الاقتصادية أكثر من منطق سد الحاجة، بما يجعل مشاريعهم أكثر قدرة على الصمود وأكثر قدرة على خلق القيمة المضافة وإحداث مناصب الشغل المستدامة.

2.2. المحور الاجتماعي

انخفاض مشاركة النساء في سوق الشغل

وصلت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المغرب إلى مستويات منخفضة، حيث بلغت 19 في المائة مقابل 69.6 في المائة بالنسبة للرجال[184]. ويتواصل هذا الانخفاض على الرغم من الارتفاع الملحوظ لعدد النساء الحاصلات على شهادات، مما يؤكد على التفاوت الكبير بين التطور المحرز في قطاع التربية والتعليم والإدماج الفعلي للنساء في سوق الشغل. ويظل معدل البطالة لدى هذه الفئة من النساء مقلقا على وجه الخصوص إذ وصل إلى 34.8 في المائة سنة 2022[185].

إن ضعف مشاركة النساء له تداعيات اقتصادية واجتماعية حيث يساهم في الحد من النمو الاقتصادي وخلق الثروة. فوفقًا لتقديرات المندوبية السامية للتخطيط[186]، يمكن أن يؤدي إدماج 1.7 مليون امرأة غير نشيطة إلى رفع معدل النشاط لدى النساء إلى 34.8 في المائة والزيادة في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة 13 في المائة.

من جهة أخرى، يساهم عدم نشاط النساء في تكريس وضعية الفقر والتفاوتات الاجتماعية واستمرار تبعيتهن الاقتصادية وهو ما يؤثر سلبا على مكانتهن داخل الأسرة والمجتمع.

وهناك العديد من التحديات التي تعيق إدماج النساء في سوق الشغل، نذكر منها:

- **التمييز وعدم المساواة في الأجور**: تعاني النساء من فجوات عميقة فيما يتعلق بالأجور والولوج إلى مناصب المسؤولية. وتكشف دراسة أجرتها المندوبية السامية للتخطيط حول تشغيل النساء[187] سنة 2024، أن عدم استقرار عقود العمل محددة المدة مع عدم احتمال تحويلها إلى عقود دائمة، فضلا عن ضعف الأجور، تعتبر إكراهات لا تساعد النساء على الاندماج في سوق الشغل. وتظهر هذه التحديات بشكل واضح في جهة الشرق مقارنة بجهة الدار البيضاء-سطات، مما يسلط الضوء على التفاوتات المجالية في المواقف في ما يتعلق بظروف تشغيل النساء.
- **العوامل الثقافية والأعباء الأسرية**: تشكل الانتظارات الاجتماعية والمسؤوليات الأسرية غالبا معيقات تلقي بثقلها على كاهل النساء الراغبات في ولوج سوق الشغل. وفي غالب الأحيان، تتحمل النساء أغلب الأعباء المنزلية[188] سواء داخل المنزل أو خارجه وكذا رعاية الأطفال والأشخاص المسنين أو فاقدي الاستقلالية، وذلك بغض النظر عن المستوى التعليمي أو النشاط المهني أو العمر.
- **النقص الحاصل في بنيات الدعم**: يعيق نقص خدمات رعاية الأطفال والحضانات والدعم الأسري قدرة المرأة على التوفيق بين العمل والواجبات الأسرية.
- **غياب التكوين المناسب**: يرتبط عدم نشاط المرأة بالتعليم حيث لا تتوفر 50.3 في المائة من النساء اللائي يبلغن 25 سنة فأكثر على أي مستوى تعليمي، و42.3 في المائة من النساء البالغات 15 سنة فأكثر يعانين من الأمية. علاوة على ذلك، هناك خصاص على مستوى التكوين قصير الأمد الذي يستهدف النساء الحاملات للشهادات، اللائي تركن سوق الشغل بغية تيسير إعادة إدماجهن في الحياة المهنية.

184 - HCP, Indicateurs sociaux du Maroc, 2024.

185 - المصدر نفسه

186 – مداخلة السيد أحمد الحليمي علمي خلال اللقاء المنعقد بمناسبة اليوم العالمي للمرأة تحت شعار «المساواة بين الجنسين، شرط التنمية للمستدامة» 10 مارس 2022

187 - HCP, Analyse intersectionnelle de la participation des femmes au marché du travail marocain, mars 2024..

188 – حسب 74.5 في المائة من الرجال و79.8 من النساء، نتائج البحث الوطني حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر في المغرب المندوبية السامية للتخطيط

ولمواجهة هذه التحديات، يكتسي تطوير اقتصاد الرعاية[189] أهمية بالغة. في هذا الصدد، تؤكد بعض الهيئات والمؤسسات الدولية على غرار منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على قدرات هذا القطاع ودوره في تدارك الخصاص المسجل على مستوى تغطية الرعاية الصحية وخلق فرص عمل لائق للنساء، مع دعم التنمية الدامجة والمساواة بين الجنسين.

مؤطر 4: أبرز مزايا اقتصاد الرعاية

- خلق فرص عمل نسائية: يوفر اقتصاد الرعاية تشكيلة متنوعة من فرص العمل التي تتوزع بين المساعدة المنزلية إلى المهن الصحية المتخصصة، مما يوفر فرص عمل للنساء بمختلف مؤهلاتهن. فعلى سبيل الإشارة، تمثل النساء 86 في المائة و95 في المائة و97 في المائة من إجمالي عدد أساتذة التعليم الأولي العمومي والعصري والأصيل برسم الموسم الدراسي 2021-2022[190]. كما سيمكن تعميم التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات من خلق 51.903 منصب شغل جديد (46.713 منصب للنساء و5.190 للرجال)[191].
- تثمين المهارات المنزلية: بفضل تجربتهن الشخصية وأدوارهن التقليدية داخل الأسرة، تكتسب العديد من النساء في المغرب مهارات يمكن استغلالها في قطاع الرعاية. ويمكن أن يؤدي إضفاء الطابع الرسمي على هذه المهارات والاعتراف بها إلى تسهيل انتقالهن نحو العمل المنظم في هذا القطاع، وهو ما يمكنهن من الحصول على تعويضات أفضل ودرجة عالية من المهنية.
- التأثير المضاعف لاقتصاد الرعاية على الاقتصاد والمجتمع: يمكن أن يكون لتطوير اقتصاد الرعاية آثار ملموسة، عن طريق الرفع من الاستقلالية المالية للنساء وتحسين الرفاه الاجتماعي. ويمكن لخدمات الرعاية عالية الجودة تخفيف أعباء الرعاية غير المنظمة الملقاة على عاتق أفراد الأسرة الآخرين، لا سيما النساء، مما يمكنهن من المشاركة في أنشطة اقتصادية أخرى.

في هذا السياق، يجدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[192] للسنة الثانية على التوالي إثارة الانتباه إلى موضوع انخفاض معدل نشاط النساء. في هذا الصدد، يشدد المجلس على ضرورة اعتماد سياسة إرادية تهدف إلى تشجيع المرأة على العودة إلى النشاط الاقتصادي مع مراعاة مختلف فئات النساء غير النشيطات واعتماد تدابير خاصة بكل فئة منهن.

وبالنسبة للنساء الحاصلات على دبلوم واللواتي تركن سوق الشغل لمدة طويلة، يتعين تسهيل إدماجهن في الحياة العملية عبر دورات تكوينية قصيرة الأمد في مهن معينة أو في مجال خلق المقاولات في بعض القطاعات المحددة. كما يتعين تقديم المواكبة اللازمة للبحث عن شغل أو لخلق مقاولاتهن الخاصة.

ومن جهة أخرى، لا يتم الاعتراف بعمل ربات البيوت المتزوجات اللواتي يتحملن جميع الأعباء المنزلية، لذا، فإن منحهن تعويضا ماديا عن هذه الأعمال غير المؤدى عنها يعتبر من بين الإجراءات الضرورية في هذا المجال. أما بالنسبة لغير المتزوجات، فيتعين الإسراع بإعادة إدماجهن في سوق الشغل، مما يستدعي اتخاذ مبادرات خاصة لتيسير انتقالهن إلى نشاط مهني منتظم.

189 – اقتصاد الرعاية يشمل التكفل بالأشخاص المسنين والأطفال والأشخاص في وضعية تبعية وكذا الخدمات الصحية والمساعدة الاجتماعية

190 - Ministère de l'Economie et des Finances, le rapport sur le budget axé sur les résultats tenant compte de l'aspect genre au titre de l'année budgétaire 2024.

191 – المصدر نفسه

192 – نقطة يقظة حول توسيع المشاركة والتمكين الاقتصادي للنساء– التقرير السنوي للمجلس 2022

ويتعين أن تشكل هذه التدابير جزءا من إطار شامل يكفل النهوض بالدور الاقتصادي للمرأة، من أجل المساهمة الناجعة في النمو الاقتصادي وتقليص الفوارق بين الجنسين. وتحقيقا لهذه الغاية، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- تقليص الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء ومكافحة مظاهر التمييز المرتبطة بالترقي المهني.
- تعزيز وتثمين إحداث المقاولات لا سيما من خلال تيسير ولوج النساء إلى التمويل والعقار، وخلق مصادر تمويل ملائمة للنساء لمواكبتهن في المبادرات الاقتصادية أو توفير التكوين اللازم لهن.
- تعزيز الاستقلالية الاقتصادية لربات البيوت عن طريق إقرار دخل أدنى، اعترافاً بمساهمتهن الاقتصادية غير المدفوعة الأجر. كما يمكن اللجوء إلى الدعم الاجتماعي المباشر لتحقيق هذه الغاية.
- إدماج ربات البيوت في سوق الشغل من خلال ما يلي:
  - إطلاق بحث وطني لتحديد الأسباب والمحددات الموضوعية لإقصاء المرأة من النشاط الاقتصادي، وتنزيل استراتيجية وطنية انطلاقا من النتائج التي سيتم التوصل إليها.
  - تمكين ربات البيوت من تعزيز مهاراتهن المهنية وتحسين فرصهن في الإدماج الاقتصادي، من خلال المشاركة في برامج التكوين التأهيلي في مختلف القطاعات، مع مراعاة خصوصيات كل جهة.
  - تقديم تحفيزات مالية لربات البيوت الشابات الراغبات في العمل لحسابهن الخاص.
  - منح إعانات لأمد محدد للمقاولات التي تشغل ربات البيوت الشابات.
  - إشراك ربات البيوت في العالم القروي في الأنشطة المدرة للدخل، وذلك في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال منحهن الدعم والمواكبة اللازمين.
  - اتخاذ تدابير من شأنها تشجيع اللجوء إلى أشكال جديدة من العمل داخل المقاولات، كالعمل عن بُعد، والعمل بدوام جزئي، ومرونة ساعات العمل، وغير ذلك.
- تعزيز السياسات الأسرية وتطوير دور الحضانة ورياض الأطفال والمطاعم المدرسية في التعليم الأولي بغية تخفيف الأعباء المنزلية الملقاة على عاتق النساء.
- وضع إطار ضريبي يشجع على إدماج المرأة في سوق الشغل.
- مواصلة تعزيز حماية الحقوق الاقتصادية للمرأة، لا سيما عبر مراجعة مدونة الأسرة، والتحسيس بالقضايا الأساسية كالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والاعتراف بالعمل المنزلي للنساء.

3.2. المحور البيئي

الهيدروجين الأخضر: فرصة لتموقع المغرب في السوق الإقليمية للطاقة الخضراء

يحظى الهيدروجين الأخضر باهتمام دولي متزايد، حيث وضعت حوالي 41 دولة[193] استراتيجيات وطنية سعيا منها لتعزيز مكانتها في هذا السوق المتنامي على الصعيد الدولي. يعود هذا الاهتمام المتزايد بالهيدروجين الأخضر أساسا إلى قدرته على خفض انبعاثات الكربون بشكل كبير في القطاعات التي يصعب عادة خفض انبعاثاتها الكربونية، مثل الصناعات الثقيلة، وإنتاج الأسمنت، والأسمدة، والنقل الجوي والبحري. كما أنه يعتبر حلًا مناسبا لتحقيق المرونة والاستقرار في الأنظمة الكهربائية المعتمدة بشكل رئيسي على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى إمكانية استخدامه بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج مشتقات مثل الأمونياك والميثانول.

وفي إطار هذه الدينامية العالمية، اعتمد الاتحاد الأوروبي منذ يوليوز 2020 استراتيجيات خاصة بالهيدروجين، واتخذ تدابير تهدف إلى الانتقال نحو نظام واقتصاد طاقي محايد للكربون في إطار الميثاق الأوروبي الأخضر. وبالموازاة مع ذلك، وقع الاتحاد الأوروبي مع المغرب أول شراكة استراتيجية في مجالات الطاقة، والمناخ، والبيئة. وتعلن هذه الشراكة عن انطلاق تعاون مثمر في تطوير هذا القطاع من خلال جذب العديد من المستثمرين الأوروبيين من دول ألمانيا، البرتغال، وفرنسا، وغيرها من الدول.

ويجدر التذكير بأن المغرب قد صُنف[194] مؤخرًا كواحد من أربعة أقطاب رئيسية ذات إمكانات كبيرة في مجال الهيدروجين الأخضر. ويُعزى ذلك إلى العديد من العوامل الايجابية، من أهمها موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وتقدمه الملحوظ في استخدام الطاقات المتجددة وتطويره لمحطات تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى عمليات الربط القائمة أو الجارية مع كل من أوروبا وإفريقيا. إضافةً إلى ذلك، تشير دراسة حديثة[195]، استنادًا إلى نموذج للتجارة الدولية للهيدروجين الأخضر، إلى أن شمال إفريقيا قد يصبح المصدر الرئيسي الأول لتصدير هذا المورد بحلول سنة 2050، مما يبرز الدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به المغرب في السوق العالمية للهيدروجين الأخضر.

ويقدم تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب أيضًا آفاقًا واعدة لتعزيز اندماجه الإقليمي في أسواق الطاقة الأوروبية، مع التقليل من تبعيته للأسواق العالمية للطاقات الأحفورية. كما سيسهم هذا التطور في تقليل الانبعاثات من الغازات الدفيئة، مما يعين المغرب على الوفاء بالتزاماته الدولية في ما يخص التغير المناخي. وبالموازاة مع ذلك، يُعد إنتاج الأمونياك الأخضر، أحد مشتقات الهيدروجين الأخضر، فرصة سانحة أمام المغرب، باعتباره أول مُصدر للفوسفاط في العالم، لتعزيز نجاعته وتنافسيته من خلال إنتاج أسمدة محايدة للكربون بتكلفة معقولة، وبالتالي التوجه نحو اعتماد نموذج تصدير أكثر استدامة وشمولية، وهو ما من شأنه أن يعزز دور المغرب في الاقتصاد الأخضر العالمي. وفي إطار الجهود المبذولة لدعم تطور الهيدروجين الأخضر، قام المغرب بإنشاء إطار مؤسساتي خاص يشمل إحداث اللجنة الوطنية للهيدروجين، وتأسيس قطب الهيدروجين الأخضر (Cluster Green H2)، إلى جانب منصة تكنولوجية متخصصة[196] باسم Green H2A، موجهة نحو البحث والتطوير والابتكار. فضلاً عن ذلك، أصدر القطاع الحكومي المكلف بالانتقال الطاقي سنة 2021 خارطة طريق مفصلة تستند إلى دراسة شاملة، حيث تتوقع خلق 2700 منصب شغل مباشر و13500 منصب شغل غير مباشر بحلول سنة 2030، مع إمكانية ارتفاع هذا العدد ليصل إلى

193 - Bilan mondial de l'hydrogène 2023, Agence internationale de l'énergie

194 « Africa's Extraordinary Green Hydrogen Potential », Banque Européenne d'investissement, l'Alliance solaire internationale et l'union africaine, décembre 2022

195 L'hydrogène vert : accélérateur de transition vers la neutralité carbone, Cabinet Deloitte, juillet 2023

196 تم إحداث منصة Green H2A من قبل معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة (IRESEN) وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P) ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط.

26000 منصب شغل مباشر و130000 منصب شغل غير مباشر بحلول سنة 2050. إلى جانب ذلك، يمكن أن يُسهم هذا القطاع أيضا في خفض الانبعاثات بشكل ملحوظ، إذ يُتوقع أن يقلل منها بمقدار 11 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول سنة 2050، مع تسجيل رقم معاملات سنوي مهم يقدر بـ22 مليار درهم بحلول سنة 2030، وقد يرتفع إلى 330 مليار درهم بحلول سنة 2050[197].

ومواصلةً لهذه المساعي، وجه جلالة الملك[198] في سنة 2023 دعوة إلى الحكومة لإعداد إطار عمل يتسم بالفعالية والتحفيز يحمل اسم «عرض المغرب»، والذي يغطي كامل سلسلة قيمة قطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب، بما في ذلك الأطر التنظيمية والمؤسساتية الضرورية بالإضافة إلى البنيات التحتية الملائمة. في هذا السياق، أصدر رئيس الحكومة في مارس 2024 منشورا يوضح بالتفصيل العرض المغربي الموجه إلى المستثمرين أو تجمعات المستثمرين الراغبين في إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، سواء كان موجها للسوق الداخلية أو للتصدير أو كليهما. ويحدد الإطار المؤسساتي الذي يتولى تنفيذ هذه التدابير، والإجراءات المحفزة للاستثمار، وكذلك الكيفيات المعتمدة في انتقاء المستثمرين والتعاقد مع الدولة.

كما قامت الدولة بتحديد عقارات عمومية تناهز مليون هكتار من الأراضي، ذات الإمكانيات العالية والمتاحة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وذلك بموجب قرارات صادرة عن القطاع الحكومي المكلف بالانتقال الطاقي والتي تُحدد المناطق المخصصة لإقامة مشاريع تطوير الطاقة الكهربائية باستخدام مصادر الطاقة المتجددة الشمسية والريحية. و قد تقرر اعتماد نهج تدريجي بحيث سوف تخصص في مرحلة أولى أراضٍ مساحتها 300 ألف هكتار، موزعة على بقع أرضية تتراوح مساحاتها بين 10 آلاف و30 ألف هكتار[199].

في ما يتعلق بالبنيات التحتية والتجهيزات، يتطلب تطوير سلسلة الهيدروجين الأخضر إحداث بنيات تحتية ضخمة تراعي أجود المعايير الدولية، وتشمل تركيب خطوط الأنابيب، وإنشاء موانئ مجهزة، ومحطات لتحلية المياه، بالإضافة إلى تطوير مزارع الطاقات الشمسية والريحية، ومنشآت للتحليل الكهربائي ومعدات تخزين ونقل الهيدروجين الأخضر. ويحدد «عرض المغرب» الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالقطاعات المؤسساتية المكلفة بمواكبة المستثمرين وتسهيل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية، كل ضمن دائرة اختصاصها.

أما بخصوص التحفيزات الموجهة للاستثمار، فإن قطاع الهيدروجين الأخضر يدخل في خانة القطاعات الاستراتيجية التي تستفيد من نظام التحفيزات الذي أحدثه ميثاق الاستثمار. ويشمل «عرض المغرب» أيضا تحفيزات ضريبية وجمركية مهمة من قبيل الإعفاء من رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة، الموجهة خصيصا لفائدة مناطق التسريع الصناعي.

و على الرغم من أن «عرض المغرب» للهيدروجين الأخضر يحمل معه فرصا واعدة، إلا أن تنزيله على المدى البعيد يتطلب رفع مجموعة من التحديات:

- **التنسيق بين القطاعات الوزارية:** يُعد تحقيق الالتقائية وضمان التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية التي تتدخل في مراحل متعددة من سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر أمرا ضروريا. فعلى الرغم من أن تعيين مؤسسة الوكالة الوطنية للطاقة المستدامة «مازن» كنقطة اتصال رئيسية من شأنه أن يسهل الإجراءات على المستثمرين من خلال توحيد بعض المساطر على مستوى جهة واحدة، إلا أن ضرورة الحصول على التراخيص واستكمال

197 خارطة طريق الهيدروجين الأخضر، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، 2021.

198 اجتماع العمل الذي ترأسه جلالة الملك في 22 نونبر 2022، والمخصص لتطوير الطاقات المتجددة واستشراف آفاق جديدة في هذا المجال.

199 منشور صادر عن رئيس الحكومة يتعلق بتفعيل «عرض المغرب» لتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر

الإجراءات الإدارية، بدءًا بالموافقة الأولية الممنوحة من قبل الوالي أو العامل[200] (حسب المجال الترابي الذي يقع ضمنه العقار) إلى حدود المرحلة النهائية، تظل تحديا حقيقيا. علاوة على ذلك، يتطلب تطوير البنيات التحتية للموانئ، وأنابيب النقل، ومنشآت التخزين تنسيقًا وتضافرا وثيقا وموسعا للجهود بين مختلف الوزارات والوكالات الوصية مثل الوكالة الوطنية للموانئ، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والقطاع الحكومي المكلف بالصناعة، والقطاع الحكومي المكلف بالتجهيز، وغيرها.

- **التكامل مع مشروع خط أنابيب الغاز بين المغرب ونيجيريا:** من الضروري أن يتم تصميم البنيات التحتية اللازمة لنقل الهيدروجين الأخضر، مثل الموانئ وخطوط الأنابيب، بما يتسق مع مشروع خط أنابيب الغاز المغرب–نيجيريا الذي يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي بين أوروبا وإفريقيا. علاوة على ذلك، يجب دمج الهيدروجين الأخضر ضمن مزيج الطاقة على المدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات المتوقعة للعرض والطلب على الطاقة في البلاد، وكذلك الدور المستقبلي للغاز الطبيعي والطاقة النووية، إلى جانب التخلي التدريجي عن استخدام الفحم.

- **النضج التكنولوجي لحلول قطاع الهيدروجين الأخضر:** تعمل الوحدات الصناعية والفاعلون في قطاع الهيدروجين الأخضر على تطوير حلول مبتكرة تعزز من استخدام الهيدروجين الأخضر ومشتقاته. ويُعد التنسيق الفعّال لأنشطة البحث والتطوير بين الدول والقطاع الخاص أمرًا حاسمًا لتسريع الوصول إلى مرحلة النضج التكنولوجي الذي سيسرع وتيرة تطوير هذا القطاع. إلى جانب ذلك، تعدّ إقامة آليات للتعاون وتبادل التكنولوجيا مع الدول الإفريقية أمرًا ضروريا لضمان اندماجها بشكل أمثل في السوق الدولية للهيدروجين الأخضر.

- **الإطار القانوني الخاص بقطاع الهيدروجين الأخضر:** ثمة عدة عوامل تحول دون استخدام الطاقات المتجددة في المغرب على نطاق واسع، منها ما يتعلق بملاءمة الإطار القانوني المتعلق بالطاقات المتجددة، والتأخر في نشر بعض المراسيم التطبيقية، وتجزئة سوق الكهرباء المتجددة بين سوقين حرة ومقننة. وبالتالي، من أجل دعم تطوير الهيدروجين الأخضر بشكل فعّال، من الضروري وضع إطار قانوني ملائم كفيل بتسهيل التطور المتجانس لهذا القطاع.

- **تمويل البنيات التحتية** التي ستنجزها الدولة (الموانئ، الأنابيب، البنية التحتية للنقل والتخزين): تعتبر البنيات التحتية المتعلقة بقطاع الهيدروجين الأخضر مكلفة، حيث تصل تقديرات هذه التكلفة بين 2.5 و4 ملايين دولار أمريكي لكل كيلومتر. وفي هذا السياق، يصبح تأمين التمويل على المديين المتوسط والطويل عاملاً حاسمًا لضمان تطوير هذا القطاع.

- **الرأسمال البشري:** يعتمد نجاح تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر أيضًا على تكوين وتأهيل العنصر البشري. في هذا الإطار، يتعين على الجامعات ومراكز التكوين، بالتنسيق مع القطاع الخاص وبالاستناد إلى دراسات استشرافية، أن تسعى جاهدة لتطوير التخصصات العلمية والتقنية التي تستجيب لمتطلبات المهنيين العاملين في قطاع الهيدروجين الأخضر.

- **تأمين الموارد المائية:** يُمكن أن يُؤدي تكثيف عمليات تحلية مياه البحر لمواكبة الطلب المتزايد على المياه الذي يفرضه قطاع الهيدروجين الأخضر إلى أضرار بيئية ناجمة عن تصريف المياه المالحة في المناطق الساحلية. وعلى المدى المتوسط، من المنتظر أن تُسهم تحلية المياه في تأمين المياه للشرب والفلاحة والاستخدامات الصناعية. ومن ثم يُعد دمج وتأمين احتياجات قطاع الهيدروجين الأخضر من هذا المورد غير الاعتيادي، على المديين المتوسط والطويل، تحديا مستقبليا يُواجه بلادنا.

200 «قرار تخصيص البقع الأرضية للمستثمرين من اختصاص والي الجهة المعنية أو العامل المعني» الصفحة 8، منشور صادر عن رئيس الحكومة يتعلق بتفعيل «عرض المغرب» لتنمية قطاع الهيدروجين الأخضر.

في الختام، فإن ما يحظى به مجال الهيدروجين الأخضر من رعاية ملكية سامية، وكذا الإطار المؤسساتي المستحدث للنهوض به، يعكس الاهتمام البالغ الذي يوليه المغرب لنجاح هذا المشروع الحيوي الرامي إلى تسريع وتيرة الانتقال الطاقي وتعزيز اندماج البلاد في الأسواق الطاقية الإقليمية التي تربط بين بين قارتي أوروبا وإفريقيا. وفي ضوء التحديات التي تم رصدها في هذا الصدد، يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات:

- دمج قطاع الهيدروجين الأخضر في استراتيجية طاقية متجددة بما يتناغم مع تطوير قطاع الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والتخلي التدريجي عن الفحم؛
- تسريع العمل على وضع إطار قانوني لتحفيز قطاع الهيدروجين الأخضر وتعزيز جاذبيته للمستثمرين الأجانب. وينبغي لهذا الاطار أن يتلاءم بشكل تام مع الإطار القانوني الحالي المعمول به في مجال الطاقات المتجددة؛
- تسريع دينامية تكوين الرأسمال البشري في مهن الهيدروجين الأخضر، وتعزيز اليقظة والبحث والتطوير بالشراكة مع مراكز البحث الدولية المتخصصة في هذا المجال؛
- وضع خارطة طريق على المدى القصير، والمتوسط، والطويل لتعبئة الموارد المالية اللازمة لإنجاز البنيات التحتية العمومية، والتي تعد ضرورية لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر؛
- مراعاة احتياجات قطاع الهيدروجين الأخضر على المديين المتوسط والطويل، ودمجها في برنامج تطوير محطات تحلية مياه البحر الذي أطلقه المغرب. كما ينبغي تعزيز هذا البرنامج بالاستناد إلى دراسات التتبع والتقييم ودراسات التأثير على البيئة؛
- تكثيف جهود البحث والتطوير في قطاع الهيدروجين الأخضر، من خلال تشجيع التعاون الوثيق بين الحكومات والوحدات الصناعية والقطاع الخاص من أجل تسريع تحقيق النضج التكنولوجي المطلوب لاستخدام الهيدروجين الأخضر ومشتقاته بشكل فعال.

القسم الثاني

الموضوع الخاص

تطوير قطاع صناعة السفن بالمغرب:
رهانٌ حاسمٌ لتقوية مسلسَل التصنيع وتعزيز السيّادة الاقتصادية

تقديم

جاء الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء في 6 نونبر 2023، ليشدد على ضرورة تشجيع دينامية التنمية على الشريط الأطلسي للمملكة، سيما على صعيد مدن الصحراء المغربية، من خلال مواصلة العمل على إقامة اقتصاد بحري والنهوض بالاقتصاد الأزرق. كما أن الدعوة الملكية إلى التفكير في تكوين أسطول بحري تجاري وطني قوي وتنافسي، من شأنه أن يؤكد وَجَاهَة الرهان على قطاع صناعة السفن، بالموازاة مع بناء أسطول وطني، باعتباره نشاطاً محورياً يتعين تطويره، وذلك في إطار الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للاقتصاد الأزرق التي تعكف الحكومة على بلورتها.

وتتجلى الأهمية المتنامية التي توليها السلطات العمومية ببلادنا لصناعة السفن من خلال مضامين العديد من التوجهات والوثائق المرجعية التي تجعل من هذا النشاط قطاعاً استراتيجياً أو مستقبلياً، لاسيما ضمن قطاعات التحول الاقتصادي التي تؤكد عليها مخرجات النموذج التنموي الجديد، ومِهن المستقبل التي ينبغي دعمها في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، وبنك المشاريع الذي وضعه القطاع الحكومي المكلف بالصناعة، والمخطط المديري لتطوير البنيات التحتية المينائية الخاصة بأنشطة صناعة السفن في أفق 2030، فضلاً عن توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع «الاقتصاد الأزرق» (2018).

ومن شأن تطوير قطاع تنافسي لصناعة السفن بالمغرب أن تكون له العديد من الانعكاسات الإيجابية، نذكر منها:

- تعزيز دينامية تنويع مكونات القطاع الصناعي للمملكة، ومن ثم المساهمة في ترسيخ التقدم الذي سجله قطاعا صناعة السيارات والطيران؛
- استيعاب اليد العاملة باختلاف مستويات تأهيلها، وهو ما من شأنه أن يسهم في الحد من البطالة ذات الطابع البنيوي التي تفاقمت جرّاء تداعيات جائحة كوفيد-19؛
- تعزيز المبادلات بين الفروع الصناعية، بفضل تنوع الأنشطة التي تشملها منظومة صناعة السفن كالبناء والتحويل والإصلاح والتفكيك، مما سينعكس إيجاباً على العديد من القطاعات الاقتصادية في المراحل القبلية لسلسة الإنتاج (صناعة الصلب، النجارة والإلكترونيك وغير ذلك) وفي المراحل البعدية لسلسلة الإنتاج (الصيد ونقل البضائع والمسافرين والدفاع وغير ذلك)؛
- تعزيز السيادة الاقتصادية لبلادنا، من خلال تقليص درجة ارتهانها بالخارج في مجال خدمات بناء السفن وإصلاحها وصيانتها، وفي المجال التكنولوجي بالنسبة لبعض الأنشطة ذات الصلة، ممَّا يتيح النهوض بالمهارات الوطنية في هذه المجالات. كما من شأن ذلك أن يمكن بلادنا، من خلال عرض تنافسي لـ«صنع في المغرب»، من تلبية جزء من حاجياتها في العديد من الفروع، من قبيل أسطول الملاحة التجارية الموجه لنقل السلع والمسافرين، وبعض الصناعات الدفاعية في هذا القطاع السيادي، وكذا قطاع سفن الصيد بوصفه قطاعاً حيوياً للاقتصاد الوطني.

ومن المهم التأكيد على أن تطوير صناعة السفن وبناء أسطول وطني هما هدفان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. وفي هذا الصدد، فإن تطوير الأسطول الوطني يحفز الطلب على قطاع بناء السفن وإصلاحها، وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية على قطاع الصناعة بفضل وجود فاعلين وطنيين وكذا خبرات محلية، مما سيتيح الاستجابة بشكل أمثل لحاجيات هذا القطاع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الفرص السانحة التي تتيحها صناعة السفن أمام اقتصاد بلادنا، يلاحَظ أن هذا القطاع يواجه صعوبة في التطور بسبب العديد من الإكراهات البنيوية والظرفية.

ويسلط الموضوع الخاص للتقرير السنوي برسم هذه السنة الضوء على واقع قطاع صناعة السفن وآفاقه المستقبلية وكذا السبل والوسائل الكفيلة بجعله رافعة لتحقيق التنمية الصناعية في بلادنا.

وقد حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مقاربة هذا القطاع كمنظومة متكاملة، بما يتيح الأخذ بعين الاعتبار الطابع المتنوع للأنشطة التي يغطيها، بالإضافة إلى تفاعلاته المتعددة مع القطاعات الأخرى. ويتناول التحليل ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

1. الوقوف على مختلف الإكراهات التي تحول دون انبثاق صناعة وطنية للسفن بالمغرب تتسم بالتنوع والتنافسية؛
2. تحديد الخيارات الاستراتيجية التي يتعين اعتمادها لتحقيق تموقع أمثل للمغرب في قطاع يتسم بدرجة عالية من التخصص؛
3. اقتراح إجراءات كفيلة بتطوير صناعة السفن بالمغرب.

1. صناعة السفن بالمغرب: إمكانات غير مستغلة بالقدر الكافي وإكراهات تَكْبَحُ تطوير القطاع

1.1. قطاع ناشئ وإمكانات غير مستغلة بالقدر الكافي

يتمتع المغرب بالعديد من المؤهلات التي يمكن أن تشكل مزايا تنافسية هامة في مجال صناعة السفن. وفي هذا الصدد، تتوفر بلادنا على سواحل تمتد على طول 3500 كيلومتر، ومنطقة اقتصادية خالصة تصل إلى 1.200.000 كيلومتر مربع، فضلا عن بنية تحتية مينائية تتطور بشكل مستمر، حيث تضم 43 ميناء، منها 14 ميناء مفتوحاً على التجارة الخارجية[201]، بما في ذلك برنامج للرفع من قدرات بلادنا في مجال أحواض بناء السفن. ومن بين الإمكانات التنافسية لبلادنا كذلك، كلفة اليد العاملة مقارنة مع العديد من المنافسين الأوروبيين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دون إغفال التوفر على رأسمال بشري مؤهَّل يمتلك مهارات يمكن نقلها إلى قطاع صناعة السفن أو تتكامل مع المهارات التي يتطلبها هذا القطاع، لاسيما تلك المتوفرة في قطاعات السيارات والطيران والبناء والأشغال العمومية وصناعة الصلب والإلكترونيك.

وعلى الرغم من هذه المؤهلات، فإن وزن قطاع صناعة السفن يبقى دون إمكاناته الواعدة. وهكذا، ورغم أن القطاع حقق رقم معاملات سنوي يبلغ 500 مليون درهم[202] خلال الفترة 2012-2023، يقتصر أساساً على أنشطة الإصلاح والصيانة وبناء سفن وقوارب الصيد (90 في المائة منها مصنوعة من الخشب، مقابل 10 في المائة من الصلب أو الألومنيوم أو البوليستر)[203]، فإن القطاع لا يمثل سوى حصة ضعيفة لا تتعدى بالكاد 0.01 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي و0.10 في المائة[204] من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية، علماً أن هذه الحصص سجلت منحى تنازليا منذ بداية سنوات 2000.

وفي السياق نفسه، تتسم صناعة السفن بالمغرب بمستوى ضعيف من حيث الاندماج الصناعي، وهو ما يعزى، من بين أمور أخرى، إلى حجم المدخلات المستوردة. ومما يؤكد هذه الوضعية معدل القيمة المضافة (نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي إنتاج القطاع) الذي لا يتعدى 17 في المائة، وهي نسبة ضعيفة جداً مقارنة بمتوسط 30 في المائة الذي سجلته باقي القطاعات الصناعية التحويلية بالمغرب[205].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الطلب الوطني على صناعة السفن يرتبط بشكل أساسي بأنشطة الإصلاح التي تشمل سفن الصيد والبحرية الملكية وسفن الخدمة. وفي ما يتعلق بإحداث مناصب الشغل المباشرة، فإن القطاع لم يُمكِّن من خلق سوى 700 منصب شغل جديد بين سنتي 2013 و2022. ومقارنة برقم المعاملات السنوي المحقق خلال الفترة ذاتها[206]، والذي بلغ حوالي 500 مليون درهم، فإن القطاع لا يحدث سوى منصب شغل واحد جديد لكل 6.5 مليون درهم كرقم معاملات محقق.

201 – معطيات قدمها القطاع الحكومي المكلف بالتجهيز والماء، مديرية الموانئ والملك العمومي البحري.

202 – جلسة إنصات عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالصناعة حول موضوع صناعة السفن بتاريخ 20 نونبر 2023.

203 – جلسة إنصات عقدت مع فاعلين صناعيين في القطاع يزاولون نشاطهم بحوض بناء السفن بأكادير بتاريخ 13 نونبر و30 نونبر 2023

204 – حسابات استناداً إلى الأرقام التي أوردتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

205 – حسابات استناداً إلى الأرقام التي أوردتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمندوبية السامية للتخطيط.

206 – جلسة إنصات عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالصناعة حول موضوع صناعة السفن بتاريخ 20 نونبر 2023.

الرسم البياني رقم 16: عدد مقاولات قطاع بناء السفن وإصلاحها

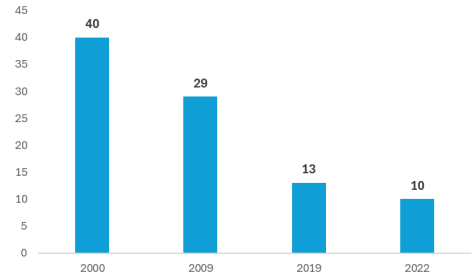

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والقطاع الحكومي المكلف بالصناعة

الرسم البياني رقم 17: حصة صناعة السفن في الناتج الداخلي الإجمالي وفي إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية

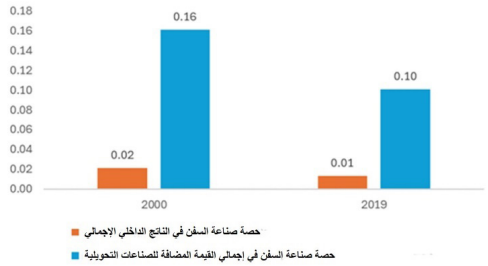

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وبخصوص البنية التحتية للاستقبال، يتوفر المغرب حاليا على ثلاثة أحواض رئيسية لبناء السفن في ثلاثة موانئ يتركز فيها عرض بناء السفن وإصلاحها، وهي:

- ميناء الدار البيضاء: يتوفر على حوض جديد لبناء السفن انتهت أشغال بنائه في 2022، بتكلفة تطوير بلغت 2.7 مليار درهم. وباعتباره أول قطب وطني لإصلاح السفن، فإن هذا الحوض يتوخى تطوير نشاط بناء السفن على المدى القصير. ويضم الحوض الجديد العديد من البنيات التحتية، بما في ذلك منصة لرفع السفن ورافعة ذات أحزمة ورصيفاً لتجهيز السفن والإصلاح العائم. غير أن مَنْح امتياز استغلال هذا الحوض لم يتم بعْد على الرغم من وضع طلبيّ عروض بهذا الخصوص، علماً أن السلطات العمومية المعنية تدرس حاليا إمكانية إحداث شركة تتولى تدبيره[207].
- ميناء أكادير: يضم العديد من المرافق المخصصة لتجفيف وإعادة المراكب إلى الماء وإصلاح السفن. وقد تم منح امتياز استغلال رصيف ميناء أكادير لأحد الفاعلين الخواص الذي قام بتركيب رافعة ذات أحزمة. وتواصل الوكالة الوطنية للموانئ استغلال رصيف رسو السفن ورفعها. ويجري حاليا تنفيذ مشروع لنقل حوض بناء السفن بميناء أكادير نحو منطقة أنزا، وذلك لتعزيز تموقع الميناء في مجاليّ إصلاح السفن وبنائها.
- ميناء طانطان: يتوفر على منصة لرفع السفن ورافعة ذات أحزمة، يديرهما فاعلون خواص. كما منحت الوكالة الوطنية للموانئ رخصة لإحدى مجموعات المصالح الاقتصادية لبناء قوارب خشبية على مساحة تقدر بحوالي 5000 متر مربع.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوفر المغرب على العديد من الأحواض الصغيرة لبناء السفن مخصصة لإصلاح قوارب الصيد تم تحديثها إما من قبل الوكالة الوطنية للموانئ أو من قبل أصحاب الامتيازات الخواص الذين يتولون استغلالها، خاصة على مستوى موانئ الحسيمة والقنيطرة والجديدة وآسفي وسيدي إفني والعيون والداخلة.

207 – جلسة إنصات عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالتجهيز والماء، مديرية الموانئ والملك العمومي البحري بتاريخ 4 دجنبر 2023.

مؤطر رقم 5: مسار تطور الأسطول الوطني للملاحة التجارية

سجل الأسطول الوطني تطوراً إيجابيا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي يمكن أن يعزى إلى تضافر مجموعة من العوامل المواتية، تتمثل في إطار تنظيمي يشجع الاستثمار الوطني في القطاع، فضلا عن اعتماد إجراءات لحماية الأسطول الوطني. وتشمل هذه الإجراءات، على وجه الخصوص، (أ) مساهمة القانونين المتعلقين بالاستثمار البحري لسنتي 1973 و1984 اللذان حفزا الاستثمار في الأسطول الوطني، (ب) المساهمة الفاعلة للدولة في الشركات العاملة في القطاع، (ج) فضلا عن بعض تدابير الأفضلية الوطنية المتمثلة على وجه الخصوص، في تخصيص حصة للأسطول المغربي (40 في المائة بالنسبة للاستيراد و30 في المائة بالنسبة للتصدير) من حركة النقل البحري للمواد والسلع الاستراتيجية مثل الفوسفاط والحبوب والسكر، بالإضافة إلى أن القوانين التي كان معمولاً بها خلال تلك الفترة كانت تشجع أيضا استغلال الأسطول المغربي للخدمات البحرية في إطار خطوط منتظمة[208]. وهكذا، بلغ الأسطول الوطني 73 سفينة في سنة 1989.

غير أن هذه الدينامية لن تستمر، حيث شهد الأسطول الوطني انطلاقا من أوائل التسعينيات تراجعاً كبيراً، نتيجة تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية. وهكذا، تراجع الأسطول الوطني للملاحة التجارية بين سنتي 1990 و2000، من 71 إلى 52 سفينة. ومن بين العوامل التي أدت إلى هذا التراجع، تجدر الإشارة إلى إقدام السلطات العمومية على نسخ قوانين الاستثمار الجاري بها العمل، خاصة القانون المتعلق بالاستثمار البحري لسنة 1984، وذلك بعد إصدار ميثاق الاستثمار لسنة 1995، الذي اتسم بطابع عام لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع البحري[209].

واستمر تراجع الأسطول الوطني ليصل إلى 40 سفينة للملاحة التجارية في سنة 2008، ثم 16 سفينة بالكاد في سنة 2020، ولاسيما على إثر بيع أو تصفية أو توقف نشاط العديد من الشركات بسبب تراكم الديون، كشركة «ليماديت» (Limadet)، و«كوماناف» (Comanav)، و«كوماريت» (Comarit) والشركة العامة للخدمات البحرية. وبالإضافة إلى انعكاسات الاضطرابات المسجلة على المستوى الدولي، سيما أزمة سنة 2008 وارتفاع أسعار المحروقات، فإن ثمة عاملاً آخر ساهم في التعجيل بانحسار الأسطول الوطني يكمن في التحرير الفجائي لمجال النقل البحري للبضائع على الخطوط المنتظمة منذ سنة 2006، وهو تغيير كبير عُرف باسم المجال البحري المفتوح (Open sea)[210]. وبالتالي، فإن هذا السياق الجديد أدى إلى حرمان الفاعلين الوطنيين من حصتهم في السوق من خلال منح الأساطيل الأجنبية إمكانية العمل بكل حرية انطلاقاً من الموانئ المغربية وفي اتجاهها. ومن المؤكد أن عملية التحرير هذه، التي جاءت تحسبا لتشغيل ميناء طنجة المتوسط، الذي أصبح أول ميناء في القارة الإفريقية، وهو ما كان له آثار إيجابية مكنت من إدماج المغرب في شبكات النقل العالمية، غير أن تداعياتها كانت وخيمة على الأسطول الوطني بسبب طبيعتها الفجائية ولكونها تمت دون مواكبة الفاعلين الوطنيين أو اتخاذ إجراءات تضمن لهم حداً أدنى من حصص النقل البحري.

وفي سنة 2022، لم تتجاوز المبادلات الخارجية التي تمت عن طريق الأسطول الوطني للملاحة التجارية 5 في المائة، بعد أن كانت تمثل 12 في المائة سنة 2002 و23 في المائة سنة 1985. بل إن نسبة تغطية الأسطول الوطني لقطاعات السلع الاستراتيجية، مثل الفوسفاط والفحم والسيارات الجديدة والحبوب كانت منعدمة[211]، مما يجعل بلادنا ترتهن بشكل كلي بمجهزي السفن الأجانب وعرضة لتقلبات أنشطتهم التجارية. وبالنسبة لنقل المسافرين، لا تتجاوز حصة الأسطول الوطني 27 في المائة[212].

208 – جلسة الإنصات التي عقدت مع مديرية الملاحة التجارية بوزارة النقل واللوجستيك بتاريخ 4 دجنبر 2023.

209 - Najib Cherfaoui (2020), Marine marchande du Maroc : un siècle de mutations.

210 – الدورية الوزارية رقم (Sec Min/2006/51)، الصادرة في 30 ماي 2006 التي تفتح المجال البحري التجاري أمام الشركات الأجنبية.

211 – جلسة الإنصات التي عقدت مع مديرية الملاحة التجارية بوزارة النقل واللوجستيك بتاريخ 4 دجنبر 2023.

212 – المصدر نفسه.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا التراجع يهم أيضاً حصة مجهزي السفن الوطنيين من الملاحة البحرية على الصعيد الوطني، إذ لا يمثلون سوى 14 في المائة من حركة نقل الحاويات على المستوى المحلي، و4 في المائة من حركة نقل المحروقات، و0 في المائة من حركة نقل البضائع غير المعبأة[213].

ونتيجة هذا الارتهان بمجهزي السفن الأجانب، يجد المغرب نفسه اليوم أمام عجز في الميزان الخارجي لخدمات النقل البحري يبلغ 21.1 مليار درهم[214].

وفي ظل هذه الوضعية، من الواضح أن تراجع الأسطول الوطني كان له انعكاسات سلبية على اقتصاد بلادنا، سيما على مستوى ميزان الأداءات. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على سيادة البلاد في المجال البحري. والجدير بالذكر أن الحاجة إلى الأسطول الوطني قد برزت بشكل جلي خلال الأزمة الناجمة عن كوفيد-19 مع ما كان لها من تداعيات تجلت على وجه الخصوص في شل حركة المبادلات البحرية. وفي هذا الصدد، جاء الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء كإشارة قوية إلى وعي بلادنا بالدور الاستراتيجي الذي يضطلع به بناء أسطول تجاري وطني قوي وتنافسي، وهي نقطة تحول مقارنة بالسياسات السابقة.

2.1. سياسات وتدابير عمومية ذات تأثيرٍ محدودٍ على تنمية القطاع

سعياً إلى النهوض بالصناعة الوطنية للسفن، أطلق القطاع الحكومي المكلف بالتجهيز سنة 2016 «المخطط المديري لتطوير البنيات التحتية المينائية الخاصة بأنشطة صناعة السفن في أفق 2030». ويهدف هذا المخطط إلى تأهيل البنيات التحتية الحالية وتطوير بنيات تحتية جديدة، وقد رصد له غلاف مالي يقدر في أفق 2030 بـ 4.5 مليار درهم، سيتم تمويلها من طرف الدولة والسلطات المينائية وكذا في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتشمل المحاور الاستراتيجية لهذا المخطط إصلاح السفن وصيانتها، والنهوض بقطاع بناء السفن على الصعيد الإقليمي، وتطوير أنشطة تفكيك السفن وصناعة المنصات البحرية الصغيرة، وكذا أجزاء المنصات البحرية الكبيرة الموجهة للتصدير نحو السوق الإفريقية.

مؤطر رقم 6: الأهداف الاستراتيجية للمخطط المديري لتطوير البنيات التحتية المينائية الخاصة بأنشطة صناعة السفن في أفق 2030

- إصلاح الأسطول الوطني وصيانته محليا، واستقطاب جزء من سوق إصلاح السفن الإقليمية والدولية (سفن الصيد والخدمات القادمة من منطقة غرب إفريقيا وسفن الشحن العاملة في المنطقة التنافسية للمغرب)؛
- جعل المغرب قطبا مرجعيا إقليميا لبناء السفن التي لا يتجاوز طولها 120 مترا (سفن الصيد والخدمات المينائية والسفن العسكرية الصغيرة بالنسبة للمغرب ومنطقة غرب إفريقيا، وسفن الأنشطة الترفيهية الوطنية الصغيرة وسفن الشحن الوطنية والدولية)؛
- تطوير صناعة مستدامة لأنشطة تفكيك السفن (السفن ذات الحمولة الصغيرة والمتوسطة، سواء منها الوطنية أو القادمة من منطقة غرب إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا الشمالية)؛
- تنمية صناعة المنصات البحرية الصغيرة وكذا أجزاء المنصات البحرية الكبيرة الموجهة للتصدير نحو السوق الإفريقية (منصات صغيرة وأجزاء منصات بحرية مخصصة للحفر في المياه الضحلة والعميقة).

وعلاوة على ذلك، سيتم إنشاء أحواض جديدة لبناء السفن أو تجديدها في العديد من الموانئ الرئيسية للمملكة، لاسيما بالجرف الأصفر وآسفي والناظور غرب المتوسط والقنيطرة الأطلسي والداخلة الأطلسي، على أن يتخصص كل ميناء من هذه الموانئ في أنشطة محددة من منظومة صناعة السفن.

213 – المصدر نفسه.

214 – جلسة إنصات عقدت مع مديرية الموانئ والملك العمومي البحري بتاريخ 4 دجنبر 2023.

مؤطر رقم 7: تطوير البنيات التحتية المينائية الموجهة لصناعة السفن

- الجرف الأصفر: تطوير بنيات تحتية جديدة لتفكيك السفن وبناء منصات بحرية؛
- آسفي: سيكون حوض بناء السفن في آسفي بمثابة قطب لبناء السفن متخصصٍ في بناء المنصات البحرية على المستوى الوطني. وقد تم تفويت رخصة استغلاله لفاعل من القطاع الخاص يتولى حاليا مسؤولية تطوير هذا الحوض.
- الناظور غرب المتوسط والقنيطرة الأطلسي: توفير بنيات تحتية جديدة لتطوير الأنشطة الأربعة (إصلاح السفن وبناؤها وتفكيكها وبناء المنصات البحرية). وبالنسبة للميناء الجديد للناظور غرب المتوسط، فهو حاليا في طور الإنجاز ومن المتوقع أن يتم الشروع في استغلاله في 2025. أما ميناء القنيطرة الأطلسي فلا يزال يتنظر تعبئة الموارد اللازمة لتمويله. وسيتم تطوير أحواض بناء السفن في هاذين الميناءين حسب الفرص التي ستتاح مستقبلا بشأنهما.
- الداخلة الأطلسي: تطوير بنيات تحتية جديدة لإصلاح السفن وصيانتها وبنائها.

وتتمثل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من قبل السلطات العمومية من تنفيذ المخطط المتعلق بصناعة السفن على التشغيل وعلى الناتج الداخلي الإجمالي في ما يلي:

الجدول 1: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة من لدن السلطات العمومية بشأن مخطط صناعة السفن

	إصلاح وصيانة السفن	بناء السفن	تفكيك السفن	بناء المنصات البحرية	المجموع
مناصب الشغل المباشرة	2300–1660	3400–2400	1800–1200	430–300	7930–5500
الناتج الداخلي الإجمالي (بملايين الدراهم)	780–550	1350–900		160–110	2270–1550

المصدر: المخطط المديري لتطوير البنيات التحتية المينائية الخاصة بأنشطة صناعة السفن في أفق 2030

وبالموازاة مع ذلك، تم توقيع عقد لتطوير أداء[215] قطاع صناعة السفن بين القطاعات الحكومية المكلفة بالتجهيز والاقتصاد والمالية والصناعة والتجارة وجامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والإلكتروميكانيكية، التي تنضوي في إطارها الجمعية المهنية لبناء وإصلاح السفن.

ويحدد هذا العقد التزامات الأطراف المعنية من أجل تطوير منظومة «صناعة السفن» في أفق سنة 2030، والتي يمكن أن نذكر من بينها: تأهيل البنيات التحتية الحالية وتطوير بنيات تحتية جديدة؛ تطوير المهارات في المهن المتخصصة؛ وضع إطار قانوني ومعياري لتطوير القطاع؛ اعتماد آلياتٍ للتمويل؛ ملاءمة الإطار الجبائي لمواكبة مسار تطور قطاع صناعة السفن؛ تطوير فرص الولوج إلى الأسواق والترويج لعرض المغرب؛ وأخيرا، المساهمة في خلق الثروة وتحسين الميزان التجاري[216].

215 – عقد لتطوير أداء قطاع صناعة السفن، يونيو 2017.

216 – على صعيد الأهداف الكمية لتطوير القطاع، يهدف عقد تطوير الأداء إلى تحقيق رقم معاملات يتراوح بين 5.2 و7.6 مليار درهم، وقيمة مضافة تتراوح بين 1.6 و2.3 مليار درهم لمجموع أنشطة قطاع صناعة السفن، وتحسين الميزان التجاري بما بين 2 و2.5 مليار درهم.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستثمارات الهامة التي تمت تعبئتها في مجال البنيات التحتية، فإن التقدم المحرز في قطاع صناعة السفن يبقى دون مستوى التطلعات، كما يؤشر على ذلك تدني حصة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الإجمالي وفي القيمة المضافة الصناعية. ومن ناحية أخرى، فإن المبادرات المتعلقة بالجوانب الأخرى من غير البنيات التحتية التي تهم العرض والطلب، والتي لا تقل أهمية من أجل النهوض بصناعة السفن، لا تزال غير كافية. وفي هذا الصدد، يواجه هذا القطاع صعوبات، لاسيما في استقطاب المستثمرين الخواص. ويتجلى ذلك من خلال الصعوبات التي تواجهها عملية منح امتياز استغلال حوض صناعة السفن بميناء الدار البيضاء، وضعف جاذبية بنك المشاريع الذي وضعه القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة سنة 2020 في إطار سياسة استبدال الواردات، والذي تضمن لائحةً من المشاريع المتعلقة بعدة أنشطة تندرج في إطار صناعة السفن[217]. ولم يمكّن هذا البرنامج من إنجاز سوى مشروعين اثنين[218]، وهما توسيع حوض بناء السفن سوس ماسة بأكادير، الذي ينتج سفن صيد يقل طولها عن 30 مترا، وتوقيع اتفاقية استثمار مع أحد الفاعلين الصناعيين في ميناء سيدي إفني في 2023.

أما بخصوص برنامج إبحار، في نسختيْه، والذي استهدف تحفيز الطلب الموجه إلى قطاع صناعة السفن على مستوى قوارب الصيد، فإن النتائج لم تكن مُرضية بالقدر الكافي جراء العديد من مَواطن القصور التي اعترت هذا البرنامج (انظر المؤطر أدناه).

مؤطر رقم 8: برنامجا «إبحار 1» و«إبحار 2» (2008-2016)، أو الفرصة الضائعة للنهوض بقطاع صناعة السفن من خلال تحديث أسطول الصيد البحري الوطني

أطلق القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة والصيد البحري برنامج إبحار سنة 2008 بهدف تشجيع مهنيي الصيد البحري على تحديث قواربهم. وتضمن هذا البرنامج استثماراً[219] بلغ 5 ملايير درهم، منها مليار درهم من ميزانية الدولة. ومن بين مكونات برنامج «إبحار»، برنامج «سفينة»[220] الذي يهدف إلى تشجيع الفاعلين في قطاع الصيد البحري على تعويض السفن المهترئة بسفن مصممة بمواد عالية الأداء كالصلب والبوليستير والألياف الزجاجية، من خلال: دعم مالي من الدولة بنسبة 30 في المائة من مبلغ الاستثمار، وقرض مدعوم ومضمون من قبل الدولة يصل إلى 60 في المائة ومساهمة ذاتية لا تقل عن 10 في المائة.

وسجل البرنامج في نسختيه الأولى والثانية انخراطاً ضعيفاً من قبل الفاعلين في مجال الصيد البحري، وذلك على الرغم من مراجعته من قبل القطاع الحكومي المكلف بالفلاحة والصيد البحري بالتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالاقتصاد والمالية، إذ لم يتجاوز متوسط عدد المستفيدين سنويا 17 فاعلا بين سنتي 2009 و2012 قبل أن يرتفع إلى 182 مستفيدا سنويا ما بين 2013 و2018 بعد توقف العمل بالبرنامج لعدة مرات[221].

وقد أكد الفاعلون في مجال الصيد البحري الذين جرى الإنصات إليهم[222] من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أهم الإكراهات التي واجهت هذا البرنامج تتجلى في بطء المساطر والطابع المعقد لتكوين ملف المشاركة الذي تطلبه الإدارة من أجل الاستفادة من الدعم. كما ساهم إحجام الأبناك عن تمويل مشاريع تحديث السفن، في ظل المخاطر التي تواجه قطاع الصيد البحري، في عدم تحقيق هذا البرنامج لأهدافه المعلنة، وذلك حسب جلسات الإنصات التي عقدت مع الفاعلين في القطاع[223].

217 – مشاريع إصلاح السفن، وتفكيك السفن وبناء سفن الصيد، وسفن الخدمات (سفن إزالة تلوث مياه البحر، وقوارب الإرشاد والسفن المخصصة لتربية المحار والفطريات) وسفن الأنشطة الترفيهية الصغيرة والخدمات الخاصة.

218 – جلسة الإنصات التي عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة بتاريخ 20 نونبر 2023.

219 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، مخطط «أليوتيس» للسنوات 2016-2010، الصفحة 173.

220 – برنامج «إبحار»، القطاع الحكومي المكلف بالصيد البحري.

221 – التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، مخطط «أليوتيس» للسنوات 2016-2010، الصفحة 195.

222 – جلسة إنصات عقدت مع فاعلين في قطاع صناعة السفن (13 نونبر 2023) ومع الكنفدرالية المغربية للصيد الساحلي (30 نونبر 2023).

223 – جلسة إنصات عقدت مع فاعلين في قطاع صناعة السفن (شركة « Ecosynergie Boats»- حوض بناء السفن بأكادير (13 نونبر 2023) ومع كتلة الصناعة البحرية بالمغرب (Cluster Industrie Navale du Maroc) (21 نونبر 2023)

ويلاحَظ أن المقاربة المعتمدة حاليا من قبل السلطات العمومية من أجل تطوير صناعة السفن ترتكز بالأساس على عرض البنيات التحتية. وعلى الرغم من أن هذه البنيات تعتبر عنصراً أساسياً، إلا أنها ليست كافية لضمان بروز صناعة تنافسية للسفن بالمغرب. وفي هذا الصدد، هناك شروط أخرى لا تقل أهمية ينبغي توفيرها، من أجل تطوير هذا القطاع، سواء على مستوى العرض أو استقطاب المستثمرين (التحفيزات، التمويل، الإطار الجبائي، مناخ الأعمال، وغير ذلك) أو على مستوى الطلب (انظر المؤطر الخاص بمحدودية برنامج «إبحار»).

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن إنشاء «كتلة الصناعة البحرية بالمغرب» في 2023 يفتح آفاقاً واعدة أمام تطوير هذا القطاع. وفي هذا الصدد، تنتهج هذه الكتلة في سعيها إلى تطوير القطاع مقاربة منظوماتية مندمجة وأوسع نطاقاً، لا تقتصر على البنيات التحتية، بل تتناول مختلف الجوانب الأساسية الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع، إن على مستوى الإطار القانوني، أو الرأسمال البشري، أو البحث والتطوير، أو الترويج، أو غير ذلك.

مؤطر رقم 9: كتلة الصناعة البحرية بالمغرب (Cluster Industrie Navale du Maroc)

كتلة الصناعة البحرية بالمغرب جمعية مهنية تم إنشاؤها في ماي 2023 بهدف توحيد جهود مختلف الفاعلين من القطاعين الخاص والعام في المنظومة البحرية والمينائية والصناعية من أجل تطوير صناعة السفن. وتضم الكتلة في عضويتها مجهزي سفن الصيد البحري والسفن التجارية، ومقاولات الخدمات الصغيرة والمتوسطة، والفاعلين الصناعيين في قطاع صناعة السفن، والجامعات ومراكز التكوين، والمقاولات الناشئة، والحاضنات. وتتشكل الكتلة من نواة صلبة من المقاولات من جهتي الدار البيضاء – سطات (ميناء الدار البيضاء) وسوس – ماسة (أكادير) وتعتزم توسيع أنشطتها لتشمل الجهات التسع التي تمتلك واجهة بحرية وتتوفر على بنيات تحتية مينائية تحتضن أنشطة بناء السفن وإصلاحها وتفكيكها. كما يتوخى هذا التكتل المساهمة في وضع إطار قانوني ملائم، وتطوير الكفاءات، وتعزيز العرض الوطني في مجال صناعة السفن، ومواكبة المقاولات الناشئة، وبروز مشاريع البحث والتطوير في هذا المجال.

3.1. عوامل متعددة تحول دون تطوير القطاع

على الرغم من المبادرات التي جرى اتخاذها في هذا القطاع، على غرار المخطط المديري لصناعة السفن وبنك المشاريع الذي وضعه القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة، وكذا برنامج «إبحار»، الذي وُضع لتحفيز الطلب، لا يزال القطاع يواجه جملة من التحديات المتراكمة والتي تحول دون تطوير هذا النشاط على المستوى الوطني. وتشمل هذه التحديات على وجه الخصوص:

- **على المستوى المؤسساتي والحكامة: تعدد المتدخلين وغياب استراتيجية عمومية مندمجة تشرك مختلف الفاعلين المتدخلين في المنظومة**

تشمل منظومة صناعة السفن بالمغرب، التي تتسم بطابعها المعقد للغاية، عدة فاعلين مؤسساتيين، كالقطاع الحكومي المكلف بالتجهيز، وقطاعات الصناعة والصيد البحري، والنقل، والسلطة المينائية (الوكالة الوطنية للموانئ). ويتدخل كل فاعل من هؤلاء الفاعلين داخل نطاق معين، دون أن يكون هناك في الغالب تبادل للمعلومات والتقائية وتنسيق في إطار استراتيجية وطنية مندمجة. ومن ثم، فإن هذا الطابع المجزَّأ يخلق بيئة معقدة وغير واضحة المعالم أمام الفاعلين والمستثمرين في هذا القطاع.

وقد تمت الإشارة بشكل دقيق إلى هذا التشخيص في تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2022-2023[224]، حيث أشار هذا التقرير إلى غياب استراتيجية لإدارة البنيات التحتية المينائية، وكذا عدم وجود قاعدة معطيات للبنيات التحتية القابلة للتفويت، الأمر الذي يعيق وضع مخططات لإدارة الملك العمومي بالموانئ، مصحوبة بالتخطيط المستقبلي لعمليات منح عقود الامتياز. كما سجل التقرير ضعف انخراط الجهات والتتبع غير الكافي لعمليات

224 – تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2022-2023، نونبر 2023، الصفحة 224.

منح عقود امتياز استغلال المنشآت المينائية. واعتباراً لمواطن القصور هذه، شدد المجلس الأعلى للحسابات على استعجالية بلورة رؤية شاملة ينخرط فيها جميع الفاعلين وتعزيز آليات الحكامة من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة لقطاع الموانئ.

- **على مستوى الوعاء العقاري والبنيات التحتية للاستقبال: بنيات تحتية مُكَلِّفَة مع استغلال دون المستوى الأمثل وحالاتُ تجاوزٍ للطاقة الاستيعابية**

تتطلب صناعة السفن توفر أحواض بناء سفن مجهزة بشكل جيد بالمنشآت والبنيات التحتية المتخصصة. ويشمل ذلك البنيات التحتية للتجفيف وإعادة المراكب إلى الماء، وتجهيز الأرصفة، ومناطق التجميع، وورشات الإصلاح والتصنيع المسبق، وغير ذلك.

ويشكل توفر الوعاء العقاري الملائم عاملاً رئيسياً في تطوير صناعة السفن. ومع ذلك، فإن حوض بناء السفن في الدار البيضاء، الممتد على مساحة 24 هكتارا، لا يزال منذ عدة سنوات غير مستغل في غياب عقد امتياز الاستغلال. في المقابل، فإن أحواضاً لبناء السفن كحوضيْ أكادير وطانطان تبقى عاجزة عن استقبال الطلبات الهامة الواردة عليها في ظل محدودية طاقتها الاستيعابية، وهو ما ينعكس سلبا على أنشطة إصلاح السفن وبنائها. وفي هذا الصدد، أكد الفاعلون في قطاعيْ صناعة السفن والصيد البحري الذين جرى الإنصات إليهم في إطار إعداد هذا الموضوع الخاص[225] هذا التشخيص. في ظل هذه الظروف، وبسبب طول آجال الانتظار، غالبًا ما يلجأ أرباب المراكب، خاصة قوارب الصيد المصنوعة من الصلب، إلى خدمات أحواض بناء السفن الأوروبية، سيما الإسبانية، لكونها أكثر تفاعلاً مع طلباتهم وتقدم خدمات ذات جودة أفضل[226].

وعلاوة على ذلك، سجل القطاع الحكومي المكلف بالصناعة أن بعض المقاولات تعمد، عند توقف أنشطة إصلاح السفن أو بنائها على مستوى الموانئ، إلى استغلال فضاءات الموانئ للقيام بأنشطة أخرى لا ترتبط مباشرة بقطاع صناعة السفن. ولا تتيح هذه الوضعية الاستغلال الأمثل للبنيات التحتية الخاصة بهذا القطاع.

- **على المستوى القانوني وآليات الدعم والإطار الجبائي: إطار غير ملائم**

على مستوى الإطار القانوني والجبائي وآليات الدعم، تواجه صناعة السفن بالمغرب العديد من التحديات ذات الطابع البنيوي التي تحد من تطورها، ذلك أن المقتضيات والإجراءات المعمول بها تبقى دون الاستجابة على النحو الأمثل للحاجيات الحالية للقطاع:

- بعض النصوص المنظمة للقطاع، بما فيها مدونة التجارة البحرية التي يعود تاريخ صدورها إلى سنة 1919، أصبحت متقادمة وتقتضي مراجعتها حتى تواكب التغيرات الأخيرة التي تشهدها صناعة السفن والأنشطة البحرية بشكل عام.
- بعض الإجراءات الجبائية التحفيزية لا تتلاءم مع أهداف تطوير قطاع بناء السفن على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، يمنح الإجراء المتعلق بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند اقتناء السفن من الخارج، أفضلية للاستيراد، في حين تخضع المدخلات المستعملة في صناعة السفن الوطنية للضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الواردات.
- غياب دفتر تحملات يدمج البعد البيئي في ضبط نشاط تفكيك السفن بالمغرب، سيما أن بلادنا لم تصدِّق بعد على اتفاقية هونغ كونغ ذات الصلة.

225 –جلسة إنصات عقدت مع فاعلين صناعيين في القطاع يزاولون نشاطهم بحوض بناء السفن بأكادير (13 نونبر 2023) والكنفدرالية المغربية للصيد الساحلي (30 نونبر 2023).

226 – المصدر نفسه.

- أنظمة عقود الامتياز والاستغلال المؤقت المعتمدة حاليا والتي تدبرها الوكالة الوطنية للموانئ طبقاً لمقتضيات القانون رقم 15.02[227]، تعتريها العديد من أوجه المحدودية التي تحد من جاذبية قطاع صناعة السفن لدى المستثمرين. وقد أكد الفاعلون في مجال صناعة السفن الذين جرى الإنصات إليهم أن بعض بنود دفتر التحملات، سيما المدة المطبقة على عقود الامتياز/ احتلال الملك العمومي المينائي، لا تتيح للفاعلين في هذا القطاع استرداد تكاليف استثماراتهم الضخمة في مجال البنيات التحتية[228]. ويتجلى ضعف جاذبية هذا القطاع على سبيل المثال في حوض بناء السفن بالدار البيضاء الذي لم يتم منح امتياز استغلاله لأي فاعل منذ 2019، علماً أن كلفته بلغت 2.7 مليار درهم. وهذا ما حدا بالوكالة الوطنية للموانئ، بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، إلى دراسة إمكانية إحداث بنية تتولى استغلال حوض بناء السفن بالدار البيضاء. ومع ذلك، يبقى هذا الخيار محلَّ نقاش، إذ أن تدبير أحواض بناء السفن يقتضي اعتماد مقاربة خاصة تختلف عن تدبير الخدمات المينائية الأخرى، وذلك نظراً للصبغة الصناعية لهذا النشاط وخصوصياته[229].

وفضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قطاع صناعة السفن لم يستفد، منذ ميثاق الاستثمار لسنة 1995، من نظام تحفيزات خاص يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع. ومؤخراً فقط مع دخول الميثاق الجديد للاستثمار حيز التنفيذ (دجنبر 2022)، تم تصنيف قطاع صناعة السفن ضمن مهن المستقبل والأنشطة التي يمكن أن تكون موضوع استراتيجية للارتقاء بالمستوى[230] المؤهلة للحصول على الدعم العمومي في إطار منحٍ خاصة.

- **على مستوى التمويل: غياب صيغ تمويلية تلائم مخاطر الاستثمار في القطاع**

يواجه قطاع صناعة السفن، الذي يتطلب تعبئة استثمارات ضخمة ويتسم بكونه نشاطاً حيث ترتفع درجة المخاطر الناجمة عن العديد من العوامل الظرفية والبنيوية، صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، وهو ما تم الوقوف عليه خلال جلسات الإنصات التي عقدت مع الفاعلين في مجال صناعة السفن بالمغرب[231]. وعلاوة على ذلك، لا تتيح الآليات التحفيزية المعتمدة حاليا صيغاً تمويلية تلائم خصوصيات القطاع.

- **على مستوى التكوين: رغم وجود التقائية مع قطاعات أخرى على مستوى بعض المهن، يعاني قطاع صناعة السفن من خصاص ملموس في الموارد البشرية المؤهَّلة في العديد من التخصصات**

يعاني قطاع صناعة السفن بالمغرب، الذي يضم العديد من المهن[232] (انظر الجدول الوارد بعده)، من خصاص في برامج التكوين المتخصص. وتركز برامج التكوين حاليا على عدد محدود من المهن[233] كالميكانيكيين والصفّارين الصناعيين. وعلى الرغم من أن قطاع صناعة السفن يمكن أن يستفيد من بعض الكفاءات التي تلقت تكوينها في مدارس الهندسة ومعاهد التكوين المتعلقة بتخصصات مثل السيارات والطيران والبناء والأشغال العمومية، فإنه من المهم تنويع برامج التكوين وتكثيفها. ومن خلال تعزيز برامج التكوين وترصيد الكفاءات الموجودة، سيما في مجالات التصميم، والتصنيع، وهندسة المواد والهياكل، والهندسة الكهربائية والإلكترونية، فإن بإمكان بلادنا التموقع بشكل أفضل داخل السوق الإقليمية لصناعة السفن.

227 – القانون رقم 15.02 المتعلق بالموانئ وبإحداث الوكالة الوطنية للموانئ وشركة استغلال الموانئ.

228 – جلسة الإنصات التي عقدت مع جامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والإلكتروميكانيكية في شخص الرئيس المدير العام للأحواض والأوراش بالمغرب بتاريخ 16 يناير 2024.

229 – المصدر نفسه.

230 – قرار رئيس الحكومة رقم 3.12.23 صادر في 8 شعبان 1444 (فاتح مارس 2023) بتطبيق أحكام المادتين الأولى والسابعة من المرسوم رقم 2.23.1 الصادر في 25 من رجب 1444 (16 فبراير 2023) المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

231 – جلسة إنصات عقدت مع فاعلين في قطاع صناعة السفن (شركة « Ecosynergie Boats») بحوض بناء السفن بأكادير (13 نونبر 2023) ومع كتلة الصناعة البحرية بالمغرب (Cluster Industrie Navale du Maroc) (21 نونبر 2023)

232 - https://www.francetravail.fr/actualites/le-dossier/industrie/chantiers-navals/chantiers-navals--une-palette-de.html

233 – جلسة الإنصات التي عقدت مع القطاع الحكومي المكلف بالصناعة والتجارة بتاريخ 20 نونبر 2023.

الجدول 2: المهن المندرجة ضمن قطاع صناعة السفن

البناء والإصلاح	الصيانة، اللوجستيك، عمليات الشراء	التسويق، المبيعات	مهام الدعم	التصميم والبحث والتطوير
- مسؤول الحمولات (Appareilleur) - صفَّار (Chaudronnier) - مصلح هياكل (tôlier) - عامل في وضع الركائز المعدنية - رئيس فريق - نجار - كهربائي - مختص في الكهرباء الميكانيكية - مختص في الأجهزة الإلكترونية - مختص في أجهزة التبريد - صباغ - مختص في صباغة هياكل السفن - رصَّاص - مختص في أجهزة التسخين المسبق - نقل وتحريك المعدات (مختص في تركيب الموكيت، التجهيز بالعتاد،...) - مكلف بالآلات/ مكلف بالأتمتة - ميكانيكي بحري (القيادة، محركات الديزل)/ مكلف بالتجهيزات المائية) - عامل متعدد الاختصاصات - لحام - مكلف بعمليات التغليف وتركيب الصفائح (stratifieur) - معالجة الأرضيات (صباغ، مركب آلات العزل عن الحرارة (calorifugeur)، مكلف بعمليات التغليف وتركيب الصفائح) - تقني متخصص في التلحيم - عامل خِراطة (Tourneur)– نقاب حديد (fraiseur) - عامل معد للأنابيب - مكلف بعمليات التقطيع والتشكيل (Usineur)، - نقاب حديد (fraiseur) - تكييف، تبريد، تهوية (HVAC)	- مكلف بعمليات الشراء - سائق رافعات - مشغل رافعات - مكلف باللوجستيك - مكلف بالمخازن/ سائق رافعات - تقني مكلف بتنظيم العمليات - تقني صيانة - مسؤول الصيانة - التموين - الجودة/ النظافة/ الأمن/ البيئة (QHSE) - مهندس مسؤول عن الجودة - تقني مسؤول عن الجودة - منشط مسؤول عن الجودة/ النظافة/ الأمن/ البيئة (QHSE) - مسؤول الأداء الصناعي - مسؤول تدبير المخاطر	- مكلف بالأعمال - مندوب مبيعات - مساعد مندوب مبيعات - مندوب مبيعات - مكلف بالجوانب التقنية - مكلف ببيانات الأثمان - مكلف بدراسات التسويق	- المهام الإدارية والتدبير - الموارد البشرية - المحاسبة والشؤون المالية - الإعلاميات - الشؤون القانونية	- مهندس بحري - مكلف بالدراسات - رئيس مشروع الهندسة - رسام- مصمِّم / تقني مكتب الدراسات - مهندس كهربائي (تقني كهربائي، تقني في الميكانيك والكهرباء،...) - مهندس متخصص (الميكانيك، الآلات الدوارة، التدفئة والتهوية والتكييف (HVAC)، مهندس الصوت،...) - مهندس إنشاءات (الحسابات، البناء،...) - مكلف بإعداد الأساليب - مسؤول عن الأساليب الصناعية

المصدر: France Travail

وفي هذا الصدد، ينبغي بذل جهود كبرى لتجاوز أوجه القصور التي تعتري هذا القطاع حاليا. وهكذا، لا توفر مدارس ومراكز التكوين المغربية بعْد التكوين في العديد من التخصصات، مثل هندسة صناعة السفن، وتصميم هياكل السفن، وإدارة وتدبير أحواض بناء السفن. وفضلاً عن ذلك، هناك مهن أخرى كالتلحيم لا تتطلب فحسب تكوينا خاصاً أو برامج إعادة توجيه المسار المهني للعاملين في مجال التلحيم في قطاعات أخرى، بل تتطلب أيضاً مصادقة على أساس معايير دولية مضبوطة.

ومن ناحية أخرى، أكد مهنيو القطاع خلال جلسات الإنصات التي عقدت معهم أن القطاع يعاني من خصاص حقيقي في اليد العاملة المؤهلة في بعض التخصصات بسبب استقطاب التقنيين والمهندسين المغاربة من قبل أحواض بناء السفن الكندية والأوروبية. وفضلاً عن هذا، فإن التكوينات المتوفرة على المستوى الوطني لا تتيح التكوين المنتظم في جميع التخصصات اللازمة، مما يفاقم الخصاص المسجل في اليد العاملة المؤهلة التي يعد دورها أساسيا في قطاع صناعة السفن.

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى مؤخراً اعتماد عدد من التكوينات الجديدة، رغم أنها لا تغطي جميع المهن المرتبطة بالقطاع. وفي هذا الصدد، أحدثت مدن المهن والكفاءات برامج للتكوين الأساسي والتأهيلي في تخصصات كالطاقة المائية الصناعية وميكانيك الديزل والصباغة الصناعية والتهيئة الداخلية للسفن. وفي السياق ذاته، تم إحداث شعبة جديدة على مستوى المعهد العالي للدراسات البحرية[234] لتكوين مهندسين مؤهلين للعمل في أحواض بناء السفن ومكاتب الدراسات والمراقبة وفي جميع المهن المتعلقة بصيانة السفن وإصلاحها، علماً أن الدفعة الأولى من هذه الشعبة ستتخرج في 2024.

- **على مستوى عوامل التنافسية والتطورات الدورية للطلب: عوامل متعددة يمكن أن تؤثر سلبا على تنافسية عرض المغرب في هذا القطاع واستدامته**

يواجه قطاع بناء السفن وإصلاحها بالمغرب العديد من التحديات التي تؤثر على تنافسيته في السوق الدولية. ومن بين هذه التحديات تقلبات أسعار المواد الأساسية على الصعيد الدولي، سيما الصُّلب، الذي يعتبر من المدخلات التي يتم استيرادها بشكل حصري من قبل الفاعلين الوطنيين. ويثير إنشاء صناعة محلية للصلب موجهة لصناعة السفن تساؤلات بشأن مدى استدامتها الاقتصادية، لاسيما ما يتعلق بإمكانية بلوغ المستوى اللازم من الإنتاج لتحقيق المردودية والتنافسية في الأسعار مقارنة بالصُّلب المستورد.

وبالنسبة لخدمات الإصلاح التي تقوم بها أحواض بناء السفن المغربية، فإنها تفتقر للتنافسية الكافية من حيث الجودة والآجال، مقارنة بمنافسيها في كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وحتى هولندا. ويُعزى هذا الوضع إلى عدة عوامل، منها ما يتعلق بالبنيات التحتية غير الكافية، مما يتسبب في حالات الاكتظاظ وتأخير آجال الإصلاح، والخصاص في اليد العاملة المؤهلة، ونقص المعدات والمواد والمُدخلات اللازمة لإنجاز عمليات إصلاح فعالة. وتبعاً لذلك، فإن أحواض بناء السفن الوطنية تفقد باستمرار حصصاً في السوق المتعلقة بخدمات إصلاح السفن وبنائها لفائدة المنافسين الأوروبيين.

ينضاف إلى هذه العناصر الطابع الدوري الذي يتسم به الطلب العالمي الموجه للقطاع، والذي يمر بمراحل متقلبة بين فائض في العرض وطلب مفرط. ولا شك أن هذه التقلبات تؤثر بشكل كبير على الطلبيات التي يتلقاها الفاعلون في هذا القطاع.

234 – يقوم المعهد العالي للدراسات البحرية بتكوين ضباط الملاحة التجارية في مجال النقل البحري والموانئ واللوجيستيك والأنشطة ذات الصلة، وهو مؤسسة تابعة لوزارة النقل واللوجيستيك.

4.1. الكلفة الاقتصادية ومكامن القصور التي يتعين تجاوزها بفعل غياب صناعةِ سفنٍ تنافسية

تنجم عن غياب صناعة سفن قوية وتنافسية بالمغرب العديد من مكامن القصور التي يتعين على الاقتصاد الوطني تجاوزها، والتي تتمثل في التأثير السلبي على الميزان التجاري والموجودات الخارجية، والارتهان التكنولوجي القوي بالخارج في مجال بناء السفن وإصلاحها، ومشاكل تنافسية العرض الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن غياب حجم كافٍ من النشاط يؤثر على القدرة على الاحتفاظ برأسمال بشري مؤهل وعلى تطوير الكفاءات المحلية في هذا القطاع.

ويظل المغرب مرتهناً بشكل كبير بالخارج في اقتناء السفن وغيرها من المنتجات ذات الصلة، حيث أنفق أزيد من 14 مليار درهم على واردات السفن خلال الفترة 2002-2022 (ما عدا السفن العسكرية والمعدات البحرية). وبالنسبة للواردات في مجال السفن العسكرية، وعلى الرغم من غياب إحصائيات شاملة حول هذا القطاع، فإن مؤشر نقل الأسلحة الذي نشرته قاعدة بيانات نقل الأسلحة (SIPRI Arms Transfers Database)[235] يشير إلى الصبغة غير المنتظمة ولكن المهمة في بعض الفترات لحجم واردات المغرب في هذا المجال. وإجمالا، تساهم نفقات العملة الصعبة نتيجة استيراد السفن في مفاقمة العجز المسجل بسبب ضعف تموقع بلادنا في أنشطة إصلاح السفن، كما تسهم في عجز الميزان الخارجي لخدمات النقل البحري البالغ 21.1 مليار درهم[236]. ويعاني المغرب في هذا المجال من ارتهان كبير بمُجهزي السفن الأجانب ويظل تحت رحمة تقلبات الأسعار.

ومن هذا المنطلق، وإذا تمكن المغرب، من خلال صناعة تنافسية للسفن، من تلبية نسبة من الطلب الداخلي على السفن والمنتجات ذات الصلة في بعض القطاعات، سيما قوارب الصيد المصنوعة من الصلب أو البوليستر وسفن نقل المسافرين أو البضائع وناقلات النفط وكذا في مجال إصلاح السفن وصيانتها، فإن ذلك من شأنه أن يقلص من درجة ارتهانه بالخارج وما يستتبع ذلك من خروج للعملة الصعبة، وأن يحفز خلق القيمة المضافة وإحداث مناصب الشغل على الصعيد المحلي.

الرسم البياني رقم 18: واردات المغرب من السفن والمنتجات ذات الصلة حسب نوعها

(بـ 1000 دولار أمريكي، الحصيلة التراكمية للفترة 2002-2022)

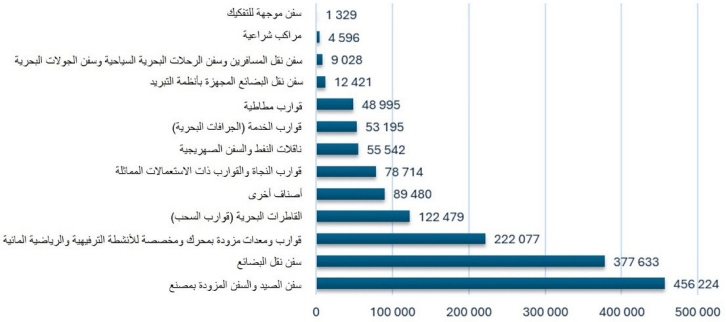

المصدر: قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS)

235 - Stockholm international peace research institute

236 – جلسة الإنصات التي عقدت مع مديرية الملاحة التجارية بوزارة النقل واللوجستيك بتاريخ 4 دجنبر 2023.

الرسم البياني رقم 19: مؤشر نقل الأسلحة نحو المغرب

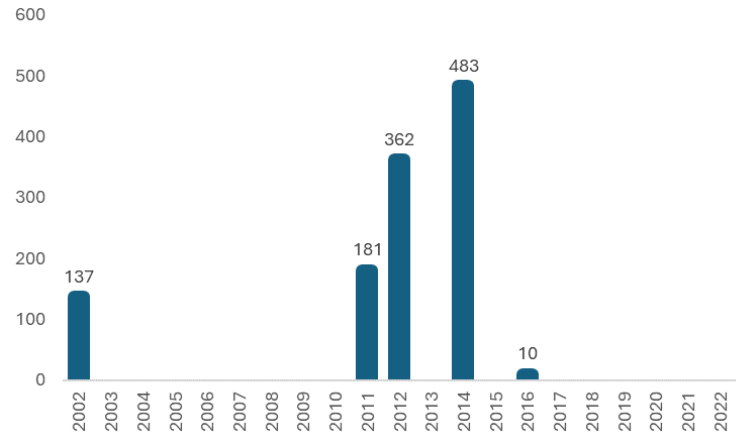

المصدر: قاعدة معطيات نقل الأسلحة (SIPRI)

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى محدودية السوق الوطنية، فإن أكبر إمكانية للنمو بالنسبة للمغرب تكمن في الحصول على حصص في السوق الدولية، سيما على مستوى الواجهة الأطلسية لإفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

وإذا ما اقتصرنا على واردات المنطقتين المذكورتين من السفن والمنتجات ذات الصلة (باستثناء المعدات البحرية والسفن الموجهة للتفكيك)[237]، فإن حجم واردات هذه السوق يقدر بنحو 11 مليار دولار أمريكي سنويا على مدى السنوات العشر الأخيرة، موزعة بين 2 مليار بالنسبة لسوق الواجهة الأطلسية لإفريقيا، و8.5 مليار بالنسبة لحوض البحر الأبيض المتوسط[238]. وإذا ما افترضنا أن المغرب نجح في رفع حصته في السوق على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط إلى 1.5 في المائة، وهو مستوى قريب من حصة إسبانيا وتركيا، وفي رفع حصته إلى 3 في المائة في سوق الواجهة الأطلسية لإفريقيا، فإن ذلك سيتيح تحقيق عائدات سنوية للتصدير(دون إدراج السفن العسكرية)، قد تصل في المتوسط إلى قرابة 200 مليون دولار أمريكي[239]. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تموقع المغرب في السوقين المشار إليهما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار نوع السفن المراد بناؤها ودرجة تعقيد كل فئة من المنتجات المعنية.

وبالإضافة إلى نشاط بناء السفن، تشمل الصناعة البحرية بمعناها الواسع العديد من المنتجات التي يمكن للمغرب أن يعمل من خلالها على الرفع من حصصه في السوق. ويتعلق الأمر بالمعدات المهنية للمراكب، كشباك الصيد، وسترات النجاة، وأطواق النجاة، ومعدات الملاحة كالتجهيزات الإلكترونية، وأجهزة الاتصالات الملاحية، والمعدات ذات الصلة بأنظمة الدفع كالمحركات الخارجية الصغيرة. وبالطبع، إذا اختار المغرب التموقع في هذا النوع من المنتجات التي تغطيها حاليا الواردات، فإن وتيرة هذا التموقع ستكون مشروطة بمستوى التعقيد التكنولوجي الذي يتطلبه كل نوع من هذه المنتجات.

237 – تجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات الخارجية لا تغطي كل النفقات ذات الصلة باستيراد السفن العسكرية.

238 – تم حساب هذه الأرقام استناداً إلى قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS).

239 – يتعلق الأمر هنا بحسابات تقريبية فقط تمت الاستعانة بها لإعطاء فكرة موجزة عن المكاسب التي يمكن للمغرب تحقيقها في مجال بناء السفن.

الجدول 3: حجم سوق البحر الأبيض المتوسط وبلدان الواجهة الأطلسية لإفريقيا (حسب واردات هاتين المنطقتين من المراكب والمنتجات ذات الصلة، دون احتساب السفن العسكرية)

نوع المراكب التي تم اقتناؤها حسب الوجهة[240]	حجم السوق (متوسط الواردات السنوية خلال الفترة 2012–2022، بـ 1000 دولار أمريكي)
جميع الأصناف غرب إفريقيا (1000 دولار أمريكي) حوض البحر الأبيض المتوسط (1000 دولار أمريكي)	2010400 8500000
سفن نقل الركاب والبضائع (البواخر السياحية، سفن الشحن، سفن الرحلات البحرية، السفن الصهريجية...) غرب إفريقيا (1000 دولار أمريكي) حوض البحر الأبيض المتوسط (1000 دولار أمريكي)	186651 4728334
سفن الصيد والسفن المزودة بمصنع غرب إفريقيا (1000 دولار أمريكي) حوض البحر الأبيض المتوسط (1000 دولار أمريكي)	26168 31953
جرافات بحرية وقوارب أخرى للخدمة ومنصات عائمة ومنصات مغمورة في الماء غرب إفريقيا (1000 دولار أمريكي) حوض البحر الأبيض المتوسط (1000 دولار أمريكي)	1600847 582195
عوامات مطاطية ومعدات أخرى عائمة غرب إفريقيا (1000 دولار أمريكي) حوض البحر الأبيض المتوسط (1000 دولار أمريكي)	39976 97041
قوارب القطر والدفع غرب إفريقيا (1000 دولار أمريكي) حوض البحر الأبيض المتوسط (1000 دولار أمريكي)	122920 258910
الأنشطة الترفيهية والرياضات المائية غرب إفريقيا (1000 دولار أمريكي) حوض البحر الأبيض المتوسط (1000 دولار أمريكي)	33824 2798408

المصدر: حسابات انطلاقاً من قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS)

240 - HS code 8901, 8902, 8903, 8904, 8905, 8907

الرسم البياني رقم 20: واردات المغرب من بعض المُعدات الخاصة بالمراكب (المعدل المسجل خلال الفترة 2012-2022، بالدرهم)

المصدر: مكتب الصرف

وبالإضافة إلى أنشطة بناء وتحويل السفن، ومعدات الملاحة، تعاني بلادنا من نقص كبير في نشاطي الإصلاح والصيانة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن معظم مجهزي السفن الذين يعملون في الموانئ الوطنية أو يمرون عبرها يفضلون إسناد عمليات صيانة سفنهم وإصلاحها إلى أحواض توجد خارج المغرب، سيما في إسبانيا[241]. أما بالنسبة لأنشطة الإصلاح والصيانة التي تتم بالموانئ الوطنية، فتَهُمُّ بالأساس قوارب ومراكب الصيد المصنوعة أساسا من الخشب.

ومن المؤكد أن هذا الوضع يشكل مكمن قصور يتعين تجاوزه، إلا أنه يشكل في الآن ذاته فرصة هامة يتعين اغتنامها. فمن خلال إرساء خدمات تنافسية وذات جودة لصيانة السفن وإصلاحها، يمكن للمغرب أن يحصل على حصة من هذا الطلب[242]. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أنه في السنة الواحدة، تتوقف أكثر من 6500 رحلة بحرية[243] عبر الموانئ الوطنية. ومن شأن الحصول على جزء من الطلب على عمليات إصلاح هذه السفن أن يوفر عائدات هامة للمغرب ويقلص مما ينتج عن ذلك من تدفق للعملة الصعبة خارج البلاد. وفضلا عن ذلك، فإن الزيادة المستمرة في متوسط عمر السفن التجارية (28 سنة في 2023[244])، وفي متوسط عمر قوارب الصيد (16 سنة[245])، توفر سوقًا كبيرة لأنشطة إصلاح السفن وصيانتها، هذا دون أن ننسى الفرص التي تتيحها سوق صيانة القطع البحرية العسكرية.

241 – جلسة إنصات عقدت مع كتلة الصناعة البحرية بالمغرب (Cluster Industrie Navale du Maroc) بتاريخ 21 نونبر 2023.

242 – المصدر نفسه.

243 – المصدر نفسه.

244 – قاعدة معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (CNUCED).

245 – FAO (2022) - L'état de la pêche en Méditerranée et mer Noire au titre de l'année 2022.

II. سوق صناعة السفن على الصعيد العالمي: هيمنة كبيرة للفاعلين الآسيويين وانخراط قوي للدول

1.2. سوق مُجزَّأة وتتسم بتركيز قوي

يتطلب التموقع في سوق صناعة السفن على الصعيدين الدولي أو الإقليمي معرفة عميقة ببنية هذه السوق، وطبيعة الفاعلين الرئيسيين داخلها، فضلاً عن مستوى المنافسة الذي يشهده كل قطاع. وقُدِّر حجم السوق العالمية لصناعة السفن بـ 213 مليار أورو في سنة 2022[246]. ويمثل نشاط بناء السفن المدنية 36 في المائة من هذه السوق، يليه نشاط بناء السفن الموجهة لمجال الدفاع بنسبة 21 في المائة، ثم نشاط الإصلاح والصيانة، بشقيه المدني والعسكري، الذي تبلغ حصته حوالي 20 في المائة من إجمالي السوق[247]. أما بقية الأنشطة، فتتعلق بالمنصات البحرية للنفط والغاز بالإضافة إلى الصناعات المرتبطة بالطاقات البحرية المتجددة.

وتتسم سوق صناعة السفن أيضاً بكونها تشهد تركيزاً كبيراً من حيث البلدان المنتجة، مما يصعب دخول فاعلين جدد. فعلى سبيل المثال، كانت الصين تستحوذ في 2022 على السوق الدولية للسفن التجارية، ما عدا سفن الصيد واليخوت، حيث بلغت حصتها ما يقرب من نصف الإنتاج العالمي. وقد حلت الصين محل كوريا الجنوبية، التي أضحت حصتها في السوق تبلغ 29 في المائة، والتي أصبحت متخصصة في منتجات ذات القيمة المضافة العالية، علماً أنها بدورها تجاوزت اليابان التي أصبحت حصتها من السوق 17 في المائة[248].

الرسم البياني رقم 21: توزيع حصص سوق صناعة السفن حسب نوع النشاط الرئيسي (بالنسبة المئوية من إجمالي رقم معاملات صناعة السفن في العالم)

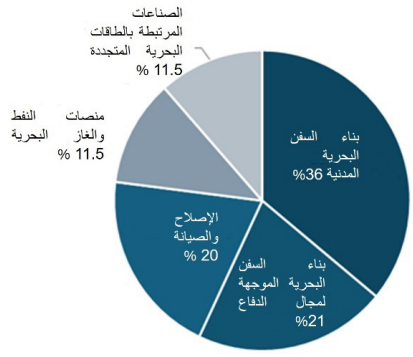

المصدر: المجموعة الفرنسية لصناعات البناء والأنشطة البحرية (GICAN)

الرسم البياني رقم 22: حصص البلدان المنتجة الرئيسية في مجال بناء السفن التجارية (بالنسبة المئوية من الإنتاج العالمي) *

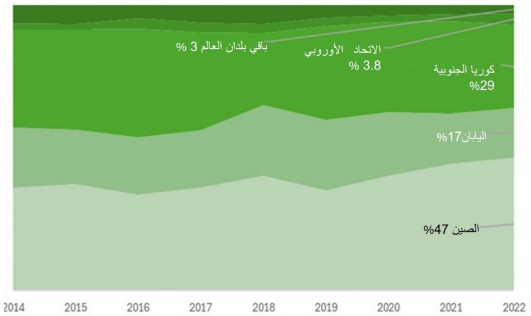

(*) تستثني قاعدة معطيات الأونكتاد السفن العسكرية ومراكب الصيد واليخوت

المصدر: الأونكتاد

246 – Rapport d'activité du GICAN, 2022.

247 – المرجع نفسه.

248 – تم احتساب النسب المئوية استنادا إلى معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

في المقابل، لا تمتلك أوروبا سوى حصة من السوق لا تتعدى 3.8 في المائة بالنسبة لقطاع السفن التجارية. وفي مواجهة صعود الفاعلين في مجال بناء السفن من شرق آسيا، سيما في قطاعات نقل البضائع وناقلات الغاز الطبيعي المسال والسفن الصهريجية، سجلت أوروبا تراجعاً كبيرًا في تموقعها في هذه السوق، بعد انسحابها التدريجي خلال فترة الثمانينيات من عدة قطاعات. غير أن المصنعين الأوروبيين لا يزالون يحافظون على تفوقهم في بعض القطاعات، سيما قطاع السفن الترفيهية (إيطاليا وفرنسا وألمانيا وفنلندا)، ومراكب الصيد الحديثة، التي تعد النرويج وبولونيا والدنمارك المصدرين الرئيسيين لها. من ناحية أخرى، وبغض النظر عن السفن المدنية، تسجل البلدان الأوروبية حضورها في السوق المتعلقة بمجال الدفاع، سيما فرنسا وألمانيا.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً لكون بناء السفن يبقى نشاطاً للتجميع بالأساس، فإن أوروبا تحافظ على تموقع استراتيجي في ما يتعلق بأنشطة إنتاج المعدات البحرية، سيما المحركات، وأغشية حاويات السفن، وغير ذلك[249].

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فلم تتجاوز حصتها في السوق العالمية للسفن التجارية 0.13 في المائة في سنة 2022 دون احتساب سفن الصيد واليخوت[250]، وهي نسبة ضعيفة للغاية[251] مقارنة بالقوى الآسيوية الكبرى في هذا المجال، وهي الصين وكوريا الجنوبية واليابان. في المقابل، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على تموقع قوي في سوق اليخوت الضخمة، رغم المنافسة الكبيرة في هذا المجال لدول أخرى كإيطاليا وهولندا وتركيا وتايوان وألمانيا. وعلى الصعيد العسكري، لا تزال الولايات المتحدة تحافظ على هيمنتها بفضل الحجم الهام لأسطولها الحربي.

وعلى الرغم من أن سوق بناء السفن تخضع لسيطرة البلدان المنتجة الكبرى، فمن الملاحظ أن مُصَنعين جُدُداً تمكنوا من التموقع داخل هذه السوق، على الرغم من أنّ حصصهم تظل محدودة نسبياً. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بمجموعة من البلدان الصاعدة مثل فيتنام والفيليبين وتركيا.

أما بالنسبة لنشاط تفكيك السفن، فهو مركز بشكل كبير في آسيا، سيما في الصين وبنغلاديش والهند وباكستان وتركيا، وهي بلدان تستحوذ على حصص كبيرة من السوق العالمية لتفكيك السفن[252]. ونظراً لانعكاسات أنشطة تفكيك السفن على البيئة ومخاطرها على صحة العاملين، انبثقت «اتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة تدوير السفن وسلامة هذا النشاط بطريقة آمنة وسليمة بيئياً»، التي تهدف إلى التأطير الصارم لهذه الجوانب من القطاع. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب لا يوجد حتى الآن ضمن لائحة البلدان الـ 22 التي صادقت على هذه الاتفاقية التي ستدخل حيز التنفيذ في يونيو 2025.

2.2. مقارنة للتجارب الدولية في مجال السياسات العمومية التي تم اعتمادها للنهوض بصناعة السفن

تعتبر صناعة السفن قطاعاً يجسد مبدأ السيادة، سواء على المستوى الاقتصادي (الصيد والتجارة والسياحة) أو الأمني (صناعة القطع البحرية العسكرية). ومن خلال تحليل مختلف التجارب الدولية لبدان مختلفة، بما فيها الصين وكوريا الجنوبية وإسبانيا والبرتغال وفيتنام وتركيا وفرنسا، يمكن الوقوف على عدد من الإجراءات الرئيسية التي تم اعتمادها في مجال الدعم العمومي لتطوير قطاع صناعة السفن:

249 - Quant (Avril 2023 – ISSN: 1282-3910 – dépôt légal: Paul Tourret – ISEMAR).

250 – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

251 - Congressional Research Service -U.S. Commercial Shipbuilding in a Global Context – In Focus, November 15, 2023

252 - https://www.industriall-union.org/

- **التدخل المباشر للدولة، من خلال إنشاء مقاولات عمومية أو مساهمة الدولة في رأسمال المقاولات العاملة في مجال صناعة السفن**[253]: تمتلك الدولة غالبية أسهم العديد من المقاولات العاملة في هذا المجال. ففي إسبانيا على سبيل المثال، تمتلك الدولة نسبة 100 في المائة من شركة «نافانتيا» (Navantia). من جانبها، تمتلك فرنسا[254] حصصا في شركتين بحريتين: 84.3 في المائة من رأسمال أحواض بناء السفن الأطلسية و62.5 في المائة من رأسمال مجموعة «نافال» (Naval). وفي البرتغال[255]، فإن شركة «ENVC»، أكبر شركة لبناء وإصلاح السفن في البلاد، مملوكة للدولة بنسبة 100في المائة. أما في القارة الآسيوية، فتمتلك الدول عدة شركات عاملة في قطاع صناعة السفن، كما هو الحال في الصين بالنسبة لشركة «China State Shipbuilding Corporation Limited» المملوكة للدولة، وفي فيتنام بالنسبة لشركة « Vinashin».

- **اعتماد سياسات عمومية محددة الأهداف في خدمة قطاع صناعة السفن** في بلدان مثل الصين وكوريا الجنوبية[256]: وتشمل هذه السياسات العمومية إقرار أفضلية الفاعلين الوطنيين على مستوى الصفقات العمومية، وتقديم الدعم المالي للقطاع، وسن نظام جبائي يمنح العديد من الامتيازات لهذا القطاع، فضلاً عن منح إعانات لبرامج البحث والتطوير.

- **إحداث لجان استراتيجية مشتركة بين الدولة والفاعلين في قطاع صناعة السفن:** تعمل هذه اللجان على إرساء حوار وتعاون دائمين بين السلطات العمومية والفاعلين في مجال صناعة السفن من أجل اعتماد تدابير ومشاريع تروم إعادة هيكلة الجوانب المرتبطة بالاستدامة والانتقال البيئي والرقمنة والابتكار وتعزيز الكفاءات والمهن. ففي فرنسا على سبيل المثال، تعبأت هذه اللجان بغية إرساء نظام للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات وتطوير برامج مبتكرة للتكوين في 30 مهنة يحتاجها بشكل كبير قطاع صناعة السفن والأنشطة المرتبطة به.

- **التخصص في الأنشطة الفرعية:** بالنظر إلى تشبع السوق والمنافسة القوية على الصعيد الدولي، سيما من قبل الفاعلين الآسيويين، اختارت بعض البلدان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، التخصص في أنشطة تتمتع فيها بميزة تنافسية. وفي هذا الصدد، وجهت البرتغال جهودها نحو نشاط إصلاح السفن، مع التركيز بشكل أساسي على السوق الدولية. أما الصين وكوريا الجنوبية، فاستحوذتا على بناء السفن التجارية، سيما ناقلات البضائع غير المعبأة وناقلات النفط وسفن الحاويات. أما فرنسا، فقد برزت في بناء البواخر السياحية، كما أنها الفاعل الرئيسي في مجال صناعة السفن العسكرية في أوروبا.

- **الابتكار والتكنولوجيات الجديدة:** يعمل الفاعلون في قطاع صناعة السفن (الحكومات والفاعلون في مجال صناعة السفن) على تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الرامية إلى تطوير حلول مبتكرة في مجالات مواد البناء والطاقات المتجددة وإدماج التكنولوجيات الجديدة في بناء السفن وإصلاحها، وذلك بما يُمَكِّن من الرفع من الإنتاجية وتقليص الارتهان باليد العاملة.

- **الانخراط في جهود تقليص حجم انبعاثات الكربون التي ينتجها قطاع صناعة السفن** طبقاً للمعايير التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية: يعمل المصنعون الأوروبيون بشكل فاعل على تطوير التصاميم المراعية للمتطلبات البيئية، من خلال الأخذ بعين الاعتبار دورة حياة السفن لتقليص حجم النفايات المتأتية من أحواض بناء السفن والاستخدام الأمثل لمدخلات الإنتاج. وستساهم مراعاة البعد المتعلق بالاستدامة في أنشطة بناء السفن على المدى الطويل في تطوير نشاط تفكيك السفن.

253 - Une industrie européenne à l'heure des partenariats stratégiques, Défense et industries n°12, Octobre 2018

254 - L'industrie navale Française : s'inscrire dans la durée, École de Guerre Économique, Juin 2020

255 - Peer review of the Portuguese shipbuilding and repair industry, OECD.

256 - Peer review of the Korean shipbuilding industry and related government policies.

مؤطر رقم 10: انعكاسات انبعاثات الكربون الناجمة عن أنشطة قطاع صناعة السفن: رهان بيئي كبير

حددت المنظمة البحرية الدولية هدفا يتمثل في خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطة النقل البحري بنسبة 40 في المائة في أفق سنة 2030 والوصول إلى 70 في المائة بحلول سنة 2050[257]. ولبلوغ هذه الغاية، يتعين على الفاعلين والمصنعين في قطاع صناعة السفن اعتماد تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل من أجل جعل الأسطول البحري الدولي أسطولا مراعيا للمتطلبات البيئية، وذلك من خلال:

- إعادة النظر في دورة حياة السفن بدءًا من تصميمها وحتى تفكيكها، مع الحرص على استخدام مواد أقل تلويثًا؛
- تسريع وتيرة البحث والتطوير في مجال المواد الحيوية والمعاد تدويرها اللازمة لبناء السفن؛
- تعويض أنواع الوقود الملوثة بأنواع أخرى ذات محتوى منخفض من الكربون مثل الغاز الطبيعي المسال أو الوقود الاصطناعي[258]؛
- تطوير المحركات الكهربائية وبطاريات تخزين الطاقة المتجددة، مع التأكد من مدى متانتها لضمان الأمن الطاقي للسفينة؛
- تطوير حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي لتوقع الظروف الجوية بشكل أفضل والطرق البحرية الأقل استهلاكاً للطاقة.

وعلى المستوى الوطني، يهدف المغرب إلى تخفيض استهلاك الطاقة في قطاعي الفلاحة والصيد البحري بنسبة 13.5 في المائة[259]، وهو ما يشكل تحديا حقيقيا بالنظر إلى أن بلادنا تمتلك أسطولا تقليديا يتجاوز 10.000 قارب خشبي بمحرك ديزل ذي استهلاك مرتفع للغاية للطاقة وذي مستويات عالية من الانبعاثات الملوِّثة. بالإضافة إلى ذلك، يلاحَظ أن الترسانة القانونية التي تنظم قطاع صناعة السفن والقطاع البحري بشكل عام لا تدرج دائما الأثر البيئي.

257 – الموقع الإلكتروني للمنظمة البحرية الدولية: https://www.imo.org/

258 – يشمل الوقود الاصطناعي أو الوقود الإلكتروني الوقود المنتج من الطاقة الكهربائية المتجددة أو الخالية من الكربون (الهيدروجين المتجدد والميثان الإلكتروني والكيروسين الإلكتروني والميثانول الإلكتروني وغيرها).

259 – المساهمة المحددة وطنيا، قطاع البيئة، 2021.

III. من أجل تموقع أفضل للقطاع الوطني لصناعة السفن في السوقين الداخلية والخارجية

انطلاقاً من التشخيص المنجز واستناداً إلى الدروس المستقاة من التجارب الدولية في هذا المجال، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع استراتيجية وطنية مندمجة لصناعة السفن، تتماشى مع توجهات بلادنا في هذا المجال. وينبغي أن تضم هذه الاستراتيجية، وفق مقاربة منظوماتية متدرجة، مختلف البرامج وخرائط الطريق القطاعية والموضوعاتية ذات الصلة حتى تتناول مختلف الجوانب التي قد يكون لها تأثير على أداء العرض الوطني في هذا القطاع وجاذبيته وتنافسيته.

وعلى مستوى الحكامة، يُقترَح إحداث آلية مؤسساتية للقيادة والتنسيق والتتبع تضم مختلف المتدخلين في جميع المجالات ذات الصلة بصناعة السفن (البنيات التحتية وأحواض بناء السفن، التمويل، الإطار الجبائي، مناخ الأعمال، وغير ذلك)، مع إشراك ممثلين عن القطاعات المرتبطة بالمراحل القبلية والبعدية لسلسلة الإنتاج بالإضافة إلى كتلة الصناعة البحرية التي تم إنشاؤها مؤخراً.

كما ينبغي أن تضمن هذه الآلية أيضاً التتبع الدقيق والمنتظم لعملية تنزيل الاستراتيجية، مع إعداد تقارير مرحلية بشأن تقدم مسار التنزيل. ويجب أن تكون هذه الآلية مدعومة ببنية تقنية متعددة التخصصات، يعهد إليها بإنجاز دراسات معمقة حول مختلف الجوانب التي تهم قطاع صناعة السفن، بما في ذلك التموقع في السوق واليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي وتحليل عوامل تنافسية القطاع من قبيل التقنين والإطار الجبائي والتمويل والعقار.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، يوصي المجلس بما يلي:

اعتماد خيارات استراتيجية من خلال تبني مقاربة متدرجة للتموقع حسب الأنشطة الفرعية لصناعة السفن

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باستهداف السوق المحلية وأسواق التصدير على حد سواء، مع التركيز على أسواق حوض البحر الأبيض المتوسط والواجهة الأطلسية لإفريقيا. ومن شأن هذا التنويع أن يتيح توسيع الفرص المتاحة أمام الفاعلين الوطنيين وتجاوز محدودية الطلب الداخلي والزيادة في الإنتاج وخفض التكلفة. ومع ذلك، فإن هذا التموقع لن يكون مهمة سهلة في ظل المنافسة القوية القائمة على المستوى الإقليمي، سواء في مجال بناء السفن أو إصلاحها، وذلك على الرغم من أن حواجز الولوج إلى هذا المجال الأخير تظل أقل صعوبة نسبيا[260].

وبالإضافة إلى ذلك، وباعتبار المغرب بلدا يتطلع إلى الصعود والتموقع داخل سوق تستحوذ عليها بلدان منتجة كبرى، فإنه بحاجة إلى العمل بشكل تدريجي، على المديين القصير والمتوسط، على استهداف الأنشطة التي تسجل دينامية في الطلب وتظل في المتناول من حيث التكنولوجيا والمهارات والقدرات والبنيات التحتية. بعد ذلك، يتعين العمل، بشكل تدريجي على المدى الطويل، على توسيع نطاق المنتجات المستهدفة، أخذاً بعين الاعتبار الإكراهات المتعلقة بالعرض والطلب، والتوجه نحو أنشطة أكثر تعقيداً. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن دخول هذه المرحلة الثانية (طويلة المدى) حيز التنفيذ يبقى رهيناً بالنتائج التي سيتم تحقيقها خلال المرحلة الأولى (قصيرة ومتوسطة المدى).

260 – جلسة إنصات مع مكتب الدراسات « McKinsey & Company » بتاريخ 3 يوليوز 2024.

ويمكن تصنيف مختلف الأنشطة المتعلقة بصناعة السفن حسب مستوى التعقيد[261] الاقتصادي الخاص بكل نوع من السفن، بحيث يوفر هذا المؤشر معلومات عن المهارات والتكنولوجيات اللازم توفرها لضمان إنتاجه. ومن هذا المنطلق، ومن خلال مقارنة هذه المؤشرات بمؤشر متوسط التعقيد الاقتصادي الحالي للمغرب، فإن ذلك سيعطينا فكرة عن الجهود التي ينبغي بذلها بشكل مسبق على المستوى الوطني للتمكن من إنتاج هذه المنتجات الجديدة.

الرسم البياني رقم 23: تصنيف أنواع المراكب (ما عدا السفن العسكرية) حسب مستوى التعقيد والتموقع المقترح بالنسبة للمغرب

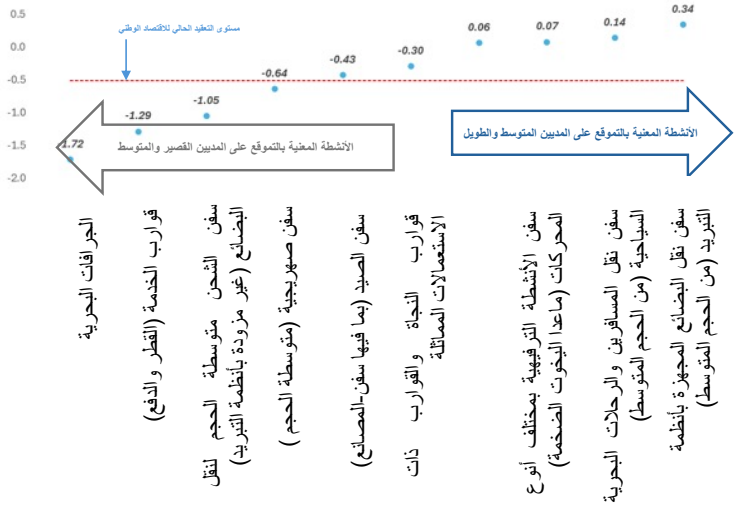

المصدر: تم إعداده من خلال دمج معطيات قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS) وتلك المستقاة من «أطلس التعقيد الاقتصادي»

الرسم البياني رقم 24: تصنيف بعض أنواع المعدات حسب مستوى التعقيد والتموقع المقترح بالنسبة للمغرب

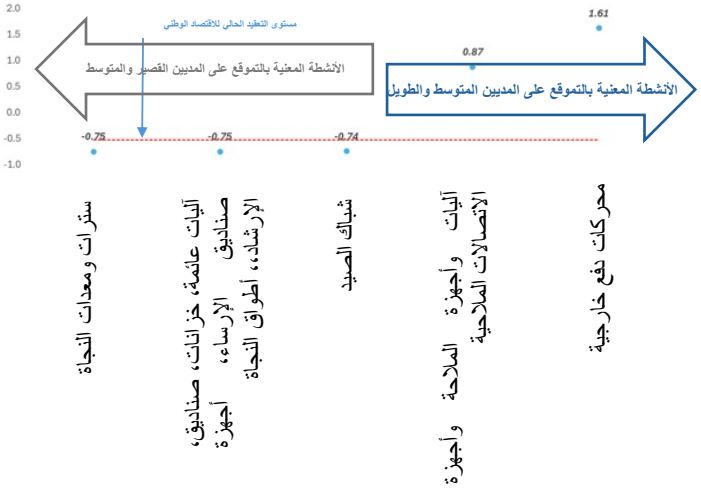

المصدر: تم إعداده من خلال دمج معطيات قاعدة معطيات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS) وتلك المستقاة من «أطلس التعقيد الاقتصادي»

كُلَّما اتسع الفارق بين مؤشر التعقيد الحالي للاقتصاد المغربي ومؤشر النشاط المستهدف، كلما طالت مرحلة التعلم وبالتالي فإن جهود بناء الصناعة المعنية ستطلب وقتاً أطول.

261 – أطلس التعقيد الاقتصادي (The Atlas of Economic Complexity).

وإلى جانب أنشطة بناء السفن، فإن أنشطة الإصلاح والصيانة يمكن أيضاً تصنيفها حسب درجة تعقيدها. ويمكن تصنيف أنشطة الإصلاح والصيانة، بدءًا من الأقل تعقيدًا وصولا إلى الأشد تعقيدًا، إلى أربع مجموعات[262]، وهي كما يلي:

1. عمليات التجديد والتحديث دون تغيير الوظيفة الرئيسية (تستغرق بضعة أسابيع إلى عدة أشهر)؛
2. أعمال الإصلاح غير المبرمجة بسبب الأعطال أو الحوادث غير المتوقعة (تستغرق ما بين أسبوع و8 أسابيع)؛
3. عمليات الصيانة الاعتيادية وعمليات الفحص المنتظمة المبرمجة أو المخطط لها (تستغرق ما بين أسبوع و8 أسابيع)؛
4. أعمال التحسين التي تهم تعديل هيكل السفينة لزيادة سعتها أو تغيير وظيفتها (تستغرق ما بين 3 أشهر و18 شهراً).

لذا، يُقترح أن تنتهج بلادنا مقاربة متدرجة على مرحلتين:

على المديَيْن القصير والمتوسط:

استهداف الأنشطة التي تسجل فارق تعقيد محدود مقارنة بمستوى المهارات الحالية للاقتصاد الوطني ويمكن أن يكون هناك طلب دينامي عليها:

- **التموقع في الأنشطة الثلاث الأولى الأقل تعقيدا في مجال إصلاح السفن وصيانتها**، وهي عمليات التجديد والتحديث، وأعمال الإصلاح غير المبرمجة، وعمليات الصيانة المبرمجة: ومن شأن هذا الخيار أن يتيح الحصول بوتيرة سريعة على حصص في السوق إذا ما تم اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مستوى العرض الوطني، لاسيما على مستوى التكوين، والجودة، وآجال إنجاز الخدمات، وكذا توفير البنيات التحتية الضرورية، وإرساء شبكة لموردي قطع الغيار بالقرب من مواقع العمل. وقد تشمل خدمات الصيانة والإصلاح سفن الصيد وسفن الملاحة التجارية، ويمكن أن تشمل في وقت لاحق السفن التابعة للبحرية الملكية.
- **التموقع في نشاط تفكيك السفن**. يتطلب هذا الخيار اعتماد إطار تنظيمي صارم لضبط الانعكاسات الاجتماعية والبيئية لهذا النشاط. وفي هذه الحالة، سيكون المغرب مطالبا بالإسراع بالتصديق على اتفاقية هونغ كونغ سالفة الذكر.
- **في مجال بناء وتحويل السفن**: استهداف المراكب الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا في المتناول وقريبة من مستوى القدرات التكنولوجية التي يمتلكها المغرب في بعض القطاعات (السيارات والطيران وغير ذلك) أو التي تتطلب جهوداً محدودة للملاءمة. وتشمل هذه المراكب على الخصوص:
  - قوارب البوليستر وقوارب الصيد المصنوعة من الصلب والألمنيوم في سياق الحاجة إلى تجديد وتحديث الأسطول الحالي؛
  - قوارب الخدمة (الجرافات البحرية، قوارب القطر والدفع)؛
  - سفن الشحن متوسطة الحجم لنقل البضائع (غير مزودة بأنظمة التبريد)، وناقلات البضائع غير المعبأة أو ناقلات الحاويات، والسفن الصهريجية متوسطة الحجم (نقل الهيدروكاربورات)؛
  - قوارب النجاة وذات الاستعمالات المماثلة.
- **في مجال المُعدات**: التموقع بدايةً في أنشطة ذات محتوى تكنولوجي منخفض، سيما ما تعلق بالمعدات المهنية مثل سترات ومعدات النجاة وأطواق النجاة وأجهزة الإرشاد والخزانات والصناديق وصناديق الإرساء وشِباك الصيد وخرائط الملاحة وغير ذلك.

262 – جلسة إنصات مع مكتب الدراسات « McKinsey & Company بتاريخ 3 يوليوز 2024.

على المديَيْن المتوسط والطويل:

تهم هذه المرحلة، التي لا ينبغي الشروع فيها إلا بعد أن تكون المرحلة الأولى قد حققت نتائج مُرْضية، استهداف الأنشطة التي تسجل فارقاً كبيراً من حيث التعقيد مقارنة بمستوى المهارات الحالية للاقتصاد الوطني، مع تموقع تدريجي بالموازاة مع تطور الصناعة الوطنية للسفن وتحسين مستوى تملك التكنولوجيا.

- **بالنسبة للمحور المتعلق بإصلاح السفن، استهداف الأنشطة الأشد تعقيدا**، وهي أنشطة التحسين والتحويل وإعادة البناء.
- **بناء سفن صغيرة الحجم ذات مهام دفاعية وأمنية** (الزوارق السريعة، وزوارق خفر السواحل، والطرادات، والسفن الاعتراضية السريعة) **وبعض معداتها**[263]، في إطار تفعيل ميثاق الاستثمار في شقه المتعلق بالمشاريع الاستراتيجية[264]، ومقتضيات القانون رقم 10.20 المتعلق بالتصنيع الدفاعي[265]، ومن خلال إرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص. وهو ما من شأنه أن يساهم في تعزيز سيادة المملكة في هذا المجال.
- **بناء قوارب الترفيه** ومعدات الأنشطة المائية الترفيهية بمختلف أنواعها (ما عدا اليخوت الضخمة)، بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة بها مثل التصميم الداخلي لليخوت. ونظرا لتخصص موانئ الواجهة الأطلسية في أنواع أخرى من القوارب، فإن الموانئ الواقعة شمال المملكة، خاصة ميناء الناظور غرب المتوسط، يمكن أن تحتضن هذه الفئة من أنشطة البناء.
- **بناء سفن نقل الركاب من الحجم المتوسط (العبّارات)**، وهو ما يتطلب توفر أحواض بناء أكبر.
- **بناء سفن الشحن الحديثة من الحجم المتوسط المجهزة بأنظمة التبريد.**
- **التموقع بشكل تدريجي في أنشطة بناء المراكب ذات المحركات التي تستعمل الطاقة النظيفة**، وذلك من أجل التكيف مع الإكراهات البيئية والتغيرات التي يشهدها الطلب.
- **إحداث فروع صناعية متخصصة في فئات المعدات البحرية التي تتطلب تكنولوجيا عالية**، سيما الشركات المصنعة للمعدات التي تنتج أجهزة الراديو والملاحة البحرية، بالإضافة إلى أنشطة تجميع المحركات الخارجية الصغيرة للقوارب، وغير ذلك.

وعلاوة على الخيارات التي يتعين اعتمادها بشأن التموقع حسب فروع القطاع، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح جملة من التوصيات الكفيلة برفع التحديات التي تم الوقوف عليها ومن ثم النهوض بقطاع صناعة السفن.

التعزيز المستمر لعرض البنيات التحتية المتخصصة

- تسريع عملية منح امتياز استغلال حوض صناعة السفن بميناء الدار البيضاء، وذلك من خلال إجراء التعديلات اللازمة على شروط عقد الامتياز بما يضفي عليها مزيداً من الجاذبية.
- تسريع وتيرة إنجاز أشغال توسيع مينائي أكادير وطانطان، بما يُمَكِّن من تخفيف الاكتظاظ الذي تشهده أحواض بناء السفن الرئيسية التي تقدم خدماتها في هذه الموانئ.
- مواصلة عملية تحديث البنيات التحتية الضرورية لتطوير قطاع صناعة السفن، وذلك وفق رؤية متنامية على المدى الطويل تتيح ملاءمة حجم أحواض بناء السفن بما يتناسب مع تطور تموقع المغرب في أنشطة صناعة السفن.

263 – انظر الملحقين رقم 1 ورقم 4 من القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة.

264 – ظهير شريف رقم 1.22.76 صادر في 14 من جمادى الأولى 1444(9 دجنبر 2022) بتنفيذ القانون – الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

265 – القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة.

- الحرص على ضمان التوزان في وتيرة تطوير أحواض بناء السفن بين الواجهتين البحريتين للمملكة، مع تعزيز تخصص الموانئ في أنشطة أو فروع معينة.
- إرساء نمط تدبير أمثل للولوج إلى ورشات صناعة السفن على مستوى الموانئ، بما يضمن سلاسة عمليات دخول/خروج المراكب وتفادي الازدحام، مع العمل على فصل المناطق حسب نوع النشاط، بهدف تقليص مدة الانتظار أثناء عمليات بناء السفن وإصلاحها.

وضع إطار قانوني وجبائي ملائم لاستقطاب الاستثمارات في هذا القطاع

- مراجعة النصوص المنظمة للقطاع بما يعزز تطوره وجاذبيته بالنسبة للمستثمرين وإدخال التعديلات الضرورية عليها.
- إعادة النظر في كيفيات منح امتياز الاستغلال على مستوى الموانئ من أجل ملاءمتها مع حاجيات المستثمرين في مجال صناعة السفن، سيما من خلال تمديد مدة الامتيازات وعقود احتلال الملك العمومي المينائي، مع إدراج مقتضيات تخول إنهاء الامتياز في حالة تغيير الأنشطة من قبل صاحب الامتياز.
- الحرص على ألا تتضمن المواصفات المدرجة في دفاتر التحملات الخاصة بامتيازات أحواض بناء السفن شروطًا تفضيلية للمستثمرين الدوليين على حساب المصنعين الوطنيين.
- إرساء نظام جبائي ملائم ومشجع، سيما من خلال:
  - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على استيراد مدخلات صناعة السفن لخفض تكاليف الإنتاج.
  - الإنهاء التدريجي للإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على استيراد السفن، وذلك حسب وتيرة تطور الإنتاج المحلي.
- اعتماد معايير الجودة الدولية التي يجب احترامها من قبل الفاعلين في مجالَيْ البناء والإصلاح، مع فتح سوق المنافسة في ميدان تصنيف وتقييس السفن أمام عدد أكبر من الفاعلين، وذلك بما يشجع على الاستثمار في القطاع.
- تحسين مناخ الأعمال، سيما ما يتعلق بتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها لفائدة المستثمرين في القطاع.

اعتماد صيغ تمويل تستجيب لحاجيات المستثمرين الخواص في القطاع

- إحداث صندوق استثمار قطاعي متخصص في صناعة السفن، في إطار دينامية إحداث صناديق موضوعاتية أو قطاعية تابعة لصندوق محمد السادس للاستثمار[266]. ويمكن أن تتخذ تدخلات هذا الصندوق الموضوعاتي عدة أشكال، تشمل على وجه الخصوص توفير تمويلات عن طريق الديون الثانوية، والمساهمة في رأسمال المقاولات، والقروض المضمونة، وغير ذلك.
- تشجيع صغار المستثمرين المغاربة من القطاع الخاص على الانتظام في إطار مجموعات ذات نفع اقتصادي أو ائتلافات من أجل الرفع من حجم الاستثمارات وإمكانية الولوج إلى التمويل.

266 – مرسوم رقم 2.21.67 يتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 76.20 القاضي بإحداث «صندوق محمد السادس للاستثمار».

دعم الطلب الداخلي

- تخصيص منحة لمجهزي السفن الراغبين في تحديث أو استبدال قواربهم من خلال إعطاء الأفضلية للإنتاج الوطني، مع توفير قروض مضمونة بشروط تحفيزية بهدف دعم الطلب الداخلي على أنشطة البناء والتحويل. وفي هذا الصدد، ينبغي الحرص على أن تكون إجراءات الولوج إلى هذا النوع من التمويل مرنة ومبسطة، مع استحضار الدروس المستخلصة من برنامج «إبحار».
- دراسة إمكانية اعتماد إجراءات تحفيزية لتشجيع المجموعات الصناعية الكبرى العاملة بالمغرب، لاسيما المعنية بالعمليات الضخمة لاستيراد وتصدير السلع (الفوسفاط والصلب والحبوب والوقود وغيرها)، على مضافرة جهودها الاستثمارية لاقتناء السفن الصهريجية أو سفن نقل البضائع المنتجة محليا، بما يتيح استعمالها بشكل جماعي.
- جعل البحرية الملكية فاعلا محورياً لتنمية الطلب الداخلي على منتجات صناعة السفن الوطنية (البناء والصيانة والإصلاح وغيرها)، وذلك بالنسبة لأصناف السفن المهيأة لذلك، وذلك تفعيلا لمقتضيات القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة.

إعداد رأسمال بشري مؤهل، ضمانةٌ لمنتوج تنافسي ذي جودة وإنتاجية عالية

- وضع لائحة لمهن صناعة السفن والدليل المرجعي للوظائف والمهن (REM) والدليل المرجعي للوظائف والكفاءات (REC) الخاص بها.
- العمل في مرحلة أولى على إحداث مسالك تكوينية في التخصصات المتعلقة بصناعة السفن داخل مدارس المهندسين أو مراكز تكوين التقنيين الموجودة، مع الحرص على ترصيد أوجه الالتقائية والتشابه مع تخصصات تقنية أخرى (السيارات، الطيران، البناء والأشغال العمومية، وغيرها).
- العمل، وفق وتيرة تطور هذا القطاع وقدرته على توفير فرص كافية ومنتظمة للخريجين، على إحداث مدرسة عليا للمهندسين والتقنيين في مهن صناعة السفن. ويمكن أن تكون هذه المؤسسة جزءًا من مركب جامعي متخصص في المهن البحرية أو الاقتصاد الأزرق (الصناعات ذات الصلة، والطاقة البحرية، والصيد وتربية الأحياء المائية، وغير ذلك).
- توفير التكوين في مجال إعادة توجيه المسار المهني للعاملين التقليديين، سيما المتخصصون منهم في بناء القوارب الخشبية، نحو بناء وإصلاح السفن المصنوعة من الصلب والبوليستر، وغير ذلك.
- الحرص على أن تستجيب برامج التكوين على المستوى الوطني للمتطلبات والمعايير الدولية، لاسيما بالنسبة لمهنة التلحيم المتخصص في صناعة السفن.
- إعداد برامج تكوينية في مجال تدبير واستغلال الموانئ والبنيات التحتية المرتبطة بأحواض بناء السفن، وذلك كمسار مكمل للتكوين ذي الصبغة التقنية.
- إرساء تعاون بين القطاع الحكومي المكلف بالتعليم العالي وقطاع صناعة السفن وكتلة الصناعة البحرية والجامعات ومؤسسات التكوين، من أجل وضع وحدات تكوينية تلائم حاجيات القطاع.

تعزيز البحث والتطوير والابتكار في القطاع

- تعزيز التعاون بين الفاعلين في قطاع الصناعة والجامعات ومعاهد البحث من أجل تشجيع الابتكار واعتماد تكنولوجيات جديدة في قطاع صناعة السفن.
- تحديد مشاريع البحث بالتشاور مع القطاع الخاص والقطاعات الحكومية المعنية، مقابل المساهمة في تمويل الميزانيات التي تخصصها هذه المراكز للبحث. ويمكن بعد ذلك اعتماد المشاريع الأكثر ابتكاراً وتنفيذها على المستوى الصناعي من قبل القطاع الخاص.
- تعزيز دينامية تطور المقاولات الناشئة والمقاولات المبتكرة في مجال التكنولوجيات البحرية، سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي والمعدات والمواد وأنظمة الدفع البحري وغير ذلك، مع العمل على دعم الولوج إلى التمويل والموارد وطلبات العروض الوطنية.

تطوير رافعات لتعزيز تنافسية أنشطة الإصلاح والصيانة وقدرتها على الصمود

- التركيز على تقليص مدة التنفيذ.
- الالتزام بالمعايير المتعلقة بجودة الخدمات.
- التوفر على شبكة من الموردين لقطع الغيار والمناولين.
- تنويع قاعدة الزبناء لتقليص تأثير الطابع الموسمي والدوري لعمليات الإصلاح.

تطوير آليات اليقظة الاستراتيجية والترويج للمنتوج الوطني لتيسير تموقعه في السوق الدولية

- نشر تقارير دورية حول وضعية صناعة السفن في المغرب وفي جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الأنشطة والتكنولوجيات الأكثر دينامية في هذا القطاع، وتطور الطلب والمنافسة وفرص التموقع المتاحة أمام الفاعلين الصناعيين الوطنيين.
- التعريف والتواصل حول رؤية الدولة في ما يتعلق بتطوير صناعة السفن بكيفية منتظمة على الصعيدين الوطني والدولي لتسليط الضوء على المزايا والتحفيزات الممنوحة للمستثمرين.
- العمل، بالموازاة مع تطور العرض الوطني في هذا القطاع، على إطلاق حملة ترويجية قوية وتنفيذ أنشطة لحشد الدعم لفائدة العرض المغربي في مجال بناء السفن وإصلاحها، وذلك في أوساط مجهزي السفن المحليين والأجانب (غرب إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط).
- تعبئة شبكة من الوكلاء يعهد إليهم بالحرص على أن تتوفر العقود المبرمة مع الزبناء الدوليين، سيما في مجال الإصلاح والصيانة على جميع الضمانات اللازمة.

جعل التعاون الدولي محركاً لتسريع وتيرة تطور القطاع

- بناء شراكات استراتيجية مع البلدان المتقدمة في مجال صناعة السفن (مثل كوريا الجنوبية والبرتغال والنرويج وهولندا وفيتنام وغيرها)، لتطوير الفروع التي تتطلب مستوى عاليا من المهارات والتمكن من التكنولوجيات المتقدمة. ويتعين في هذا الصدد استهداف كبار المستثمرين الأجانب لتحفيزهم على الاستقرار بالمغرب، مع الحرص على التفاوض بشأن بنود تضمن نقل التكنولوجيا، وخلق فرص للعمل اللائق على الصعيد المحلي، ووضع

حدٍّ أدنى متنام في مستوى الاندماج مع الفاعلين الخواص على المستوى المحلي (المراحل القبلية لسلسلة الإنتاج، التجهيزات، الفاعلون في مجال بناء السفن، وغير ذلك). كما يُقترح تعزيز إحداث مقاولات مشتركة بين الشركات الأجنبية والشركات المغربية الكبرى العاملة في هذا القطاع وتوفير الشروط الكفيلة ببروز فاعلين وطنيين رائدين في هذا المجال.

الحرص على احترام مبدأ الاستدامة ومعايير السلامة في العمل في أحواض بناء السفن من قبل الفاعلين الصناعيين في القطاع

- مراعاة الجانب البيئي عند إعداد أي استراتيجية تتعلق بصناعة السفن، والتي يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من الرؤية الوطنية الجديدة للاقتصاد الأزرق.
- وضع الإطار القانوني اللازم لتأطير مختلف فروع نشاط صناعة السفن على مستوى التأثيرات البيئية (معدات البناء، نفايات أحواض البناء، استخدام مصادر الطاقة النظيفة، وغير ذلك).
- تسريع وتيرة تحديث أسطول الصيد التقليدي وتعويضه بأسطول حديث يحترم المتطلبات الدولية والوطنية في مجال الحفاظ على البيئة.
- الإسراع بالتصديق على اتفاقية هونغ كونغ ذات الصلة ووضع دفتر تحملات في المجال البيئي موجه لأنشطة تفكيك السفن بالمغرب.
- اعتماد تحفيزات لفائدة مجهزي السفن المحليين لتوجيه طلباتهم نحو قوارب أقل تلويثًا وتستخدم الطاقات النظيفة.
- القيام بعمليات مراقبة صارمة ومنتظمة على مستوى أحواض بناء السفن وإصلاحها وتفكيكها، وذلك بهدف التحقق من مدى احترام معايير السلامة وظروف اشتغال العاملين.
- بذل الجهود اللازمة لإدماج الفاعلين والعاملين الحاليين في صناعة السفن في القطاع المهيكل.

القسم الثالث

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

في إطار اضطلاعه بالاختصاصات الموكولة إليه، واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2023 تعزيز مساهمته في النهوض بثقافة الحوار المدني والنقاش المؤسساتي وتوسيع المقاربة التشاركية وتقوية المشاركة المواطنة في بلورة التقارير والآراء التي يدلي بها، وكذا العمل على تحسين نجاعة تدبيره، والرفع من جودة إسهاماته في مختلف القضايا المرتبطة بانشغالات الفاعلين والمواطنات والمواطنين، والتفاعل الإيجابي مع الرهانات والتحديات التنموية الراهنة والمستقبلية التي تواجهها بلادنا.

وبالإضافة إلى استمراره في إعمال منهجيته في العمل، القائمة على المقاربة التشاركية، والإنصات، وإشراك مختلف الفاعلين المعنيين، وتعبئة الذكاء الجماعي لمختلف مكوناته، والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى، والتحلي بالموضوعية في التحليل، واصل المجلس تنفيذ استراتيجية عمله الرامية إلى تعزيز أدائه وجعله مؤسسة أكثر تأثيرا، وأكثر انفتاحا على محيطها، وأكثر إشعاعا، وأكثر فعالية على المستوى الداخلي.

من جهة أخرى، أعطى المجلس، خلال سنة 2023، دفعة قوية لأنشطته الرامية إلى تعزيز وتثمين علاقات التعاون وتوسيع الشراكات، وكذا تقوية إشعاعه على الصعيد القاري والدولي.

I محطات هامة

1.1. تكريس مقاربة الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

خلال سنة 2023، حرص المجلس على تكريس مقاربة الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تميزت بكونها:

- **لها تأثير مباشر على معيش المواطن ووضعية المقاولة** (المستعجلات الطبية، تعزيز القدرة الشرائية، سلاسل التسويق، إلخ.)؛
- **تنهض بوضعية النساء والفئات الهشة** (تعزيز مشاركة المرأة في التنمية، التسول، الشباب، تزويج الطفلات، إلخ.)؛
- **تواكب الأوراش الاستراتيجية للمملكة** (التنمية الترابية؛ إلخ)؛
- **تسلط الضوء على القطاعات المستقبلية** والمجالات المبتكرة ذات **الأهمية الاستراتيجية** بالنسبة للمغرب (المعادن الاستراتيجية، التكنولوجيات السحابية (الكلاود)).

2.1. استكمال الترسانة التنظيمية والمؤسساتية للمجلس

تم سنة 2023 استكمال الترسانة التنظيمية والمؤسساتية للمجلس، ويتعلق الأمر بما يلي:

- **مراجعة النظام الداخلي للمجلس**: تمت مراجعة النظام الداخلي تحيينا وتنقيحا لبعض المواد بهدف إضفاء الملاءمة والانسجام فيما بين مقتضياتها، وترصيدا للتراكمات الإيجابية المتأتية من الممارسة العملية لتحسين حكامته الداخلية ونجاعة مساطر عمله، وتدقيق مجالات اختصاص بعض لجانه الدائمة، فضلا عن تطوير آليات اشتغال المجلس لمواكبة استراتيجيته الجديدة الرامية إلى توسيع نطاق المقاربة التشاركية في بلورة الآراء الاستشارية التي يقدمها للحكومة ولمجلسي البرلمان، وذلك بتيسير وتدعيم التشاور والحوار بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وبمزيد من الانفتاح على المجتمع المدني، والمبادرات المواطِنة التي تهم الشباب والنساء، وعلى المجالات الترابية في إطار القضايا المتعلقة بالجهوية المتقدمة، طبقا للاختصاصات الموكولة إلى المجلس.

وقد صادقت الجمعية العامة خلال دورتها العادية 153، التي عقدت بتاريخ 21 دجنبر 2023، بالإجماع على التعديلات المدخلة على النظام الداخلي للمجلس. وبعد إقرار مشروع النظام الداخلي من قبل الجمعية العامة للمجلس، تم عرضه على أنظار المحكمة الدستورية للبت في مدى مطابقته لأحكام الدستور والقانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

مؤطر 11: التعديلات المدخلة على النظام الداخلي

تشمل المستجدات التي عرفها النظام الداخلي للمجلس 15 تعديلا، من أبرزها:

- وضع دليل للمساطر الداخلية لإعداد آراء ودراسات المجلس؛
- وضع ميثاق للأخلاقيات، يتضمن المبادئ والقواعد التوجيهية الواجب على أعضاء المجلس التقيد بها؛
- تنظيم جلسات حوار تفاعلية عبر منصات إلكترونية تابعة للمجلس تحدث لهذا الغرض، من أجل تمكين المواطنات والمواطنين من الإسهام في مناقشة القضايا المعروضة على أنظار المجلس، وتمكين المجلس من الاستماع إلى آرائهم، وتلقي مقترحاتهم وتوصياتهم بشأنها؛
- تنظيم ورشات عمل تفاعلية خاصة، بتنسيق مع الجهات والهيئات الجهوية الاستشارية المحدثة لدى مجالس الجهات؛
- التأكيد على الحضورية في احتساب أنصبة اجتماعات أجهزة المجلس؛
- اعتماد الانتخاب كنمط لاختيار الأعضاء المرشحين لمهام نواب رؤساء ومقرري اللجان الدائمة للمجلس، وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة لانتخاب ممثلي الفئات داخل مكتب المجلس، ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة؛
- إدراج تيسير التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين ضمن اختصاصات لجنة التشغيل والعلاقات المهنية، بتنسيق مع اللجان الدائمة الأخرى المعنية؛
- تقديم لجنة تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ثلاثة مقترحات للموضوع الخاص (focus) برسم التقرير السنوي خلال شهر شتنبر على أبعد تقدير، وتعرض مقترحات الموضوعات على المكتب من أجل اعتماد موضوع منها تمهيدا لعرضه على الجمعية العامة.

- **إعداد دليل مساطر المجلس** الذي يهدف إلى إضفاء فعالية ونجاعة أكبر على عمل المجلس من خلال تنظيم وتنسيق وتوضيح مهام ونطاق تدخل كل مكونات المجلس، وتدقيق مجموع المساطر والعمليات الجاري بها العمل في اضطلاع المجلس باختصاصه. وقد صادقت الجمعية العامة، خلال دورتها العادية 153، التي عقدت بتاريخ 21 دجنبر 2023، بالإجماع على دليل المساطر.
- **وضع آلية لاختيار مواضيع الإحالات الذاتية**: وهي آلية ترتكز على معايير دقيقة وموضوعية متوافق بشأنها من أجل اختيار لائحة مواضيع الإحالات الذاتية برسم برنامج العمل السنوي للمجلس. وقد تمت المصادقة على هذه الآلية بالإجماع من قبل الجمعية العامة خلال دورتها العادية 153، التي عقدت بتاريخ 21 دجنبر 2023.
- **تعديل النظام الأساسي الخاص بموظفي المجلس**: الذي تم تعديله بعد مرور ما يقارب تسع سنوات على دخول النظام الأساسي الخاص بموظفي المجلس حيز التنفيذ، وقد تم اقتراح نظام أساسي مُعَدَّل عن طريق تحيين وتجويد بعض مقتضيات النظام الحالي. وقد صادقت الجمعية العامة، خلال دورتها العادية 153، التي عقدت بتاريخ 21 دجنبر 2023، بالإجماع على النظام الأساسي.

3.1. تفاعل أقوى للمؤسسة التشريعية مع آراء المجلس وتقاريره

تفاعلت المؤسسة التشريعية بشكل إيجابي مع الآراء والتقارير التي أعدها المجلس خلال سنة 2023، حيث تمت دعوة المجلس لتقديم مخرجات آرائه وتقاريره أمام عدد من اللجان البرلمانية المعنية من مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وتجلى هذا التفاعل كذلك في حضور أقوى لتوصيات وتحليلات وتشخيصات المجلس في العمل البرلماني (الأسئلة الشفهية والكتابية، عمل اللجان الدائمة والمجموعات الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية؛ المهام الاستطلاعية؛ إلخ.).

وبالرغم من هذا التفاعل وهذه الدينامية الإيجابية، يتطلع المجلس إلى تطوير علاقات التعاون مع البرلمان بغرفتيه، لا سيما على مستوى آلية الإحالات.

II حصيلة سنة 2023

خلال سنة 2023، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال أجهزته (الجمعية العامة، المكتب، اللجان الدائمة واللجان المؤقتة) ما مجموعه 531 اجتماعاً، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 67 في المائة.

كما أنصت المجلس إلى عدد من الفاعلين العموميين وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني، مخصّصا بذلك أكثر من 40 في المائة من أشغاله للإنصات إلى الأطراف المعنيّة.

وفي إطار الإحالات المؤسساتية، أنجز المجلس رأياً حول موضوع «زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي». أما في إطار الإحالات الذاتية، فقد أنجز المجلس ثمانية آراء، بالإضافة إلى إنجاز التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2022.

وقد تمت المصادقة على أغلب التقارير والآراء التي أعدّها المجلس خلال سنة 2023 بإجماع أعضائه خلال دورات الجمعية العامة.

1.2. دورات الجمعية العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خلال سنة 2023، 12 دورة عادية، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 60 في المائة.

2.2. مكتب المجلس

طبقا لأحكام قانونه التنظيميّ ونظامه الداخلي، قام المجلس في شهر فبراير 2023 بتجديد مكتبه، من خلال انتخاب الأعضاء الذين يمثّلون الفئات الخمس المكوِّنة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون لفئات المجلس برسم سنة 2023

الاسم والنسب	الفئة
أمين منير العلوي	فئة الخبراء
محمد دحماني	فئة النقابات
منصف الزياني	فئة المنظمات والجمعيات المهنية
كريمة مكيكة	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي
خالد لحلو	فئة الأعضاء المعينين بالصفة

كما انتخبت اللجان الدائمة السبع رؤساءَها، مستكملة بذلك تركيبة المكتب.

أعضاء المكتب، رؤساء اللجان الدائمة برسم سنة 2023

الاسم والنسب	اللجان الدائمة
محمد فيكرات	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية
خليل بنسامي	اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية
جواد شعيب	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن
محمد بنقدور	اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة
أحمد عبادي	اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام
لحسن والحاج	اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
مينة الرشاطي	اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

خلال سنة 2023، عقد مكتب المجلس 15 اجتماعاً، بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 80 في المائة. كما أقرّ المكتب خلال هذه السنة البرنامج التوقعي لدورات الجمعية العامة، وكلّف اللجان الدائمة بإنجاز المواضيع المندرجة في إطار الإحالات الواردة عليه أو الإحالات الذاتية المقرّرة في برنامج عمل المجلس برسم السنة ذاتها.

3.2. اللجان الدائمة

بالإضافة إلى انتخاب رؤساء اللجان، بصفتهم أعضاءً في المكتب، قامت اللجان الدائمة بانتخاب نواب الرؤساء والمقرّرين ونواب المقرّرين لتستكمل بذلك تشكيلتها.

اللجنة	الرئيس/ة	المقرر/ة	نائب/ة الرئيس/ة	نائب/ة المقرر/ة
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية	محمد فيكرات	منصف كتاني	محمد علوي	أحمد أبوه
اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية	خليل بنسامي	بوشتى بوخالفة	نجاة سيمو	محمد موستغفر
اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن	جواد شعيب	لحسن حنصالي	محمد عبد الصادق السعيدي	محمد بنصغير
اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة	محمد بنقدور	عبد الرحيم العبايد	ابراهيم زيدوح	نور الدين شهبوني
اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام	أحمد عبادي	لطيفة بنواكريم	لحسن حنصالي	مصطفى اخلافة
اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	لحسن والحاج	عبد المقصود الراشدي	ادريس بلفاضلة	عبان أحمد بابا
اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	مينة الرشاطي	عبد الرحمان قنديلة	محمد عبد الصادق السعيدي	محمد دحماني

وبمجرد الانتهاء من استكمال تشكيلتها، واصلت اللجان الدائمة عملها باعتماد مقارَبةٍ تقوم على الإنصات والتشاور والحوار والنقاشات الداخلية والموسعة، ومنهجية متكاملة تتوزّع بين التشخيص والانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى واقتراح توصيات عمليّة.

وخلال سنة 2023، عقدت اللجان الدائمة والمؤقتة، ما مجموعه 460 اجتماعا، بمعدل مشاركة بلغ 60 في المائة في المتوسط.

1.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

عقدت لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية، التي يرأسها السيد محمد فيكرات ومقررها السيد منصف كتاني، 51 اجتماعاً خلال سنة 2023، بمعدل مشاركة تجاوز في المتوسط 53 في المائة.

1.1.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2023 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.

2.1.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية رأيا حول موضوع «المعادن الاستراتيجية والحَرِجَة: قطاعٌ في خِدمةِ السيّادة الصّناعية للمغرب».

- **«المعادن الاستراتيجية والحَرِجَة: قطاعٌ في خِدمةِ السيّادة الصّناعية للمغرب»**[267]

تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية الثالثة والأربعين بعد المائة (143)، التي عقدت بتاريخ 23 فبراير 2023.

ويسلط هذا الرأي الضوءَ على الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به المعادن الاستراتيجية والحرجة لتمكين بلادنا من تعزيز سيادتها الصناعية وتحقيق أهدافها في مجال الانتقال الطاقي والرقمي، مع الحرص على احترام المتطلبات الاجتماعية والبيئية لهذا القطاع.

وتحيل تسميتا «المعادن الاستراتيجية» و«المعادن الحرجة» على مفهومين مختلفين لكنهما مترابطان بشكل وثيق. وهكذا، يُصنَّف معدن معين بكونه استراتيجياً عندما يكون عنصراً لا غنى عنه لدعم السياسة الاقتصادية والطاقية والتكنولوجية والأمنية للدولة. أما المعادن الحرجة، فإنها تتسم بالإضافة إلى هذه الخصائص بهشاشة كبيرة لسلسلة توريدها.

وتختزن بلادنا مؤهلات وإمكانات معدنية هامة، مع وجود قطاع منجمي قادر على الصمود يساهم في الصادرات الوطنية بنسبة تفوق 25 في المائة من حيث القيمة، وفي الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 10 في المائة، فضلاً عن مساهمته في توفير ما يزيد عن 49.000 فرصة شغل. غير أن قطاع المعادن ببلادنا يواجه جملة من الإكراهات تعيق تطوير منظومة المعادن الاستراتيجية والحرجة يمكن إجمالها في إكراهين رئيسيين:

- **مَواطن ضعف خاصة بالمعادن الاستراتيجية و/أو الحرجة تتعلق بالتوريد والتثمين**: (أ) وجود نموذج يعتمد بالأساس على تصدير المنتجات المركزة والمواد الخام (باستثناء الفوسفاط والكوبالت)، مع ضعف الروابط البعدية مع قطاع الصناعة، (ب) الارتهان القوي بالواردات بالنسبة لمعظم المعادن الحرجة، (ج) مستويات عالية من التركيز الجغرافي لموردي العديد من المعادن الحرجة، لاسيما من البلدان التي تعرف تقلبات سياسية، (د) ضعف حصة إعادة تدوير النفايات المعدنية والصناعية وتثمينها.

267 - https://www.cese.ma/ar/docs/les-minerais-strategiques-et-critiques/

- **مَواطن ضعف عرضانية تعتري مجموع قطاع المعادن**: (أ) محدودية حجم مناجم مختلف المعادن، باستثناء الفوسفاط، (ب) غياب تحفيزات جبائية خاصة بالأنشطة المنجمية، (ج) بطء المساطر المتعلقة بتدبير المخزون المعدني وطابعها المعقد، (د) الصعوبات المرتبطة بالولوج إلى التمويل الملائم، لا سيما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولات المنجمية الصغيرة (juniors).

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن **السلطات العمومية الوصية لم تعلن بعد عن اللائحة الرسمية للمعادن الاستراتيجية والحرجة ببلادنا.**

انطلاقاً من هذا التشخيص، يقترح رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **لائحة أولية ذات طبيعة استكشافية تضم** 24 **معدناً استراتيجيا و / أو حرجاً بالنسبة للمغرب.** وقد جرى إعداد هذه اللائحة ارتكازاً على منهجية تتلاءم مع السياق الوطني وتأخذ بعين الاعتبار التوجهات والخيارات القطاعية المستقبلية لبلادنا، لاسيما في إطار النموذج التنموي الجديد.

كما يقترح المجلس بالموازاة مع هذه اللائحة جملة من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في تأمين سلاسل توريد هذا الصنف من الموارد وتعزيز تثمينها، وذلك مع مراعاة المتطلبات الاجتماعية والبيئية.

وتنتظم التوصيات المقترحة حول عدة محاور ذات أولوية:

- **تحسين الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي المنظِّم للأنشطة المرتبطة بالمعادن الاستراتيجية والحرجة**، لاسيما من خلال: (أ) وضع خارطة طريق خاصة بالمعادن الاستراتيجية والحرجة، (ب) الإسراع بالمصادقة على بعض النصوص التنظيمية، لاسيما تلك التي يتوقف عليها تفعيل لجنة المعادن الاستراتيجية، (ج) إحداث هيئة للاندماج بين قطاعي المعادن والصناعة، من أجل مأسسة التنسيق بين الفاعلين في القطاعيْن.
- **تقليص المخاطر التي قد تواجه المستثمرين في قطاع المعادن وتحسين جاذبيته، من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:**

  - وضع استراتيجية تمويل ملائمة للأنشطة المعدنية وهامش المخاطرة، خاصة بالنسبة للمقاولات المنجمية الصغيرة (juniors)؛
  - إقرار إعفاء مؤقت من أداء الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات، على أن يدخل هذا المقتضى حيز التنفيذ ابتداءً من السنة الأولى للاستغلال الفعلي للمنجم؛
  - تبسيط المساطر الإدارية الخاصة بمنح رخص البحث والاستغلال المنجمي.

- **تأمين سلاسل توريد المعادن الحرجة والتخفيف من الارتهان بالمصادر الخارجية، من خلال اتخاذ التدابير التالية:**

  - تنويع مصادر التوريد الخارجية من المعادن الحرجة والعمل قدر الإمكان على إعطاء الأولوية للموردين من البلدان الأكثر استقرارا سياسيا؛
  - إرساء تحفيزات ضريبية ومساعدات وإطار تنظيمي ملائم للنهوض بأنشطة البحث والتطوير والأنشطة الصناعية في مجال إعادة تدوير المعادن والبحث عن بدائل للمعادن الحرجة؛
  - تكوين احتياطيات استراتيجية للمعادن الحرجة بالنسبة لبلادنا، ومضاعفة عمليات استغلال المناجم في الخارج، لا سيما في إفريقيا.

- **تعزيز عملية التثمين الوطني للمعادن الاستراتيجية والحرجة من أجل ضمان تموقعٍ أفضل في سلاسل القيمة، وذلك من خلال:**
  - توجيه المستثمرين نحو مشاريع تثمين المعادن الاستراتيجية والحرجة، بما يتماشى مع الخيارات الاستراتيجية لبلادنا، لا سيما عبر إنشاء بنك للمشاريع الصناعية في المراحل البعدية لسلسلة إنتاج هذا الصنف من المعادن؛
  - إعطاء الأولوية لصناعات التثمين البعدي للمعادن الاستراتيجية والحرجة على مستوى مجالات تدخل صندوق محمد السادس للاستثمار.
- **تعزيز الطابع الدَّامج والمستدام لقطاع المعادن**، لا سيما من خلال (أ) العمل، على مستوى جميع الفاعلين في قطاع المعادن، بما في ذلك المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغيرة، على تعميم احترام القواعد البيئية والاجتماعية وذات الصلة بالحكامة، (ب) تعزيز استقلالية الاستغلالات المنجمية من حيث التزود بالموارد المائية (إعادة تدوير الموارد)، (ج) إرساء آلية استشارة الساكنة المحلية في المناطق المنجمية طيلة المشروع إلى مرحلة ما بعد توقف استغلال المناجم، وغير ذلك.

2.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنيّة، التي يترأسها السيد خليل بنسامي ومقرّرها السيد بوشتى بوخالفة، 101 اجتماعاً خلال سنة 2023، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 62 في المائة.

1.2.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2023 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية.

2.2.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة المكلفة بالتشغيل والعلاقات المهنية رأيا حول موضوع «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET»: أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟».

- **«شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET»: أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟»**[268]

يرصد هذا الرأي، الذي تمت المصادقة عليه بالأغلبية خلال الدورة العادية 152 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة بتاريخ 30 نونبر2023، وضعية فئة شباب، تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل.

تفيد مؤشرات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2022، **أنه يوجد واحد من بين كل أربعة شباب، تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، في وضعية «NEET»، أي ما يعادل 1.5 مليون فرد**. ويُبرز حجم هذه الظاهرة محدودية السياسات العمومية الرامية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب عموما، ولاسيما بالنسبة لهذه الفئة الهشة. وغالبا ما تتضاف لهذه الهشاشة مجموعة من العوامل المتداخلة التي قد تطرأ خلال مختلف مراحل حياة الشباب، مما يزيد من حدة وتعقيد ظاهرة شباب NEET. وفي هذا الصدد، يمكن الوقوف عند **ثلاثة انقطاعات حاسمة**:

- **يتعلق الانقطاع الأول بالهدر المدرسي** ما بين مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي. إذ تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 331.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وذلك لأسباب متعددة من أهمها الرسوب المدرسي والصعوبات المرتبطة بالوصول إلى المؤسسات التعليمية، لاسيما في الوسط القروي، فضلا عن نقص في عروض التكوين المهني. وتسهم حواجز سوسيو-اقتصادية أخرى في تفاقم حدة هذا الوضع (الإكراهات الاجتماعية والثقافية والعائلية، تزويج الطفلات، تشغيل الأطفال، وضعية الإعاقة، وغيرها).

268 – https://www.cese.ma/ar/docs/les-jeunes-neet-quelles-perspectives-dinclusion-socio-economique/

- **يتعلق الانقطاع الثاني بالانتقال من الحياة الدراسية إلى سوق الشغل**، حيث يصطدم الباحثون عن أول فرصة شغل، أي 6 من أصل 10 شباب عاطلين، بالعديد من الإكراهات قد تصل حد الإحباط. وقد يُعزى هذا الوضع إلى عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل بالإضافة إلى الفعالية المحدودة لخدمات الوساطة في مجال التشغيل. وتتأثر النساء بشكل خاص بعوامل أخرى مثل التمييز بين الجنسين وضغط الأعباء المنزلية، لاسيما وأنهن يشكلن النسبة الأكبر في فئة NEET (72,8 في المائة).
- **يتعلق الانقطاع الثالث بالانتقال بين وظيفتين نتيجة فقدان الشباب لوظائفهم أو توقفهم طواعية عن العمل بحثا عن فرص أفضل**. فإلى جانب الأسباب العرضانية المرتبطة بتقلبات الظرفية وهشاشة النسيج المقاولاتي، قد يُعزى انقطاع المسار المهني للشباب إلى عوامل مرتبطة بعدم احترام شروط الشغل اللائق، ناهيك عن تدني مستويات الأجور بالمقارنة مع «بروفايلاتهم» وكفاءاتهم.

انطلاقا من هذا التشخيص، وبغية معالجة ظاهرة شباب NEET وتسريع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة من الشباب، **يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتبني مقاربة دامجة ترتكز على خمسة محاور أساسية:**

- **يتعلق المحور الأول بتعزيز قدرات رصد وتتبع شباب NEET والفئات الهشة من الشباب**. تحقيقا لهذه الغاية، يوصي المجلس بإنشاء نظام معلوماتي وطني ذي امتداد جهوي لرصد شباب NEET وتتبع مساراتهم، يضم معطيات متقاطعة من مصادر متعددة (السجل الاجتماعي الموحد، إحصائيات مستمدة من القطاعات المعنية، وغيرها).
- **يتوخى المحور الثاني إرساء منظومة موسعة لاستقبال وتوجيه شبابNEET نحو حلول ملائمة لوضعياتهم المختلفة**. وينبغي تحقيقا لهذه الغاية تطوير شبكة مكثفة من بنيات الاستقبال والاستماع والتوجيه، تُغطي كل الجماعات الترابية وتخضع لميثاق موحد يُحدد أدوار وأنشطة ومسؤوليات مختلف الفاعلين المعنيين.
- **يستهدف المحور الثالث تحسين خدمات وبرامج إدماج شباب NEET من حيث الجودة والفعالية**. ويشمل ذلك بالأساس تحسين جودة وفعالية الخدمات الموجهة لإدماج الشباب في سوق الشغل، وتوفير مواكبة ملائمة لوضعية وحاجيات شباب NEET من أجل الرفع من قدراتهم المهنية وقابليتهم للتشغيل، وذلك من خلال إرساء إطار تعاقدي يتلاءم مع القطاع الخاص أو القطاع الثالث. ويبقى الهدف من هذه التدابير تيسير عملية إدماجهم في منظومة التعليم أو التكوين، ومساعدتهم على إيجاد فرص التدريب أو الشغل، فضلا عن توفير المواكبة القبلية والبعدية لإنشاء المقاولات.
- **يهدف المحور الرابع إلى وضع تدابير وقائية تفاديا لوقوع فئات جديدة من الشباب في وضعيةNEET**. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:
  - ضمان فعلية إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة، واقتراح التدابير الضرورية للتأهيل وإعادة الإدماج، مع تعزيز دور الأسر والأطراف المعنية على المستوى المحلي؛
  - تعميم المدارس الجماعاتية في العالم القروي، مع تحسين مستوى تجهيزها بالمرافق الضرورية وتوسيع نطاق خدمة النقل المدرسي؛
  - تعزيز العرض العمومي في التكوين المهني بالمناطق القروية، مع ملاءمة التخصصات مع الاحتياجات الخاصة بكل جهة وبكل مجال ترابي.
- **يهدف المحور الخامس إلى وضع إطار للحكامة** يرتكز على تقوية التقائية مختلف البرامج وتكاملها، فضلا عن التنسيق المستمر بين مختلف الفاعلين المعنيين.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب الذين لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين «NEET»

تتلخص أهم نتائج الاستشارة، التي بلغ عدد التفاعلات معها 35.396 منها 1.266 إجابة على الاستمارة، و188 تعليقاً على صفحات المجلس في شبكات التواصل الاجتماعي، فيما يلي:

- 83 في المائة من المشارِكات والمشاركين صرحوا أنهم يعرفون عددًا من الشباب المنتمي إلى هذه الفئة في محيطهم الاجتماعي؛
- 75 في المائة أَرْجَعُوا أسباب هذه الظاهرة إلى صعوبات الإدماج المهني وغياب فرص الشغل؛
- يرى حوالي 60 في المائة أن الهدر المدرسي يؤدي إلى وضعيةNEET، في حين يشير حوالي واحد من كل خمسة (1/5) مشاركين إلى أن الزواج المبكر للفتيات يشكل أحد أسباب هذه الظاهرة؛
- 78 في المائة لا يعلمون بوجود برامج عمومية أو مبادرات من المجتمع المدني موجهة إلى دعم شباب NEET؛
- في إطار التدابير المقترحة لتسهيل عملية الإدماج الاجتماعي والمهني لهذه الفئة، اقترح 64 في المائة دعم المقاولة والتشغيل الذاتي، بينما يرى حوالي 35 في المائة أنه من الأَنْسَب تشجيع الإدماج من خلال مجالات الفنون والرياضة.

3.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن، التي يترأسها السيد جواد شعيب ومقرّرها السيد لحسن حنصالي، 51 اجتماعا خلال سنة 2023، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 58 في المائة.

1.3.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2023 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن.

2.3.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن رأيين اثنين:

- «تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية وإنقاذها والمساهمة في ضمان جودة العلاجات للجميع»؛
- «من أجل مجتمعٍ متماسكٍ خالٍ من التسول».

- **«تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية وإنقاذها والمساهمة في ضمان جودة العلاجات للجميع»**[269]

تمت المصادقة على هذا الرأي بالإجماع من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية الرابعة والأربعين بعد المائة (144)، التي عقدت بتاريخ 30 مارس 2023.

من خلال هذا الرأي المنجز في إطار إحالة ذاتية، أجرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحليلا مفصلا وموضوعيا لواقع حال منظومة المستعجلات الطبية ببلادنا ومن ثم اقترح المجلس، الذي يولي اهتماما متزايدا بالمواضيع المرتبطة ارتباطا وثيقا برفاه المواطنات والمواطنين، عددا من التوصيات الرامية إلى تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية، بما يُمَكِّن من حماية وإنقاذ الحياة البشرية والمساهمة في ضمان علاجات ذات جودة للجميع.

تشكل سلسلة المستعجلات الطبية مكوناً أساسياً في منظومة الصحة العمومية، يسعى في المقام الأول إلى حفظ الحق في الحياة. وتُعد جودة التكفل بالمستعجلات الطبية شرطا أساسيا لتحقيق طموح بلادنا في احتضان التظاهرات الدولية الكبرى، والنهوض بقطاع السياحة وجلب الاستثمارات الأجنبية، إلخ.

لكن على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات العشرين الأخيرة من طرف السلطات العمومية الصحية للنهوض بهذا القطاع (إحداث تخصص طب المستعجلات، وإعادة تنظيم المستعجلات الطبية في إطار شبكات، وتطوير خدمات المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU) والخدمات المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي (SMUR)، وغير ذلك)، يلاحظ أن جودة التكفل بالمستعجلات الطبية تبقى دون مستوى الحاجيات والانتظارات وغير مستجيبة بالقدر الكافي للمعايير المعمول بها على الصعيد الدولي.

وفي هذا الصدد، تم الوقوف في سياق تشخيص واقع الحال على عدد من أوجه القصور التي تعتري سلسلة المستعجلات الطبية، نذكر منها:

- **ضعف التنظيم الطبي** (régulation médicale) من قبل خدمات المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU)، التي تتمثل أهدافها في ضمان إنصات طبي دائم، وتوجيه المريض أو المُصاب، وتقديم الرَّد المناسب، والعمل عند الاقتضاء على تنظيم عملية النقل نحو مؤسسة لتقديم العلاجات الطبية، ووضع وتنفيذ مخططات الإغاثة. إلا أنه يُلاحظ أن هذه الخدمة العمومية (SAMU) تبقى غير معروفة بالقدر الكافي، وغير منفتحة على القطاع الاستشفائي الخاص، وغير مُتاحة في جميع الجهات، وتعاني من محدودية الموارد البشرية والوسائل اللوجستيكية المرصودة لها؛
- **مَواطِنُ قُصُور على مستوى قطاع النقل الصحي العمومي والخاص**، وهو ما قد يفاقم أحياناً الحالة الصحية للمرضى والمُصابين. وإضافة إلى ذلك، فإن نقل المُصابين وضحايا حوادث السير في الطريق العمومية هو اختصاص مَوْكُولٌ بشكل حصري إلى جهاز الوقاية المدنية بمُوجِب مَنْشور وزاري يَعُودُ إلى سنة 1956، وهو ما يَحُولُ دونَ تَدَخُّلِ سيارات الإسعاف التابعة للخدمات المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي (SMUR)، علماً أنَّها مُجهزَةٌ بشكل أفضل لنقل الضحايا الذين قد يعانون من صدمات أو كُسُورٍ مُرَكَّبة (polytraumatisées)؛
- **محدودية التنسيق** بين مصالح الوقاية المدنية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمستشفيات الإقليمية والمصحات الخاصة والجماعات الترابية، لا سيما في مجال التكفل ما قبل الاستشفائي؛
- **غياب معايير إلزامية للقطاعين العمومي والخاص** بشأن المنشآت والتجهيزات وآليات تنظيم مصالح المستعجلات الطبية؛
- **الضغط الكبير على أقسام الإنعاش بالقطاع العمومي**، جراء جملة من الاختلالات من قبيل نقص التنسيق بين مكونات مسار العلاجات، توافد عدد كبير من الحالات الطبية غير المستعجلة على أقسام المستعجلات (64 في المائة من الحالات)، إلخ؛

269 – https://www.cese.ma/ar/docs/ameliorer-la-prise-en-charge-des-urgences-medicales-pour-preserver-et-sauver-des-vies-et-contribuer-a-assurer-des-soins-de-qualite-pour-tous-2/

- **خَصَاصٌ في الموارد البشرية الطبية وشبه الطبية المُؤهّلة والمُتخصصة** (بعد مرور أزيد من 20 سنة على إحداث تخصص طب المستعجلات، لا يتوفّر المغرب سوى على 29 طبيباً في هذا التخصص. وفي أغلب الحالات فإن أقسام المستعجلات يُدَبِّرُها عاملون غير متخصصين في هذا المجال، أو أنَّهُم في طور التكوين التَخَصُّصي (الأطباء الداخليون)؛
- **نقص في إعلام وتحسيس وتكوين المواطنات والمواطنين** فيما يتعلق بالإسعافات الأولية، وكذا أجهزة ومعدات الإسعاف (خزَانَة الأدوية، حقيبة الإسعافات الأولية أجهزة الإنعاش القلبي (défibrillateur) إلخ).

انطلاقاً من هذا التشخيص، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات الرامية إلى الارتقاء بخدمات التكفل في مجال المستعجلات الطبية وفقًا للمعايير النوعية الستَّة التي تَعْتَمِدُها منظمة الصحة العالمية (الأمان، والفعالية، والتركيز على المريض، وتقديم العلاج بدون تأخير، والنجاعة، والإنصاف).

ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالعمل على ما يلي:

- **تعزيز التعاون والتعاقد** بين خدمة المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU) والوقاية المدنية والمراكز الاستشفائية الجامعية والمستشفيات الإقليمية والمصحات الخاصة والجماعات الترابية في مجال تنظيم عمليات الإسعاف والنقل والتكوين ومحاكاة مختلف أشكال التدخلات أثناء الكوارث، إلى جانب تطوير وتنفيذ مشاريع بنيات تحتية خاصة بمجال الإسعاف.
- **تزويد خدمة المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU) بما يلزم من مُعَدَّات لوجستيكية وموارد بشرية ومالية وتوسيع نطاق عملها لتشمل الإسعاف في الطريق العام**، بتنسيق وثيق مع مصالح الوقاية المدنية وتخويلها إمكانية نقل المرضى إلى المؤسسات الطبية الخاصة. ويجب أن تكون خدمة المساعدة الطبية المستعجلة نقطة الاتصال الوحيدة لأي شخص يوجد في حالة صحية حرجة، يُوَجَّه عبْرَها إلى المؤسسة الطبية، سواء كانت خاصة أو عمومية، الأقرب إليه والأكثر ملاءمة لحالته الصحية.
- **العمل على الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا الرقمية** في ضَبْط وتنظيم التكفل بالمستعجلات الطبية (الاستشارة الطبية عن بعد (téléconsultation) وخدمة الخبرة عن بعد(téléexpertise) وغير ذلك).
- **تنظيم قطاع النقل الصحي من خلال تقنينه** وتشجيع الخواص على الانتظام في إطار تعاونيات أو مقاولات صغرى والارتقاء بها إلى شركات متوسطة وكبرى.
- **إعداد دفاتر تَحَمُّلات تُشَكِّل إطاراً مَرْجعياً إلزاميا يُطبّق على المؤسسات الاستشفائية في القطاعين العام والخاص**، بشأن المنشآت والتجهيزات والموارد البشرية وتنظيم أقسام المستعجلات الطبية.
- **إدراج التكفل بالخدمات العلاجية المنجزة بالمستعجلات الطبية في إطار نظام «الثالث المؤدّي»** (tiers–payant) لتفادي أن يضطر المؤَمن إلى أداء مجموع التكاليف مسبقا في انتظار استرجاع المصاريف.
- **تنمية الموارد البشرية العاملة بالمستعجلات الطبية وتثمين دورها**، لا سيما من خلال النهوض بالتكوين المتخصِّص في مجال الطب الاستعجالي والإقرار بالطبيعة الشاقة لهذا المجال الطبي عبر وضع تدابير تحفيزية (رفع الأجور ومنح تعويضات مالية خاصة إلخ).
- **إلزامُ الإدارات والمؤسسات التي تستقبل العموم بالتوفر على أجهزةِ الإسعافات الأولية (مِثْل جهاز الإنعاش القلبي(défibrillateur))**، وتكوين العاملين على استعمالها، ووضع تطبيقٍ رقمي يتيح تحديد الموقع الجغرافي لهذه الأجهزة للاستعانة بها عند الاقتضاء من قبل السلطات الطبية الاستعجالية.
- **إعلام وتحسيس وتكوين الساكنة حول السلوكات الصحية الموحدة الواجب تبنيها بشكل تلقائي في الحالات المستعجلة** وحول تقنيات الإسعافات الأولية.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع منظومة خدمات المستعجلات الطبية في المغرب

تتلخص أهم نتائج الاستشارة، التي بلغ عدد التفاعلات معها 79233، منها 621 إجابة على الاستبيان، في ما يلي:

- صرَّح غَالِبِيَةُ المشاركين (حوالي 93 في المائة) أنه سبق لهم اللجوء إلى منظومة المستعجلات الطبية.
- يرى حوالي 20 في المائة فقط من المشاركين أنّ خدمات المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU) هي الجهة التي ينبغي الاتصالُ بها في حالةِ المستعجلات الطبية.
- صَرَّحَ غَالِبِيَةُ المشاركين (88 في المائة) بأنهم استعملوا وسيلة نقل عادية (سيارة شخصية أو وسيلة نقل عمومية) للتنقل إلى المستشفى في حالةٍ مستعجلة.
- أكد حوالي 22 في المائة فقط من المشاركين أنهم استعملوا سيارة الإسعاف، حيث صرح 78 في المائة منهم أنهم استعملوا سيارة الإسعاف العمومية، بينما أفاد 80 في المائة منهم أن سيارات الإسعاف كانت غيرَ مُجهَّزةٍ.
- وفي ما يتعلق بمدة الانتظار، فإن التكفل كان فوريا بالنسبة لحوالي 12 في المائة من الإجابات. وأكثر من نصف الحالات تم في غضون ساعة واحدة. وحوالي 12 في المائة اضطرت للانتظار أربع (4) ساعات.
- أبدى المشاركون عَدَمَ رِضاهُم عن منظومة المستعجلات الطبية، حيث أشَارُوا إلى أنهم تَضَرَّرُوا من نقص الأدوية أو اللَوَازم الطبية (82 في المائة)، أو لِوجودِ أجهزةٍ طبيةٍ مُعَطَّلَة (81 في المائة)، أو لغياب الطبيب المُداوِم (74 في المائة).
- أشار المشاركون أيضاً إلى وجود مشاكل متعلقة بالرشوة وبعض أشكال التمييز للحصول على العلاج. 58 في المائة من الحالات اعتبرت أنها تعرضت لتمييز سلبي بسبب مستواها الاجتماعي.

- **«من أجل مجتمعٍ متماسكٍ خالٍ من التسول»**[270]

تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية الواحدة والخمسين بعد المائة (151)، التي عقدت بمدينة الدار البيضاء بتاريخ 31 أكتوبر 2023.

يأتي هذا الرأي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار إحالة ذاتية، في سياق يتسم بتنامي ظاهرة التسول وانتشارها في الشوارع والفضاءات العمومية بالمغرب. وفي هذا الصدد، يقترح هذا الرأي جملة من مداخل العمل من أجل احتواء هذه الظاهرة في أفق القضاء عليها في مجتمعنا، وذلك مع الحرص على ضمان التوفيق بين احترام مقتضيات الدستور، لاسيما ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص في وضعية تسول، دون أي تمييزٍ أو وَصْمٍ، من جهة، واحترام النظام والأمن العام، من جهة ثانية.

وحسب آخر بحث وطني حول هذا الموضوع، والذي يعود إلى سنة 2007، فإن عدد المتسولين قدِّر بنحو 200.000 شخص. **ويشكل غياب دراسات ومعطيات إحصائية محيَّنة حول التسول بالمغرب عائقاً كبيراً** أمام إرساء فعلٍ عمومي قادرٍ على محاربة هذه الظاهرة بشكل فعال.

270 – https://www.cese.ma/ar/docs/pour-une-societe-cohesive-exempte-de-mendicite/

إن التسول **ظاهرة اجتماعية شديدة التعقيد**، تنجم عن التعرض لعدة عوامل اختطار مرتبطة بالمسارات الشخصية للأفراد المعنيين، وعلى نطاق أوسع بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. **وتساهم هذه العوامل، التي غالبًا ما تكون مترابطة، في تعريض الأشخاص للهشاشة بدرجات متفاوتة**، وهو ما يفسر عدم تجانس «بروفايل» المتسولات والمتسولين. وتتمثل هذه العوامل في الغالب في الفقر، وصعوبة الولوج إلى سوق الشغل، والترمل لاسيما بالنسبة للنساء، والطلاق، والتخلي الأسري، وتدني المستوى الدراسي والتكويني، وتراجع قيم التضامن العائلي، والوضعية الصحية (الصحة البدنية والعقلية، والإعاقة)، فضلا عن الاستعداد القبلي لدى المواطن (ة) لمد يد العون للمتسولين.

وأمام استمرار التحديات التي تطرحها ظاهرة التسول، فإن المقاربة المعتمدة حاليا على الصعيد الوطني في مجال محاربة التسول غير ناجعة بالقدر الكافي.

فعلى مستوى المقاربة الوقائية، لا تتيح البرامج الاجتماعية لمحاربة الفقر والهشاشة، بسبب طبيعتها المجزأة ومعايير الاستهداف المعتمدة وكيفيات التنفيذ، التصدي بشكل كاف ومستدام للانعكاسات السلبية للفقر والهشاشة على الفئات المعوزة، التي تظل في الغالب خارج نطاق تدخل هذه البرامج. ولهذه الأسباب على وجه الخصوص، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، انطلق ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وهو الإصلاح الذي يجري تنزيله حاليا.

وعلى مستوى التكفل الاجتماعي، يُسجَّل أن الموارد البشرية والمادية المخصصة للمراكز الاجتماعية التابعة لمؤسسة التعاون والوطني، وكذا لخطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من الاستغلال في التسول (تم إطلاقها سنة 2019)، لا تزال، حسب الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، محدودة للغاية بالنظر إلى حجم الظاهرة.

أما على صعيد المقاربة الزجرية، فإن تجريم المُشَرِّع المغربي للتسول والتشرد على مستوى الفرع الخامس من مجموعة القانون الجنائي يتسم بمحدودية فعليته وبكونه لا ينسجم مع مقتضيات أخرى من هذا القانون ولا يتلاءم مع المعايير الدولية ذات الصلة الجاري بها العمل.

وانطلاقا من هذا التشخيص، يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن **الحد من ظاهرة التسول، يقتضي التنزيل المتجانس والمُنَسَّق لجملة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق هدفين، هما ضمان احترام مقتضيات الدستور**، لاسيما في ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص في وضعية تسول، دون أي تمييزٍ أو وَصْمٍ، **وضمان احترام النظام والأمن العام**. وتنتظم هذه الإجراءات ضمن **أربعة محاور متكاملة**:

1. **يتعلق المحور الأول «بالقضاء على جميع أشكال تسول الأطفال»**، من خلال تعزيز آليات حماية الطفولة على صعيد المجالات الترابية (وحدات حماية الطفولة) على مستوى الهيكلة والتنظيم وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية، وكذا عبر تشديد العقوبات في حق مستغلي الأطفال والمتاجرين بهم، سواء كان هؤلاء من أسرة الطفل أو غُرَباء عنه.

2. **يهدف المحور الثاني إلى «حماية الأشخاص في وضعية هشاشة من الاستغلال في التسول»**، من خلال تشديد العقوبات على الجنح والأفعال الجنائية التي يتم ارتكابها تحت غطاء التسول، طبقاً لمقتضيات القانون الجنائي، لاسيما ضد مستغلي النساء والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، والنهوض بالسياسات المتعلقة بحماية ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين، وتعزيز تدابير المواكبة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين المُعَرَّضِين لممارسة التسول إما احتياجاً أو في إطار شبكات منظمة.

3. **يهم المحور الثالث «إعادة تأهيل وإعادة إدماج الأشخاص في وضعية تسول»**، وذلك عبر مراجعة الإطار القانوني الحالي، لاسيما من خلال إلغاء تجريم التسول، مع العمل على تشديد العقوبات الجنائية ضد استغلال الأشخاص في التسول. وبالموازاة مع ذلك، ينبغي اقتراح بدائل دائمة للتسول، من خلال تعزيز السياسات المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية وتطوير الأنشطة المدرة للدخل وتحسين التكفل بالأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية.

4. **أما المحور الرابع، فيتعلق «بالوقاية من التسول»**، من خلال تعزيز قدرة الأُسَر على الصمود اجتماعياً واقتصادياً، وذلك عبر محاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والمجالية وتحسين الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليم والتكوين والشغل.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول ظاهرة التسول في المغرب

بلغ عدد التفاعلات مع هذه الاستشارة 65.440 منها 4780 إجابة على الاستبيان، و576 تعليقا على شبكات التواصل الاجتماعي.

وتتلخص أهم نتائج الاستشارة فيما يلي:

- 89 في المائة صرحوا أنهم يُعَايِنُون «بشكل دائم» ممارسات التسول في الفضاءات العمومية؛
- أزيد من 98 في المائة اعتبروا أن التسول ظاهرة اجتماعية خطيرة تكشف حجم ظاهرة الفقر و«تمس بكرامة الأشخاص»؛

بخصوص الأسباب الرئيسية التي تشجع على ممارسة التسول:

- أشار حوالي نصف المشاركات والمشاركين إلى وجود أوجه قصور في منظومة الحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية العمومية؛
- و32 في المائة إلى ضعف التماسك الاجتماعي (التفكك الأسري، تراجع التضامن الأسري، وغير ذلك).
- وهناك أسباب أخرى: الفقر (43.54 في المائة)، والبطالة (40.16 في المائة)، وعدم القدرة على العمل (إعاقة، مرض، شيخوخة وغيرها) بنسبة 34.87 في المائة.
- ومن جهة أخرى، صرح أزيد من 67 في المائة أنهم يقدمون من حين لآخر الصدقة للأشخاص المتسولين عندما يلتمسون ذلك.
- وأفاد غالبية المشاركات والمشاركين أنهم يساعدون المتسولين بدافع الشفقة أو لقناعات أخلاقية أو دينية (72 في المائة)، بينما صرح 16.6 في المائة منهم أنهم يفعلون ذلك في المقام الأول خوفاً من المتسولين.
- 69.5 في المائة عبروا عن أملهم في منع التسول بشكل كلي. ومقابل ذلك، يقترحون مساعدتَهُم عن طريق جمعيات تتولى جمع التبرعات وتوجيهها لفائدتهم؛ أو عبر البرامج الاجتماعية التي تقدمها الدولة والجماعات الترابية.

4.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة، التي يترأسها السيد محمد بنقدور، ومقررها السيد عبد الرحيم لعباید، ما مجموعه 52 اجتماعاً برسم سنة 2023، بمعدل مشاركة بلغ في المتوسط 58 في المائة.

1.4.3.2. الإحالات

لم يتلقَّ المجلس خلال سنة 2023 أيّ إحالة تندرج ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة.

2.4.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة رأيا حول موضوع « آليات منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية (الموارد المائية والمقالع)».

- **آليات منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية (الموارد المائية والمقالع)**[271]

يُقدم هذا الرأي، الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية التاسعة والأربعين بعد المائة (149)، التي عقدت بتاريخ 31غشت 2023، تحليلاً للإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم آليات منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد المائية والمقالع. ويهدف الرأي إلى تقييم مدى فعلية هذه الآلية في ضوء قدرتها على ضمان استخدام الموارد بشكل مستدام وناجع ومنصف، وكذلك على مكافحة الاستغلال المفرط والاستغلال غير المشروع.

ولاتزال العديد من القطاعات في بلادنا تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية الحيوية أو الاستراتيجية مثل المياه والمقالع، التي تشهد تدهورا متزايدا نتيجة عوامل متعددة، بما في ذلك الاستغلال المفرط والاستغلال غير المشروع. ومن أجل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة عن هذا الوضع، وضعت السلطات العمومية مساطر لمنح التراخيص ومراقبة الاستغلال بهدف تقنين الولوج إلى هذه الموارد. إلا أنه وبالرغم من وجود هذا الإطار، لا تزال هذه الموارد الطبيعية تخضع لضغوط متزايدة بشكل يهدد تحقيق التنمية المستدامة والأمان الإنساني في بلادنا.

وفي هذا السياق، تواجه الآليات المذكورة أعلاه مجموعة من الإكراهات التي تعيق تنفيذها على الوجه الأمثل:

الموارد المائية:

- تعقيد وبطء إجراءات منح التراخيص أو الامتيازات لا يشجع الأشخاص الذين يجلبون المياه بشكل غير قانوني على الالتزام بالمقتضيات القانونية المعمول بها؛
- يفرز تعدد المتدخلين المكلفين بمنح التراخيص، إلى جانب الصعوبات على مستوى التنسيق، نظاما مجزأ يؤثر سلبا على الاستغلال الناجع للموارد المائية المتاحة في المناطق المعنية بالتدخل؛
- عدد جد محدود لعقود التدبير التشاركي للفرشاة المائية، باعتبارها أداة مهمة لترشيد استغلال الملك العمومي المائي؛
- التأثير المحدود لتدخلات شرطة المياه في مجال المراقبة، والذي يعزى بشكل كبير إلى نقص الموارد البشرية ونقص في التكوين المخصص لمزاولة هذه المهمة الخاصة؛
- نقص في الاستعانة بالوسائل الحديثة الكفيلة برصد وكشف الممارسات المرتبطة باستغلال المياه على أرض الواقع.

مجال المقالع:

- بطء في دينامية إعداد المخططات الجهوية لتدبير المقالع، جزئياً بسبب الإكراهات المرتبطة بالحكامة والتنسيق بين الفاعلين على المستوى الترابي، مما يعرقل التنفيذ الفعلي لمقتضيات القانون رقم 27.13المتعلق بالمقالع؛
- النقص الواضح في الإمكانيات البشرية والمادية المخصصة للرصد والمراقبة الدورية للمقالع؛
- هيمنة القطاع غير المنظم الذي يتجلى سواء من خلال المقالع غير المصرح بها أو المقالع المُرخص لها التي تُقدم على ممارسات من قبيل الغش وعدم التصريح الكامل بالمداخيل، مما يؤدي إلى خلق منافسة غير مشروعة، وتفويت مداخيل ضريبية إضافية، إلى جانب مخاطر الاستغلال المفرط لبعض أنواع المقالع؛
- تفاقم البطء الملحوظ في مسطرة فتح المقالع المؤقتة المخصصة للأشغال العمومية بفعل تعدد المتدخلين. هذا الوضع من شأنه أن يؤثر سلبا على المستثمرين ويخل بتنفيذ المشاريع، ناهيك عن إضعاف فعالية المقاولات في قطاع البناء والأشغال العمومية؛

271 – https://www.cese.ma/ar/docs/mecanismes-dautorisation-et-de-controle-dexploitation-des-ressources-naturelles-cas-de-leau-et-des-carrieres/

- ضعف إعادة تأهيل المقالع من قبل معظم المستغلين، إذ غالباً ما يكتفون بترك المواقع عند الانتهاء من استغلالها دون القيام بأشغال إعادة التهيئة اللازمة، أو القيام بها بشكل لا يتوافق مع المعايير المحددة؛
- ضعف احترام ظروف العمل في بعض المقالع للنصوص التنظيمية والمعايير الفضلى في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

انطلاقا من هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتعزيز الإطار الحالي، مع ضمان فعلية الإطار القانوني الذي ينظم آليات منح التراخيص ومراقبة الاستغلال، وذلك بهدف ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتعزيز قدرة بلادنا على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

بناءً على هذا التوجه، يُقدِّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التوصيات التالية:

- تعزيز فعلية النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها، مع الحرص على التنفيذ الفعّال لآليات منح التراخيص والمراقبة في مجال المياه والمقالع، وتبسيط المساطر واحترام الآجال القانونية لمنح التراخيص، فضلاً عن تسوية وضعية مستغلي الموارد بكيفية غير قانونية؛
- تعزيز الإطار القانوني المنظم لآليات منح التراخيص والمراقبة، من خلال إضفاء الطابع الملزم على المخططات الجهوية لتدبير المقالع، مع تسريع عملية إعداد هذه المخططات، واعتماد النصوص التطبيقية الضرورية لتنفيذ القانون رقم 49.17، لاسيما بخصوص التقييم البيئي الاستراتيجي للمخططات والبرامج والمشاريع الوطنية والجهوية لاستغلال المياه والمقالع؛
- تحسين الحكامة في قطاعيّ الموارد المائية والمقالع في ضوء تأثيرها على فعلية ونجاعة آليات منح التراخيص والمراقبة. يوصى، في هذا السياق، بما يلي:
  - تعزيز وسائل وقدرات المتدخلين في مجال المراقبة؛
  - وضع آلية للتنسيق ما بين المؤسسات تمكن من اتخاذ قرارات تحكيمية بشأن استخدام الموارد المائية المتاحة في حالات الأزمات؛
  - تعزيز كفاءات وقدرات جميع المتدخلين في المساطر القضائية ذات الصلة مع دراسة إمكانية إحداث غُرَفٍ خاصة يُناط بها النظر في مختلف قضايا البيئة على مستوى المحاكم المختصة، بما فيها قضايا الماءِ والمقالع؛
  - تحسين أداء عملية تحصيل الإتاوات المتعلقة باستغلال المياه الخاضع لنظام الترخيص والامتياز وتعزيز النجاعة الاقتصادية والضريبية المرتبطة باستغلال المقالع؛
  - إحداث نظام معلوماتي وطني مندمج ومحيَّن باستمرار مُخصَّص لقطاعات المياه والمقالع.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع «مساطر منح تراخيص استغلال المقالع»

بلغت التفاعلات مع الموضوع 31698، منها 142 إجابة على الاستبيان.

وتتلخص أهم نتائج الاستشارة فيما يلي:

- اعتبر 68.4 في المائة من المشاركات والمشاركين أن المساطر المعمول بها في منح وسحب تراخيص الاستغلال والمراقبة لا تراعي مبادئ الشفافية والإنصاف في مختلف مراحل العملية؛

- يرى غالبية المشاركات والمشاركين أن مساطر مَنح تراخيص استغلال المقالع ومراقبتها لها تأثير إيجابي على خلق مناصب الشغل (32.3 في المائة)، وتحسين المداخيل الضريبية المحلية (29.4 في المائة)، وتقليص الفوارق المجالية (20.6 في المائة)؛
- يرى غالبية المشاركات والمشاركين أن آليات منح تراخيص استغلال المقالع ومراقبتها، لاسيما في ما يتعلق بمساهمتها في ترشيد استخدام الموارد واستدامتها تبقى غير فعالة (58.3 في المائة) أو نسبيا فعالة (33.3 في المائة).

5.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام، التي يرأسها السيد أحمد عبادي ومقررتها السيدة لطيفة بنواكريم، 52 اجتماعا، بمعدل مشاركة بلغ 63 في المائة في المتوسط.

1.5.3.2. الإحالات

لم يتلقّ المجلس سنة 2023 أي إحالات تدخل ضمن اختصاصات اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام.

2.5.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أنجزت اللجنة الدائمة المكلّفة بمجتمع المعرفة والإعلام رأياً حول موضوع «التكنولوجيا السحابية (cloud): رافعة استعجالية لتسريع التحول الرقمي»

- **التكنولوجيا السحابية (cloud): رافعة استعجالية لتسريع التحول الرقمي**[272]

تمت المصادقة على هذا الرأي بالإجماع من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية التاسعة والأربعين بعد المائة (149)، التي عقدت بتاريخ 31غشت 2023.

ويأتي هذا الرأي استكمالا للتقرير الذي سبق أن أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2021 تحت عنوان: «نحو تحول رقمي مسؤول ومدمج»، والذي أوصى فيه بضرورة تطوير مراكز معطيات سيادية، بما يمكن من التوطين والتخزين الآمن للأنشطة الرقمية الاستراتيجية للدولة والمقاولات (المعطيات والتطبيقات).

ويهدف هذا الرأي إلى تسليط الضوء على العوامل التي تُسهل اعتماد واستعمال التكنولوجيا السحابية (كلاود) من طرف الفاعلين من أجل تسريع التحول الرقمي في بلادنا مع ضمان السيادة على المعطيات الحساسة والحيوية.

وتعد التكنولوجيا السحابية (كلاود) التي تشكل رافعة هامة لتسريع الانتقال الرقمي، بنْية تحتية أساسية تتيح تخزين وحماية المعطيات عبر خوادم متفرقة وسهلة الولوج عن طريق الأنترنت. وتتيح التكنولوجيا السحابية الوصول السريع إلى البنيات التحتية والخدمات الرقمية المشتركة، مما يسمح بتخفيض التكاليف المرصودة للبنية التحتية المعلوماتية داخل الإدارة أو المقاولة بنسبة قد تصل إلى 20 في المائة.

كما تعتبر التكنولوجيا السحابية، بفضل الخدمات التي تقدمها في مجال التنقل الذكي والمراقبة عن بعد والولوج التلقائي إلى الخدمات والبث المباشر (streaming)، دعامة حاسمة لإنجاح تنظيم تظاهرات دولية كبرى، على غرار كأس العالم لكرة القدم، الذي ستستضيفه بلادنا سنة 2030.

272 – https://www.cese.ma/ar/docs/le-cloud-un-levier-durgence-pour-accelerer-la-transformation-digitale/

وعلى الرغم من هذه الفرص الواعدة، يُلاحظ أن اعتماد التكنولوجيا السحابية من قبل الفاعلين في المغرب ما زال محتشما بحيث لم تتجاوز نسبة اللجوء إلى هذه التكنولوجيا في تخزين المعطيات الرقمية 14 في المائة سنة 2020 في حين بلغت هذه النسبة 35 في المائة في أوروبا الغربية و51 في المائة في آسيا-المحيط الهادئ.

وانطلاقا من التشخيص الذي جرى القيام به في إطار إعداد هذا الرأي، واستثمارا للتجارب الدولية المقارنة، فإن المجلس يدعو إلى إدراج محور خاص بالتكنولوجيا السحابية ضمن الاستراتيجية الجديدة للانتقال الرقمي التي يعكف القطاع الوزاري المكلف بالانتقال الرقمي على إعدادها وتوجد حاليا في مراحلها النهائية.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بوضع مخطط عمل يعطي الأولوية للتكنولوجيا السحابية، ويهدف إلى تعميم وتعزيز استخدامها بغية تسريع التحول الرقمي وضمان السيادة على المعطيات.

ويتمثل الطموح المنشود في جعل بلادنا فاعلا إقليميا مرجعيا في خدمات التكنولوجيا السحابية، ولا سيما على الصعيد القاري، من خلال تقديم خدمات متطورة مع العمل على إشراك الفاعلين الوطنيين.

ولتحقيق هذه الغاية، يقترح المجلس جملةً من التوصيات، نذكر منها:

- **تشجيع استقرار فاعلين عالميين و/أو دوليين بالمغرب في مجال التكنولوجيا السحابية**، على غرار تجربة ترحيل الخدمات، لا سيما عبر: أ- وضع عدد من التدابير التحفيزية (أسعار خدمات الاتصالات، خصوصية المعطيات، الأمن السيبراني، الطاقات المتجددة، العقار...)؛ ب- تطوير عروض خاصة بالألياف البصرية تكون تنافسية وملائمة لحاجيات هؤلاء الفاعلين. في هذا الصدد، يوصى بأن تضع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات آليات للتقنين ترمي إلى تنويع العرض، وضمان جودة الخدمات، وتخفيض الأسعار؛
- **بلورة مخطط لاعتماد التكنولوجيا السحابية السيادية** (السحابة العامة، السحابة الخاصة) في مجال النظم والتطبيقات والمعطيات الحساسة والقطاعات ذات الأهمية الحيوية؛
- **إعطاء الأولوية لاستخدام التكنولوجيا السحابية في المشاريع العمومية الجديدة**، ومواكبة الإدارات في نقل أنظمتها الحالية نحو التكنولوجيا السحابية؛
- **مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة الراغبة في اعتماد التكنولوجيا السحابية** من خلال عدد من التدابير التحفيزية؛
- **تطوير الكفاءات الوطنية** في مجال مهن التكنولوجيا السحابية؛
- **تطوير منظومة مبتكرة للمقاولات الناشئة** تتيح الاستفادة من مختلف أشكال التكنولوجيا السحابية (خدمات البنية التحتية «Iaas»، والمنصات «Paas»، والبرمجيات «Saas»).

6.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي يرأسها السيد لحسن والحاج، ومقرّرها السيد عبد المقصود راشدي، ما مجموعه 53 اجتماعا، بمعدّل مشاركة بلغ في المتوسط 60 في المائة.

طبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون التنظيمي وأحكام النظام الداخلي في مادتيه 74 و75، تم تكليف اللجنة بإعداد التقرير السنوي.

• **التقرير السنوي برسم سنة 2022**[273]

تمّت المصادقة على التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2022 بالإجماع خلال الدورة العادية 147 للجمعية العامة للمجلس المنعقدة في 22 يونيو 2023.

طبقاً للقانون التنظيميّ للمجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ، يتضمّن التقريرُ السنويّ للمجلس تحليلاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لبلادنا، وتقريراً عن أنشطة المجلس برسم سنة 2022.

على المستوى الاقتصادي، تميزت سنة 2022 بظرفية صعبة للغاية بالنسبة لمعظم اقتصاديات البلدان المتقدمة والصاعدة، وذلك جراء تضافر العديد من الصدمات الكبرى. وفي هذا السياق، وعلى غرار العديد من البلدان، لم يسلم الاقتصاد الوطني من دوامة تباطؤ شبه معمم، حيث عرف تراجعا في وتيرة النمو من 8 في المائة في سنة 2021 إلى 1.3 في المائة خلال سنة 2022. ويمكن أن تُعزى هذه الوضعية إلى تراكم وتزامن تداعيات عدة صدامات، تتعلق بالتقلبات التي سُجِّلت على الصعيدين الدولي والداخلي، كانعكاسات موجات الجفاف المستمرة والحادة، والآثار المتبقية من أزمة كوفيد-19.

وقد كانت للظرفية الاقتصادية غير المواتية خلال سنة 2022 انعكاسات سلبية على العديد من القيم الإجمالية والمؤشرات الاقتصادية. وهكذا، سُجل تفاقم في العجز التجاري، مع ارتفاع معدل التضخم، مَرَدُّهُ بالأساس الارتفاع العام في أسعار المواد الغذائية الذي يلقي بثقله على القدرة الشرائية للأسر الأكثر هشاشة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف جداً في معدل البطالة من 12.3 في المائة سنة 2021 إلى 11.8 في المائة خلال سنة 2022، فقد سجلت هذه الأخيرة فقدان عددٍ صافٍ من مناصب الشغل يبلغ 24.000 منصب.

ورغم هذه الظرفية الصعبة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الوطني أبان عن قدرة على الصمود، سيما على مستوى قطاع السياحة وتحويلات مغاربة العالم والتدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى الرغم مما أبان عنه الاقتصاد الوطني عموما من قدرة على الصمود وكذا التقدم المحرز في بعض القطاعات، فإن استمرار بعض العوامل ذات الطابع البنيوي لا يزال يؤثر على الأداء الاقتصادي. وتتجلى هذه العوامل على الخصوص في التباطؤ شبه المستمر لإنتاجية العمل منذ أزمة سنة 2008، والضعف الواضح في نجاعة الاستثمار، والمنحى التنازلي لمحتوى الشغل في النمو، والتقلب المستمر لنمو القيمة المضافة الفلاحية.

على الصعيد الاجتماعي، وبعد مضي أزيد من سنتين على اندلاع الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ما زالت الأسر المغربية تعاني من تداعياتها، التي تفاقمت بسبب موجة التضخم وما رافقها من تدهور للقدرة الشرائية وتدني مستواها المعيشي. في ظل هذه الظروف، انحدر حوالي 3.2 مليون شخص إضافي إلى الفقر أو الهشاشة، وهو ما يقترب من المستويات المسجلة سنة 2014.

وفي ظل هذه الوضعية، ضاعفت السلطات العمومية جهودها، لا سيما من خلال تسريع وتيرة تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)، واستكمال إصلاح المنظومة الصحية الوطنية. موازاة مع ذلك، جرى اتخاذ عدد من التدابير والمبادرات المهمة في إطار إصلاح منظومة التربية والتكوين، لا سيما إعطاء الانطلاقة لخارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026، وإعداد المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030.

وبخصوص الوضعية الاجتماعية للنساء، لم يلاحظ حدوث تغيير ملحوظ خلال سنة 2022. وعلى مستوى الحوار الاجتماعي، تميزت سنة 2022 بالتوقيع على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي، الذي تشكل مضامينه إطاراً مرجعياً لتمكين مختلف الأطراف المعنية من متابعة التقدم المُحرَز في تنزيل الاتفاقات المبرمة.

273 – https://www.cese.ma/ar/docs/rapport-annuel-2022/

بخصوص المحور البيئي، تميزت سنة 2022 بعقد المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) الذي عُقِدَ في شرم الشيخ. كما شهدت سنة 2022 ظواهر مناخية قصوى خلفت خسائر بشرية واقتصادية جسيمة.

من جانبها، واجهت بلادنا تحديات كبرى تجلت في الجفاف غير المسبوق الذي طبع الموسم الفلاحي. وتفاعلا مع هذا الوضع، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير الهادفة إلى التخفيف من حدة هذه الظواهر المناخية نذكر منها، على وجه الخصوص، تعزيز العرض المائي من خلال تسريع وتيرة إنجاز المشروع المهيكِل للربط البيني بين حوضيّ سبو وأبي رقراق وتطوير محطات تحلية مياه البحر.

وبخصوص الانتقال الطاقي، احتل المغرب المرتبة الأولى عالميا ضمن الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقات المتجددة. ولأول مرة، تضمن هذا المؤشر تصنيفا مرتبطا بالناتج الداخلي الإجمالي. من جهة أخرى، يُصَنَّف المغرب ضمن الأقطاب الأربعة التي تتمتع بإمكانات واعدة في إفريقيا في قطاع الهيدروجين الأخضر بفضل موقعه الجغرافي والروابط القائمة أو التي يجري تطويرها مع أوروبا. وفي هذا الصدد، يتعين على المغرب رفع العديد من التحديات المطروحة في هذا الشأن، على غرار محدودية الموارد المائية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وكون التكنولوجيات المستعملة في سلسلة قيمة الهيدروجين الأخضر لا تزال في طور التجريب، والحاجة إلى تسريع وتيرة الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة، فضلا عن وتيرة تنفيذ مشاريع الهيدروجين الأخضر على المستوى الإقليمي والدولي.

في ضوء تحليل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمغرب خلال سنة 2022، يتناول التقرير عددا من نقاط اليقظة.

وفي هذا الصدد، تُبرز **نقطة اليقظة الأولى** الحاجة الملحة إلى النهوض بجودة ونجاعة الاستثمار، من أجل الارتقاء بالاقتصاد الوطني نحو عتبة نمو أعلى. وقد انكب المجلس على دراسة العوامل البنيوية والعوامل المتعلقة بالحكامة التي يمكن أن تفسر ضعف نجاعة الاستثمار، مسلطا الضوء في الوقت نفسه على الجهود التي جرى بذلها مؤخرا من أجل تسريع وتيرة تنزيل الآليات الرامية إلى النهوض بالاستثمار الخاص، لا سيما الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار. غير أن ثمة بعض الجوانب الأساسية التي ينبغي أن توليها السلطات العمومية أهمية خاصة من أجل توفير كل شروط النجاح لهذا الإصلاح. هكذا، واستنادا إلى ما وقف عليه المجلس من ملاحظات وما أجراه من تحليل للظرفية، يوصي المجلس في مرحلة أولى بالقيام بما يلي:

- العمل على إرساء تتبع صارم للإجراءات المنصوص عليها، على جميع المستويات حتى أدنى مستوى ترابي.
- الحرص على خلق التجانس والتضافر بين أهداف وآليات ميثاق الاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار.
- إشراك أكبر لممثلي المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمقاولين الذاتيين في بلورة وتحيين سياسات وآليات النهوض بالاستثمار.
- تزويد المراكز الجهوية للاستثمار بالموارد البشرية واللوجيستيكية والمالية الكافية من أجل تمكينها من الاضطلاع بدورها بشكل فعال.

أما بالنسبة **لنقطة اليقظة الثانية**، فتهم ضرورة ملاءمة تدابير دعم القدرة الشرائية في ظل استمرار التضخم وتعدد أسبابه. ويلاحظ أن المنحى التصاعدي لارتفاع الأسعار، لا سيما أسعار المنتجات الغذائية، يؤثر بشكل أقوى على الأسر ذات الدخل المحدود. وتجد الطبقة الوسطى نفسها أكثر تأثرا بالتضخم، نظرا لافتقارها لما يكفي من القدرة المالية لمواجهة صدمات تضخمية مهمة. وعموما، يعزى هذا التضخم أساسا إلى عوامل مرتبطة بالعرض وكلفة الإنتاج بالنسبة لبعض القطاعات، لكنه يتأثر أيضا بممارسات محتملة منافية لقواعد المنافسة وكذا لاختلالات في مسارات التسويق، دون إغفال احتمال ظهور وتطور ممارسات لبعض المنتجين تتعلق بهامش الربح، فيما يعرف بظاهرة الجشع التضخمي (greedflation).

واستحضارا للتدابير التي اتخذتها السلطات العمومية، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

- تعزيز عمليات مراقبة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة مع إعمال عقوبات رادعة بما يكفي؛
- النظر في إمكانية اتخاذ تدابير مؤقتة لتقنين أسعار بعض المنتجات الأساسية التي شهدت ارتفاعا مهما؛
- التصدي للتضخم الذي يهم المنتجات الغذائية، من خلال العمل على دعم المدخلات الفلاحية على وجه الخصوص؛
- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة؛
- منح مساعدات مباشرة للأسر المعوزة لتخفيف تأثير التضخم على قدرتها الشرائية، ودراسة جدوى إجراء تخفيض استثنائي لسعر الضريبة على القيمة المضافة، يهم بشكل خاص المنتجات الأساسية.

أما **نقطة اليقظة الثالثة**، فتتناول إشكالية الخصاص المسجل في مهنيي الصحة في المغرب. وفي هذا الصدد، بلغت نسبة التأطير الطبي وشبه الطبي في المغرب سنة 2022 حوالي 1.7 مهني صحة لكل 1000 نسمة. وفي ضوء توقعات النمو الديمغرافي بالمملكة، فمن المتوقع أن يتفاقم الخصاص في أعداد مهنيي الصحة في غضون السنوات المقبلة. ووعيا منها بالحاجة المحلة إلى المهنيين في قطاع الصحة، عملت السلطات العمومية المعنية على تقليص مدة التكوين في مجال الطب من 7 إلى 6 سنوات.

وانطلاقا من هذا التشخيص، يقترح المجلس جملة من التدابير الاستباقية والمبتكرة الملائمة للسياق المغربي، غايتها معالجة تلك الاختلالات وتيسير تثمين كفاءات مهنيي القطاع والاحتفاظ بهم داخل المنظومة الوطنية للصحة. ومن التوصيات التي يقدمها المجلس في هذا الباب نذكر ما يلي:

- تعزيز إمكانيات التناوب والحركية المهنية في صفوف مهنيي الصحة بالمجالات الترابية التي تعاني الخصاص في الموارد البشرية الصحية؛
- إرساء نظام للرفع التدريجي والممنهج لأجور مهنيي الصحة، وتعزيزه بتعويضات مرتبطة بالأداء؛
- تعزيز قدرات ومهارات المهنيين الممارسين، من خلال إحداث جسور بين المهن الصحية تمكن العاملين من فرص الترقي الوظيفي.

وبخصوص **نقطة اليقظة الرابعة**، فتسلط الضوء على التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ تظل هذه القضية من بين الجوانب التي تقتضي يقظة خاصة بالنظر إلى معدل نشاط النساء الذي يشهد انخفاضا بنيويا منذ عدة سنوات، إذ لم يتجاوز سنة 2022 نسبة 19.8 في المائة، مقابل 22 في المائة سنة 2019.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التدابير، منها ما يلي:

- إطلاق مسلسل تفكير ونقاش حول سبل تثمين عمل النساء ربات البيوت، من خلال تدابير من قبيل توفير دخل أدنى، أو مصادر تمويل ملائمة لوضعيتهن؛
- توفير خدمات حضانة ذات جودة لفائدة الأطفال في سن مبكرة في الإدارات والمقاولات؛
- تقليص الفوارق في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الخاص ومكافحة مظاهر التمييز المرتبطة بالترقي المهني؛
- تعزيز وتثمين روح المقاولة في صفوف النساء بالمغرب.

أما **نقطة اليقظة الخامسة** التي يتناولها هذا التقرير، فتتعلق بموضوع تحلية مياه البحر التي تُشكل اليوم خيارا استراتيجيا لتعبئة كميات كبيرة من المياه غير الاعتيادية اللازمة لتحقيق الأمن المائي والغذائي لبلادنا. في هذا الصدد، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بوضع موضوع تحلية المياه في صلب رؤية وطنية مشتركة من أجل توفير مزيج مائي قادر على الصمود أمام التغيرات المناخية، وتثمين الموارد المائية الاعتيادية وغير الاعتيادية الممكن تعبئتها بشكل مسؤول ومستدام للاستجابة لحاجيات الأسر من الماء الصالح للشرب وكذا الحاجيات الخاصة للقطاعات الإنتاجية والمجالات الترابية. من جهة أخرى، ومن أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المحتملة لتحلية مياه البحر، لا سيما على تنوع النظم البيئية البحرية، يتعين الحرص على توفر محطات التحلية على آليات للمراقبة واليقظة والتتبع المستمر.

في إطار إنجازه لتقريره السنوي، أفرد المجلس الموضوعَ الخاص لهذه السنة لتدبير العجز المائي، لا سيما بالنظر إلى موجة الجفاف الحاد التي شهدها المغرب خلال السنوات الأربع الأخيرة وبلغت ذروتها خلال سنة 2022. إن الطابع الحاد للعجز المائي يسائل جميع مكونات المجتمع ويقتضي تبعا لذلك، تغيير عاداتنا الاستهلاكية تغييرا جذريا وإعادة النظر في خياراتنا السياسية.

انطلاقاً من هذا التشخيص الذي يتقاسمه مختلف الفاعلين المعنيين، يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جملة من التوصيات، نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

- وضع مخطط وطني للجفاف، مرتكز على نظام للإنذار المبكر؛
- وضع آلية مؤسساتية للتحكيم والتنسيق في فترات الجفاف، تكون قائمة على التشاور الموسع وإشراك مختلف الفاعلين على المستويين المركزي والترابي؛
- دراسة إمكانية إحداث هيئة مستقلة يُعهد إليها، في إطار مقاربة للتدبير المندمج للموارد المائية، بالتحديد الأمثل لأغراض استعمال الموارد المائية ووضع سياسة للأسعار خاصة بالقطاع؛
- تسريع برنامج تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية؛
- إعادة النظر في النموذج الفلاحي المعتمد في الجانب المتعلق باستعمال الموارد المائية وتدبيرها، وذلك أساسا من خلال إعادة النظر في الأنشطة والتخصصات الفلاحية.

7.3.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

عقدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية، التي تترأسها السيدة مينة الرشاطي ومقررها السيد عبد الرحمن قنديلة، 52 اجتماعاً، بمعدل مشاركة بلغ 58 في المائة في المتوسّط.

1.7.3.2. الإحالات

لم يتلق المجلس أي إحالة برسم سنة 2023 تدخل ضمن اختصاصات اللجنة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

2.7.3.2. الإحالات الذاتية

في إطار الإحالات الذاتية، أعدت اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية رأيين:

- «من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية»؛
- «من أجل تدبير فعال واسْتِباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين».

- **«من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية»**[274]

تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية الخامسة والأربعين بعد المائة (145)، التي عقدت بالدار البيضاء بتاريخ 27 أبريل 2023.

ويندرج هذا الرأي في نطاق اشتغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على موضوع الجهوية المتقدمة والتنمية الترابية، إذ ينكب على تحليل الفعل العمومي على المستوى الترابي، ومن ثم يقوم ببلورة مجموعة من التوصيات الرامية إلى إعطاء دفعة جديدة لدينامية المجالات الترابية، وذلك من خلال إعادة التفكير في مهام وأدوار الدولة ومؤسساتها، في علاقة مع باقي الفاعلين، على المستوى الترابي.

وتعكس الإصلاحات التي جرى إطلاقها في إطار ورش الجهوية المتقدمة إرادة السلطات العمومية في تمكين البلاد من تنظيم ترابي قادرٍ على رفع التحديات الجديدة في مجال التنمية، وعلى الاستجابة بفعالية لانتظارات الساكنة. وبعد ثمان سنوات منَ البدء في تنزيل هذا الورش الملكي، جرى تحقيق تقدم مهم في مجال اللامركزية وعلى مستوى تحديث هياكل الدولة.

غير أنه رغم هذه المنجزات، فقد تبين، من خلال التحليل والاطلاع على تقييم مختلف الفاعلين والخبراء الذين تم الإنصات إليهم، أن نموذج الحكامة الترابية المعتمد حاليا، لم يُمَكِّن بعْد من تحقيق الطموح المتمثل في جعل المجالات الترابية الفضاء الأمثل لإرساء وترسيخ التنمية. إذ لا تزال الجهود المبذولة تجد صعوبة في تحقيق النتائج المرجوة سواء على مستوى تقليص التفاوتات المجالية والاجتماعية، أو فيما يتعلق بخلق نوعٍ من التوازنِ في مساهمة الجهات في خلق الثروة الوطنية.

ويُعزى هذا الوضع لعدد من أوجه القصور والاختلالات التي لا تزال تُعيق التنمية الترابية في بلادنا، نذكر منها، ما يلي:

- توطينٌ ترابي غير مكتمل للفعل العمومي، لا سيما بالنظر إلى تداخل الاختصاصات الموكولة إلى الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها من ناحية، وبسبب محدودية قدراتها التنفيذية من ناحية أخرى؛
- تعددٌ غيرُ ناجع للمتدخلين في المنظومة الترابية وضعف الالتقائية بين أنشطتهم ومبادراتهم، مما يَحد بشكل كبير من فعالية الاستثمار العمومي؛
- البطء المسجَّل في التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمركز الإداري، وهو الأمر الذي لا يُمَكِّنُ الفاعلين الترابيين من الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة للاضطلاع بشكل فعال وناجع باختصاصاتهم؛
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والقطاع الثالث في مسلسل بلورة الرؤية الاستراتيجية للجهة في ميدان الاستثمار؛
- نقص كبير في الموارد البشرية المؤهَّلة على المستوى الترابي، مما يحد من مشاركة الجماعات الترابية بشكل فعلي ومؤثر في دينامية التنمية؛
- بطء في تنزيل ورش التحول الرقمي للإدارة، مَعَ مَا لذلك من انعكاسٍ سلبي على الخدمات العمومية المقدَّمة للمرتفقين على المستوى المحلي.

بناءً على هذا التشخيص، يوصي المجلس بإجراء تقييم مرحلي لورش الجهوية المتقدمة يُشْرِكُ الفاعلين الرئيسيين والأطراف المعنية، وإطلاق نقاش في ضوء نتائج هذا التقييم غايته بلورة رؤية مشتركة ومتفق حولها بشأن هذا الورش، سواء على مستوى المقاربة أو التنفيذ. كما يدعو المجلس إلى إعادة التفكير بشكل عميق في مهام الدولة على المستوى الترابي، بما يُمَكِّنُ من ضمان تنزيل فعال وناجع لتدخلاتها، ارتكازا على تمفصُلٍ متجانس وفعال وناجع بين آليات اللامركزية واللاتمركز في العمق الترابي.

274 – https://www.cese.ma/ar/docs/pour-un-developpement-harmonieux-et-inclusif-des-territoires-les-inflexions-majeures/

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس بعض مداخل التفكير والتغيير كالتالي:

- مراجعةُ القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية من أجل المزيد من توضيح اختصاصاتها وتدقيق نطاق تدخل كل مستوى من المستويات الترابية حسب طبيعة الاختصاصات (الذاتية، المشتركة والمنقولة)؛
- مزيداً من التوضيح والتدقيق فيما يخص العلاقات بين الفاعلين في المنظومة الترابية (الوالي/العامل؛ رؤساء المستويات الترابية الثلاثة، أي الجهة، الإقليم والجماعة؛ المصالح اللاممركزة)، وذلك من أجل تعزيز التنسيق بينهم وضمان التقائيةٍ أفضلَ لتدخلاتهم؛
- العملُ، في انتظار تعديل القوانين التنظيمية، على نقل الاختصاصات الذاتية من القطاعات الحكومية المعنية بممارسة هذه الاختصاصات نحو الجهات وربط هذا النقل بالموارد الضرورية؛
- وضعُ برنامج زمني مُحَدَّدٍ بدقة، وقابل للتنفيذ ومُلزِمٍ، لنقل الاختصاصات وسلطة اتخاذ القرار من الإدارات المركزية إلى المصالح اللاممركزة للدولة؛
- النهوضُ بالتعاون بين الجماعات وبالتعاون العمودي بين مختلف المستويات الترابية (الجهة، العمالة/الإقليم، الجماعة) من أجل تعضيدٍ أفضل للوسائل والرفع من جودة الخدمات العمومية؛
- إجراء تقييم مسبق يسمح من ناحية بتدقيق أهداف أي مشروع للاستثمار العمومي وتوضيح آثاره المرتقبة (على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، ومن ناحية أخرى باستباق المخاطر المحتملة؛
- العملُ، في إطار الإصلاح الجاري للقطاع العمومي، على ضمان إعادة انتشار ترابي أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- العمل، في إطار هذا الإصلاح، على إرساء تكامل أمثل بين الاختصاصات الموكولة للمؤسسات العمومية ذات الطبيعة الترابية والاختصاصات المنقولة إلى الإدارات اللاممركزة، مع الحرص على وضع نماذج تدبير متجددة، مرنة وملائمة لمختلف حاجيات المواطنات والمواطنين بالمجالات الترابية؛
- تثمينُ الوظيفة العمومية الترابية من أجل استقطاب الكفاءات اللازمة القادرة على تنزيل وتتبع ورش الجهوية المتقدمة؛
- تحسينُ جودة الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين، من خلال تسريعِ مسلسل الرقمنة، لا سيما من خلال وضع نظام معلومات ترابي مندمج، يُمَكِّنُ من استعمال آلية التشغيل البيني (interopérabilité) بين الفاعلين في المنظومة الترابية.

أبرز نتائج الاستشارة التي جرى إطلاقها على منصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمشاركة المواطنة «أشارك» حول موضوع إصلاح المرفق العمومي في خدمة التنمية الترابية

تتلخص أهم نتائج الاستشارة، التي بلغ عدد التفاعلات معها 1317، منها 232 إجابة على الاستبيان، في ما يلي:

- أشار حوالي 83 في المائة من المشاركين إلى ضعف جودة الخدمات العمومية، خاصة على مستوى «الإنصاف في التعامل مع مطالب المواطن(ـة)»، و«آجال معالجة الملفات الإدارية»، و«الاستقبال في شبابيك المرافق العمومية»، و«تبسيط المساطر الإدارية»، و«رقمنة الخدمات العمومية»؛
- حوالي 55 في المائة من المشاركين يعتبرون الموارد البشرية على رأس العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنات والمواطنين؛
- حوالي 90 في المائة من الإجابات سَلَّطَتِ الضوءَ على إشكالية عدم توازن توزيع الاستثمار العمومي بين مختلف الجهات، وداخل كل جهة على حدة.

وفي ما يخص الاقتراحات المتعلقة بالتدابير الكفيلة بالنهوض بالتنمية الترابية، فنذكر أبرزها كالتالي:

- 84 في المائة من المشاركين دَعَوا إلى تعزيز الولوج المنصف إلى خدمات عمومية ذات جودة على مستوى المجالات الترابية؛
- 75 في المائة أوصوا بوضع مساطر مُبَسَّطَة داخل الإدارات والمؤسسات والجماعات الترابية؛
- 65 في المائة أبرزوا أهميةَ إعادة النظر في تدبير الاستثمار العمومي على الصعيد الوطني والترابي من أجل تحسين فعاليته ونجاعته، والنهوض بمساهمة القطاع الخاص.

- **«من أجل تدبير فعال واسْتِباقي لمخاطر الكوارث الطبيعية: أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين»**

تمت المصادقة على هذا الرأي بالأغلبية من لدن الجمعية العامة خلال دورتها العادية الثالثة والخمسين بعد المائة (153)، التي عقدت بتاريخ 21 دجنبر 2023.

ويروم هذا الرأي دراسة وتحليل تنزيل الآليات الكفيلة بتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، مع التشديد على أدوار وقدرات الفاعلين الترابيين في تنزيل هذه الآليات، وبالنظر إلى الوسائل الموضوعة رهن إشارتهم، بغية تعزيز قدرة المجالات الترابية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.

وبالنظر لموقعه الجغرافي وخصوصياته الجيولوجية وقابليته للتأثر بالتغيرات المناخية، **يعد المغرب من بين البلدان الأكثر عرضة لمختلف مخاطر الكوارث الطبيعية.**

وإدراكا لهذا الواقع، **وضعت السلطات العمومية بشكل استباقي منظومة لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.** وتشمل هذه المنظومة تعزيز دور المؤسسات المعنية بالرصد والإنذار وإعداد الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، وكذا إرساء آليات التمويل المناسبة.

وخلال سنة 2023، وعلى الرغم من الخسائر البشرية والأضرار المادية التي خلفها زلزال الحوز، **فإن المنظومة الوطنية المعتمدة في تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية أظهرت نجاعتها** من حيث مساهمتها في التخفيف من آثاره المدمرة. كما شرعت السلطات العمومية في تنزيل برنامج طموح لإعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة. وقد أظهرت هذه الواقعة الكارثية **روح التضامن لدى المواطنات والمواطنين وقدرتهم على الصمود في مواجهة الكوارث،** مما ساهم في تيسير جهود تدبير الأزمة وتعزيز الروابط الاجتماعية مؤكدا على قوة الالتزام الجماعي.

هذا، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تنزيل المنظومة الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية، فإن هذه المنظومة ما زالت تعتريها بعض أوجه القصور، منها غياب الوعي بثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية وتدبيرها وتعدد النصوص التنظيمية الجاري بها العمل وعدم انسجامها، فضلا عن ضعف قدرة البنيات التحتية الأساسية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي على الصمود في مواجهة مختلف أنواع المخاطر الطبيعية، وضعف إشراك المنتخبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين في التخطيط وتنزيل التدابير الوقائية ومختلف التدخلات.

وبناء على هذا التشخيص، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **باعتماد مقاربة استباقية ومندمجة من أجل تعزيز تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية على المستوى الترابي، عن طريق التركيز على ستة محاور ذات أولوية** هي كالتالي:

المحور 1: يهدف إلى تزويد المنظومة الحالية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية بإطار قانوني خاص. لهذا الغرض، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يلي:

- وضع قانون-إطار متعلق بالكوارث الطبيعية، يعطي تعريفا للكوارث الطبيعية ويحدد معايير تصنيفها وتكييفها، ويبلور التوجهات العامة الكبرى للدولة في مجال تدبير الكوارث الطبيعية حسب كل مرحلة من مراحلها (الوقاية والتدخل وإعادة البناء) ويحدد أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين.
- ملاءمة الإطار القانوني الكائن المتعلق بالساحل، والتعمير، والإسكان، وإعداد التراب، والجماعات الترابية، وغيرها، مع إدماج تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

المحور 2: يهدف إلى ضمان تنزيل فعال وناجع لمنظومة تدبير الكوارث على الصعيد الترابي مع إسنادها ببنيات ترابية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- إدماج وملاءمة محاور وأهداف الاستراتيجية الوطنية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية (2020-2030)، من خلال توطينها على مستوى مشاريع البرامج والمخططات الترابية (برنامج التنمية الجهوية وبرنامج تنمية العمالة أو الإقليم وبرنامج عمل الجماعة) وإدماجها ضمن السياسات العمومية القطاعية.
- تعزيز السياسة الوطنية لتقييم مخاطر الكوارث الطبيعية، مع بلورة خريطة للمخاطر الطبيعية على الصعيد الجهوي.
- الإسراع بإحداث المرصد الوطني للمخاطر، مع إسناده ببنيات ترابية ودعم معاهد ومؤسسات البحث العلمي بالموارد الكافية بغية تحسين المعارف والخبرات حول المخاطر الخاصة بكل مجال ترابي.

المحور 3: يهدف إلى تعزيز قدرة المجالات الترابية على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- تزويد المجالات الترابية بالموارد البشرية والمادية المؤهلة لتدبير مختلف حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
- إعادة تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات العمومية مع سَنِّ إلزامية احترام ضوابط البناء المُقاوِم للزلازل في تَشْييدِ المباني والمرافق العمومية والخاصة التي تستقْبِلُ المُرْتَفِقين؛ وكذا العمل على أن يتضمن تصَميم التهيئة ووثائق التعمير والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، بشكل إلزامي، خرائط حول المَخَاطِر ذات الصلة بالكوارث الطبيعية.

المحور 4: يهدف إلى إرساء الوعي بثقافة الوقاية من المخاطر الطبيعية لدى مجموع الفاعلين الترابيين. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- السهر على إدماج ثقافة مخاطر الكوارث في مناهج وبرامج التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني.
- تنظيم عمليات محاكاة بشكل منتظم في مجال تدبير الكوارث الطبيعية لاختبار الآليات وتعزيز مهارات الفاعلين المعنيين.
- إحداث شبكات للمتطوعين المتخصصين في الإسعافات الأولية ومساعدة ضحايا الكوارث وتقديم الدعم النفسي وتشجيع العمل التطوعي في مجال تدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

المحور 5: يهدف إلى تطوير استراتيجيات للتواصل خاصة بالكوارث الطبيعية. في هذا الصدد، يوصي المجلس بما يلي:

- اعتماد مقاربة استباقية ومندمجة للتواصل والإعلام بالاعتماد على وسائل الإعلام السمعي البصري الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي، بغية نشر رسائل واضحة وعملية بشأن الوقاية والتأهب والاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية.
- تعزيز استخدام الرقميات في الوقاية من المخاطر الطبيعية عن طريق تطوير أنظمة المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي، بغية استشعار الكوارث المحتملة وإخطار الساكنة حول السلوكات الواجب اعتمادها. ويمكن استعمال هذه التكنولوجيات بعد حدوث كارثة ما في مجال تيسير عمليات الإنقاذ وإعادة البناء.

المحور 6: يهدف إلى مواصلة تعزيز وتنويع مصادر التمويل لضمان استجابة أكثر نجاعة لمخاطر الكوارث الطبيعية. في هذا الصدد، يوصي المجلس باستكشاف أدوات مالية مبتكرة على غرار التأمينات ضد المخاطر الطبيعية.

نتائج الاستشارة المواطنة التي أطلقها المجلس عبر منصة «أشارك» حول آليات تدبير الأزمات والكوارث الطبيعية على الصعيد الترابي

بلغ عدد التفاعلات 402.712، منها 850 إجابة على الاستمارة و189 تعليقا منشورا على صفحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على شبكات التواصل الاجتماعي.

وتتلخص أهم نتائج الاستشارة في ما يلي:

- نصف الإجابات تعتبر أن الجهة التي ينتمون إليها معرضة لمخاطر طبيعية؛
- حدد 78 في المائة من المشاركين السلطات المحلية باعتبارها فاعلا رئيسيا في حالة وقوع كارثة طبيعية. ويعتبرون أن صفارات الإنذار والرسائل القصيرة التلقائية وسائل إنذار فعالة؛
- صرح 78.35 في المائة من المشاركين أن الإجراء الرئيسي الذي يجب اتخاذه هو وضع استراتيجيات وآليات جهوية لتدبير مخاطر الكوارث الطبيعية.

4.2. اللجان المؤقتة

بالإضافة إلى أشغال اللجان الدائمة، أحدث المجلس لجنة مؤقتة عهد إليها بإعداد رأي حول موضوع زواج الطفلات.

- **«زواج الطفلات وتأثيراته الضارة على وضعهن الاقتصادي والاجتماعي»**[275]

توصَّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بإحالة من السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 13 نونبر 2023 من أجل إعداد رأي حول موضوع «إشكال زواج القاصر وأثره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفتيات». وفي هذا الإطار، تم تشكيل لجنة مؤقتة لإعداد هذا الرأي، عُهد بتنسيق أشغالها للسيدة كريمة مكيكة، ومقررها هو السيد جواد شعيب.

وتأتي هذه الإحالة في سياق النقاش العمومي والمشاورات التشاركية المؤسساتية والموسعة التي تشرف عليها الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، تبعا للتعليمات الملكية السامية. وقد تمت المصادقة على هذا الرأي بالإجماع من قبل الجمعية العامة خلال دورتها العادية الثالثة والخمسين بعد المائة (153) المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2023.

275 - https://www.cese.ma/ar/docs/le-mariage-des-filles-et-ses-repercussions-negatives-sur-leur-situation-economique-et-sociale/

إن ظاهرة تزويج الأطفال، بوصفها ممارسة ضارة تهم الفتيات بالدرجة الأولى، لا تزال مستمرة في بلادنا رغم الجهود المبذولة لمكافحتها. ذلك أن تحديد مدونة الأسرة التي جرى اعتمادها سنة 2004، لسن أهلية الزواج في 18 سنة، الذي يوافق سن الرشد، لم ينجح في القضاء على هذه الممارسة، نظرا لنص المدونة على «استثناء» يخول للقاضي خفض سن الزواج في بعض الحالات المعزولة، لكنه استثناء سرعان ما تحول إلى قاعدة. وهو ما يعكسه عدد عقود الزواج المتعلقة بقاصر المبرمة سنة 2022 والذي بلغ 12.940 عقدا، علما أن حجم الظاهرة يظل أكبر لكون الإحصائيات الرسمية لا تأخذ بعين الاعتبار حالات الزواج غير الموثق (على غرار زواج الفاتحة وغيره).

إن الزواج المبكر، إلى جانب تأثيره السلبي الكبير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفتيات بوصفهن نساء المستقبل، فإن له تأثيراً سلبياً أشمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، ويؤدي إلى تضييق الآفاق المستقبلية للفتاة، من خلال إقصائها من منظومة التربية والتكوين ومن ثم حرمانها من فرص المشاركة الاقتصادية. كما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الخصوبة وتكريس وضعية الفقر، ويُعَرِّض الصحة الجسدية والنفسية للفتيات وأطفالهن لمخاطر كبيرة.

انطلاقا من هذا التشخيص، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيه الذي عبر عنه في تقريره الذي يحمل عنوان «ما العمل أمام استمرار تزويج الطفّلات بالمغرب؟»، الصادر سنة 2019، والذي يوصي من خلاله، إعمالا للمصلحة الفضلى للطفل ونهوضا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، بالإسراع بوضع حد لتزويج الأطفال بمختلف أشكاله، وذلك من خلال اعتماد استراتيجية شاملة ترتكز على ثلاثة محاور:

- المحور الأول: «**ملاءمة الإطار القانوني مع الدستور والاتفاقيات الدولية**» التي صادق عليها المغرب، لاسيما من خلال نسخ المواد 20 و21 و22 من مدونة الأسرة التي تفتح الباب أمام الاستثناء في تطبيق قاعدة سن أهلية الزواج (18 سنة)، وتخصيص مقتضى في مدونة الأسرة متعلق بمبدأ «مصلحة الطفل الفضلى»، مع تعريف هذا المبدأ وتحديد كيفيات تطبيقه.
- المحور الثاني: «**محاربة الممارسات الضارة بالأطفال، من خلال التنفيذ المستدام والمندمج لمختلف السياسات والإجراءات العمومية على الصعيد الوطني والترابي**»، لا سيما عبر تسريع تنزيل السياسة المندمجة لحماية الطفولة (البرنامج الوطني التنفيذي الثاني)، ووضع سياسة أُسَرِية تأخذ في الاعتبار التربية على تحمل المسؤولية المناطة بالوالدين، وتحسيس الأسر بالممارسات الضارة بالأطفال. –
- المحور الثالث: «**وضع نظام معلوماتي من أجل تتبع وتقييم التقدم المحرز في مجال القضاء على الممارسة المتعلقة بتزويج الطفلات**». ويجب أن يرتكز هذا النظام على مجموعة من المؤشرات الملائمة، في انسجام مع حقوق الطفل ومصلحته الفضلى وأهداف التنمية المستدامة، وعلى المعطيات المتعلقة بالحالات المحتملة لزواج وطلاق الطفلات، وحالات الزوجات القاصرات المهجورات، والعنف الزوجي والأسري ضد الزوجات القاصرات. بالموازاة مع ذلك، يوصى ببلورة تقرير سنوي، تقدمه السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة أمام اللجان المعنية بمجلسيّ البرلمان، حول تطور وتيرة تزويج الطفلات والتدابير المتخذة في إطار السياسات العمومية ذات الصلة للحد من أسباب اللجوء إلى هذه الممارسة.

5.2. إنتاجات أخرى للمجلس

خلال سنة 2023، أصدر المجلس نقطتَيْ يقظة:

- تسلط نقطة اليقظة الأولى، التي تم إصدارها في فبراير 2023، الضوء على الطابع الاستعجالي لإعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء من أجل التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية؛
- بينما توصي نقطة اليقظة الثانية، التي أصدرها المجلس في دجنبر 2023، بإعطاء دفعة جديدة وقوية للحياة الجمعوية ولأدوارها في تنمية بلادنا.

نقطة اليقظة المتعلقة باستعجالية إعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء من أجل التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية[276]

لقد شكلت منظومة تسويق المنتجات الفلاحية، التي تعتريها جملة من مَواطن الهشاشة والاختلالات التنظيمية والوظيفية، أحد الأسباب التي ساهمت في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، وذلك بالموازاة مع الاختلالات المسجلة في تدبير الموارد المائية وتفاقمها في ظل انعكاسات فترات الجفاف المتواترة، وتداعيات الأزمة الصحية، وتأثيرات الحرب في أوكرانيا على كلفة عوامل الإنتاج. وفي سياق هذه الظرفية الاستثنائية التي يتواصل منحاها التصاعدي، بلغت نسبة التضخم مستويات مرتفعة لم تسجل منذ بداية سنوات التسعينيات، إذ ناهزت، حسب المندوبية السامية للتخطيط، 11 في المائة في المتوسط بالنسبة للمواد الغذائية خلال سنة 2022.

أمام هذا الوضع، ومن أجل الحد من تأثيره على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وتجنب المس بالأمن الغذائي للبلاد، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من التدابير الاستعجالية، على غرار عمليات مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربات، وضبط التصدير لتأمين حاجيات السوق المحلي من الإمدادات، ودعم مهنيي قطاع النقل الطرقي، ووقف استيفاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على استيراد اللحوم الحمراء (الأبقار) من أجل تعويض انخفاض العرض الداخلي.

غير أن هذه الجهود، على أهميتها، تبقى غير كافية للتقليص من حدة ارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية، لا سيما في ظل استمرار المنحى التصاعدي لأسعار المدخلات الفلاحية ومنتجات وقاية النباتات، وذلك لمجموعة من العوامل داخلية ذات طابع بنيوي من أبرزها:

- غياب إطار حكامة شامل ومندمج لمسلسل تسويق المنتجات الفلاحية مما يؤدي إلى استمرار الاختلالات في تنظيم الأسواق لا سيما أسواق الجملة والأسواق الاسبوعية، فضلا عن انتشار نشاط المسارات الموازية (البيع خارج إطار القطاع المنظم)؛
- ضعف قدرة الفلاحين الصغار والمتوسطين على تنظيم أنفسهم من أجل تسويق منتجاتهم في ظروف جيدة بالإضافة إلى تسجيل تأخر كبير في رقمنة مسلسل تسويق المنتجات الفلاحية وتثمينها؛
- الحجم المفرط للوسطاء وعدم خضوعهم لما يكفي من المراقبة، وهو الأمر الذي يذكي المضاربة ويؤدي إلى تعدد المتدخلين ويضر بمصالح المنتجين، كما يؤثر سلبا على جودة المنتجات بالنظر لتسببه في إطالة مسار قنوات التسويق، ليؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع سعر البيع للمستهلك النهائي. إذ قد يتضاعف سعر المنتوج أحيانا، ثلاث أو أربع مرات قبل أن يصل إلى المستهلك.

وانطلاقا من مختلف عمليات التشخيص والتحليل التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في عدد من آرائه، ثمة جملة من التدابير الإجرائية تمكن من تنظيم مسارات تسويق المنتجات الفلاحية والحد من مضاربة الوسطاء، وذلك من خلال:

276 – https://www.cese.ma/ar/le-cese-rappelle-lurgence-dune-reorganisation-des-circuits-de-commercialisation-et-dune-reglementation-du-role-des-intermediaires-pour-attenuer-la-hausse-des-prix-des-2/

- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، عبر إرساء نظام تدبير مفتوح أمام المنافسة وجعل ولوج المهنيين إليه مشروطاً باحترام دفتر التحملات، وإصدار نصوص تنظيمية توضح السير الداخلي لهذه الأسواق، وشروط أهلية المتدخلين للاشتغال فيها، والكيفيات الجديدة لأداء الرسوم؛
- تطوير قنوات التسويق القصيرة ذات الطابع التعاوني، وتشجيع تجارة القرب لا سيما عبر العمل على تشجيع الفلاحين الصغار والمتوسطين على الانتظام في تعاونيات فلاحية، مع ترصيد المقاربات المعتمدة على مستوى سلسلتي إنتاج السكر والحليب؛
- وضع إطار قانوني لتقنين مجال تخزين المنتجات الفلاحية بما يسمح بتأطير التخزين الاستهلاكي أو التخزين لأغراض فلاحية ومكافحة التخزين الاحتكاري؛
- تسريع التحول الرقمي لمجال تسويق المنتجات الفلاحية، لا سيما عبر تصميم منصات رقمية تمكن الفلاحين من جهة من الولوج بشكل آني إلى المعطيات المتعلقة بالأسعار الحقيقية بما يسمح لهم بالتفاوض على نحو أفضل مع جميع المتدخلين في سلسلة التسويق، ومن جهة أخرى من تسويق جزء من منتجاتهم الفلاحية بشكل مباشر؛
- وضع إطار تنظيمي محدد ومُلزم من أجل تقنين وإعادة النظر في دور ومهام الوسيط وتحديد حقوقه وواجباته على مستوى سلاسل التسويق؛
- تعزيز وتوسيع نطاق عمليات مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربات ومدى احترام قواعد المنافسة، في مختلف القطاعات ذات الصلة بارتفاع الأسعار؛
- إحداث «مرصد للأسعار وهوامش الربح»، يمكن إلحاقه بمجلس المنافسة، للمساعدة على رصد أي سلوك للمراكمة غير المبررة وغير المشروعة لهوامش الربح على حساب القدرة الشرائية للمواطن (ة).

نقطة اليقظة المتعلقة بضرورة إعطاء دفعة جديدة وقوية للحياة الجمعوية ولأدوارها في تنمية بلادنا[277]

يتسم المجتمع المدني المغربي بديناميته ومصداقيته وأنشطته التي تساهم بفعالية في مسار عدد من أوراش التطور (الحقوق الفئوية: النساء، الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة؛ التنمية البشرية، محاربة الفقر، خدمات القرب...)، إلا أنه يلاحظ اليوم نوع من التراخي في زخم الحياة الجمعوية.

هذا، وفي سياق توجه بلادنا نحو إرساء نموذج تنموي جديد أكثر إدماجا للساكنة وتجذرا على الصعيد الترابي، ثمة حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى انبثاق مجتمع مدني، من جيل جديد، قوي ومتعدد ومُنَظَّم بشكل أفضل.

يُكَرِّس دستور المملكة، في إطار الديمقراطية التشاركية، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية كفاعل مُسَاهِم في إعداد السياسات العمومية والبرامج والمشاريع التنموية على المستوى الوطني والترابي، وكذا في تفعيلها وتقييمها (الفصول 12 و13 و139 من الدستور). في هذا الصدد، يجدر التذكير أنه تم إطلاق مبادرتين وطنيتين لمواكبة إرساء الدور الجديد المُخَوَّل للجمعيات في حكامة الشأن العام ومسلسل اتخاذ القرار، وهما «دينامية إعلان الرباط» (2012)، و«الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة»(2013). كما تم اعتماد استراتيجية «نسيج» 2022-2026 للنهوض بجمعيات المجتمع المدني، التي أعدتها الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على التكريس الدستوري للمجتمع المدني، وانطلاق هاتين المبادرتين الوطنيتين اللتين شاركت فيهما الآلاف من الجمعيات، والشروع في تفعيل الاستراتيجية الطموحة التي اعتمدتها السلطات العمومية في هذا المجال، يظل واقع حال هذا الورش التحولي الهام دون طموح مختلف الفاعلين وانتظاراتهم.

277 – https://www.cese.ma/ar/le-cese-preconise-de-donner-une-nouvelle-et-forte-impulsion-a-la-vie-associative-et-de-redynamiser-son-role-dans-le-developpement-du-pays/

ومن بين هذه الإكراهات المستمرة، التي أثارها الفاعلون المعنيون، نذكر ما يلي:

- ممارسات إدارية تقييدية أحيانا لا تشجع على إنشاء جمعيات أو تجديد أجهزتها التسييرية طبقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالحق في تأسيس الجمعيات (مسألة عدم تسليم الوصل المؤقت والنهائي، طلب وثائق إضافية، إلخ)؛
- تعقيد وبطء الإجراءات المتعلقة بحق الجمعيات في تقديم العرائض، ومآل العرائض التي صرحت الجماعات الترابية بقبولها؛
- صعوبة الولوج إلى الفضاء العمومي لتنظيم أنشطة الجمعيات؛
- عدم ملاءمة التدابير الضريبية لخصوصيات الجمعيات، ومحدودية ولوج هذه الأخيرة إلى التمويل العمومي.

وانطلاقا من هذا التشخيص، يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إعطاء دفعة جديدة وقوية للحياة الجمعوية بما يُمَكِّنُهَا من المساهمة بفعالية في تنمية بلادنا، وذلك من خلال التأكيد على جملة من التوصيات، التي اقترحها المجلس في عدد من التقارير والآراء التي أدلى بها، وفق مقاربته التشاركية التي تقوم على الإنصات والتشاور والبناء المشترك مع مختلف الأطراف المعنية، ولا سيما الجمعيات. ويقترح المجلس مَسلكيْن للتغيير:

أولا، من خلال تدابير ذات طبيعة قانونية وهيكلية:

- ملاءمة الظهير الشريف رقم 1.58.376 بتنظيم حق تأسيس الجمعيات (كما تم تغييره وتتميمه) مع أحكام دستور 2011، واعتماد إطار قانوني خاص بالمؤسسات، وبالجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام؛
- توضيح شرط « أن يكون للجمعية هدف له طابع المصلحة العامة» للحصول على الاعتراف بصفة المنفعة العامة، كما هو وارد في المادة 1 من المرسوم رقم 2.04.969، وإرساء معايير واضحة وملزمة تعلل منح هذه الصفة إلى الجمعيات أو رفضها؛
- تبسيط شروط الحصول على الإذن الخاص بالتقاضي، الواردة في القرار الوزاري المشترك رقم 895.18، بالنسبة لجمعيات حماية المستهلك غير المعترف لها بصفة المنفعة العامة؛
- وضع إطار قانوني ملائم لتشجيع جمعيات الأحياء والدواوير على الانتظام في إطار شبكات، والعمل على تكوينهم وتحسيسهم في مجال المشاركة المواطنة، لا سيما عبر الآليات التشاركية للحوار والتشاور على مستوى الجماعات الترابية؛
- العمل بطريقة تشاركية على تحديد القواعد والمعايير المتعلقة بتمثيلية الجمعيات المهتمة بالشأن العام والمنظمات غير الحكومية في الهيئات الاستشارية التي تشارك في إعداد البرامج التنموية للجماعات الترابية؛
- النهوض بالشراكة بين الدولة والجمعيات في إطار رؤية متجددة لالتزامات كل طرف فيما يتعلق بقواعد الحكامة الجيدة، والاستفادة من التمويل العمومي، وجودة الأهداف والمبادرات، وتتبع وتقييم النتائج المحققة؛
- اعتماد تصنيف شامل للجمعيات يمكن أن يستجيب لجميع الأهداف الممكنة (جمعيات الترافع / جمعيات تقديم الخدمات؛ جمعيات وطنية/ دولية/ ترابية؛ جمعيات ذات منفعة عامة/ مؤسسة...) وهو ما من شأنه أن يساعد على إنشاء قاعدة معطيات وطنية شاملة ومبسطة ومتاحة للجميع؛
- إسناد أو تفويض السلطات العمومية والجماعات الترابية بعض خدمات المرفق العام إلى جمعيات المجتمع المدني، لا سيما في مجالات القرب ومهام تحقيق المصلحة العامة، وبما يوفر خدمات للمرتفقين في الآجال وبالجودة المطلوبة؛
- التشجيع على إنشاء جمعيات جديدة، من خلال إحداث فضاءات مشتركة ومجهزة لاحتضان الجمعيات وتزويدها بأدوات العمل الضرورية (الهاتف، والربط بالأنترنت، والحواسيب، المساعدة على إنشاء مواقعها الإلكترونية، الاشتراكات في قواعد المعطيات والخدمات الرقمية، وغيرها).

ثانيا، من خلال تدابير ذات طبيعة مالية وضريبية:

- الرفع من قيمة الدعم العمومي المقدَّم للجمعيات وتشجيع التمويل متعدد السنوات، في إطار الشراكة بين الدولة والجمعيات، مع وضع مشاريع تمتد إلى ثلاث سنوات على الأقل، بدلا من تقديم مِنَح وإعانات محدودة في الزمن؛
- وضع مخطط محاسباتي خاص بالجمعيات، وتضمينه معايير الحكامة الجيدة؛
- إعفاء الأنشطة الاقتصادية للجمعيات غير الربحية بمختلف أصنافها، من الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، وذلك طبقا للمعايير التي يحددها النظام الجبائي (التدبير غير المدر للربح للجمعية، والصبغة غير التنافسية للنشاط وشروط ممارسته)؛
- تشجيع التشغيل الجمعوي، من خلال توسيع دائرة الجمعيات المستفيدة من تحفيزات ضريبية، وتسقيف الضريبة على الدخل في أشطر منخفضة بالنسبة للأجور العليا التي تؤديها الجمعيات للعاملات والعاملين فيها، وذلك في أفق المراجعة المرتقبة للضريبة على الدخل خلال سنة 2024؛
- تشجيع الجهات المانحة (أشخاصا ذاتيين ومعنويين) على تقديم هبات، تُخصم من ضرائبها، لفائدة الجمعيات الوطنية ذات الامتداد الترابي، والجمعيات المهتمة بالشأن العام بعد وضع إطارها القانوني، في حدود نسبة معينة من رقم معاملات الجهة المانحة، وذلك على غرار ما هو معمول به بالنسبة للجمعيات التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الدولة لإنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة؛
- إعفاء الجمعيات من واجبات التسجيل والتمبر.

6.2. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية

بهدف التعريف بأشغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمشاركة في النقاشات التي تستقطب الاهتمام العام، نظَّم المجلس العديد من الأنشطة الإشعاعية، شاركت فيها شخصيات وطنية ودولية، فضلا عن خبراء رفيعي المستوى وممثلي هيئات دولية.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم العديد من اللقاءات، نذكر من بينها:

لقاءات تقديم مخرجات آراء المجلس وتقاريره:

- «الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة »، (15 فبراير 2023)؛
- «تثمين الرأسمال البشري في الوسط المهني»، (21 فبراير 2023)؛
- «تعزيز نقل الكفاءات في الوسط المهني»، (21 فبراير 2023)؛
- «المعادن الاستراتيجية والحرجة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب»، (29 مارس 2023)؛
- «النظم البيئية الغابوية بالمغرب: المخاطر والتحديات والفرص»، (3 ماي 2023)؛
- «تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية وإنقاذها والمساهمة في ضمان جودة العلاجات للجميع»، (21 يونيو 2023)؛
- «التكنولوجيا السحابية (cloud): رافعة استعجالية لتسريع التحول الرقمي»، (15 شتنبر 2023)؛
- «من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية»، (31 أكتوبر 2023).

وقد نظم المجلس بشراكة مع مجلس المستشارين بتاريخ 21 فبراير 2023 المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، والمنتدى البرلماني حول الجهات بتاريخ 20 دجنبر 2023.

كما شارك المجلس في الدورة 28 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، من خلال إقامة رواق خاص به شهد توافد حوالي 2600 زائر وتوزيع أزيد من 2500 وثيقة.

7.2. العلاقات العامة، تعزيز إشعاع المجلس والمشاركة المواطنة

سعياً منه إلى ضمان فهم وتمَلُّك أفضلين لمضامين مختلف تقاريره وآرائه، وإنجاح جهود الترافع بشأن التوصيات المنبثقة عنها، وتحفيز النِّقاش العمومي حول القضايا المجتمعية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمغرب، وإشراك مجموع الفاعلين في هذه الدينامية، قام المجلس بعدد من المبادرات والأنشطة، نذكر منها:

على مستوى الموقع الإلكتروني

في مجال التواصل الرقمي، واصل المجلس تطوير محتويات موقعه الإلكتروني المؤسساتي. وقد سجل هذا الأخير 188.257 زيارة همَّت 376.215 صفحة.

على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي

عمل المجلس خلال سنة 2023 على تعزيز حضوره في منصات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعكسه ارتفاع عدد المنخرطات والمنخرطين في حساباته بهذه المنصات:

- بلغ عدد المنخرطات والمنخرطين في صفحة المجلس على منصة «فايسبوك» (الحساب الرسمي) 258.543 منخرطاً (ة)؛
- بلغ عدد المنخرطات والمنخرطين في صفحة المجلس بالفايسبوك المخصصة للمنصة الرقمية التشاركية «أشارك» 65.612 منخرطاً (ة)؛
- بلغ عدد متتبعي أنشطة المجلس عبر منصة «تويتر» 144.187 منخرطاً (ة)؛
- وصل عدد المنخرطات والمنخرطين في حساب المجلس على منصة «لينكد إن» (LinkedIn) 14.511 منخرطاً (ة)؛
- بلغ عدد متتبعي أنشطة المجلس عبر منصة «إنستغرام» 20.035 منخرطاً (ة).

أما بخصوص الفيديوهات التي تم بثها على قناة المجلس بمنصة «اليوتوب»، فقد حظيت بـ 15.323 مشاهدة، وبلغت المدة الإجمالية للمشاهدات 752.8 ساعة.

العلاقات مع الصحافة

حرص المجلس على تعزيز التغطية الإعلامية لمختلف أنشطته وآرائه وتقاريره، سيما من خلال دعوة الصحفيين لمختلف التظاهرات التي ينظمها والإصدار المنتظم للبلاغات الصحفية ذات الصلة. وقد حظيت أعمال المجلس بمتابعة مهمة، تجلت في صدور أزيد من 8652 محتوى إعلامياً حول المؤسسة.

التواصل مع المواطنات والمواطنين

تميزت سنة 2023 بإطلاق دينامية جديدة للتواصل مع المواطنات والمواطنين، انسجاماً مع استراتيجية المجلس في هذا المجال. وتمحورت هذه الدينامية حول خمسة تدابير كبرى:

- مواصلة إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير التي يطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال إطلاق 10 استشارات مواطنة عبر المنصة الرقمية التفاعلية «أشارك» (ouchariko.ma)، حيث سجلت المنصة حوالي 10.797 مساهمة مواطِنة، مَكنت من إغناء عمل المجلس سواء على مستوى عمليات التشخيص التي قام بها بمناسبة اشتغاله على عدة قضايا أو التوصيات المنبثقة عنها؛
- الانفتاح على الجهات، لاسيما من خلال عقد الدورة العادية 151 للجمعية العامة للمجلس وكذا لقاء تقديم مخرجات رأي المجلس حول موضوع «من أجل تنمية متجانسة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية»، بمدينة الدار البيضاء في 31 أكتوبر 2023؛
- تنظيم أول مقهى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE Café) في 19 دجنبر 2023 حول موضوع «دينامية الشباب». وتأتي هذه المبادرة الجديدة للتبادل والتواصل لتضاف إلى مختلف الفعاليات واللقاءات المؤسساتية التي ينظمها المجلس (جلسات إنصات، لقاءات تواصلية لتقديم مخرجات آراء المجلس، اجتماعات مع الشركاء المؤسساتيين، ندوات وورشات...)، حيث تشكل فضاء للحوار المفتوح وتبادل وجهات النظر حول المواضيع التي ينكب المجلس على دراستها؛
- بث الحلقة الثالثة من برنامج المجلس «أجي نداكرو» على قناته على منصة يوتوب، يوم 8 مارس 2023. وقد تناولت هذه الحلقة موضوع مشاركة المرأة في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تنظيم العديد من اللقاءات مع مجموعات من الطلبة والجمعيات من أجل تقديم مهام واختصاصات المجلس وفتح نقاش حول بعض آرائه وتقاريره.

الإصدارات

أصدر المجلس خلال سنة 2023 الوثائق التالية:

- إحالتان؛
- 8 إحالات ذاتية؛
- التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2022 (باللغتين العربية والفرنسية)؛
- نقطتا يقظة؛
- ملخصات بعض الآراء باللغة الإنجليزية.

المشاركة المواطنة

تميزت سنة 2023 بتعزيزٍ ملحوظٍ للدينامية التي تم إطلاقها في السنة المنصرمة في مجال تعزيز المشاركة المواطنة في صفوف الشباب. وفي هذا الصدد، حرص المجلس على توسيع نطاق حضوره في مختلف أرجاء التراب الوطني، من خلال برنامج القوافل الجهوية الذي يهدف إلى تعزيز المشاركة المواطنة على مستوى المجالات الترابية حول القضايا والمواضيع التي يتدارسها المجلس.

وخلال هذه السنة، تم، بشراكة مع خَمْس جامعات عبر المملكة، تنظيم خمس قوافل جهوية استقطبت أكثر من 4000 شاب وشابة:

- جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، من 07 إلى 09 فبراير؛
- جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، من 07 إلى 10 مارس؛
- جامعة محمد الخامس بالرباط، يومي 11 و12 أبريل؛

- جامعة محمد الأول بوجدة، من 10 إلى 12 أكتوبر؛
- جامعة ابن زهر بأكادير، من 11 إلى 13 دجنبر.

وقد تضمن برنامج هذه القوافل الأنشطة التالية:

- إقامة «**فضاء خاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» داخل الحرم الجامعي**، مخصص للتبادل والنقاش مع الطلبة.
- **سبع محاضرات موضوعاتية تفاعلية** ألقاها رئيس المجلس، تناولت موضوعات ريادة الأعمال لدى الشباب والتحول الرقمي والاقتصاد الأزرق.
- **خمس ورشات موضوعاتية** نَشَّط فعالياتها الأمين العام إلى جانب عدد من أعضاء المجلس، وتناولت موضوعات اقتصاد الرياضة والتحول الرقمي والصحة العقلية.
- تنظيم أول **ورشة مواطنة** مع الفاعلين في المجالات الترابية في إقليم بركان في إطار إعداد الإحالة الذاتية حول موضوع الأشكال الجديدة للمشاركة المواطنة. وقد شكل هذا التمرين التشاركي المبتكر فضاء للتفكير والحوار البناء من خلال منح الكلمة للمشاركات والمشاركين وإشراكهم بشكل فعلي في مسلسل إعداد التقرير.

وشكلت هذه القوافل الجهوية لحظات قوية لتبادل الآراء بشأن قضايا تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتنمية بلادنا، مما ساهم في توطيد الروابط بين المجلس والشباب.

من ناحية أخرى، وإدراكاً لأهمية **إشراك الشباب من مغاربة العالم** في دينامية التفكير التي يطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الرهانات الكبرى المرتبطة بتنمية المملكة، شارك المجلس في فعاليات الدورة الرابعة عشرة للجامعة الصيفية التي نظمها قطاع المغاربة المقيمين بالخارج بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، لفائدة 300 شابة وشاب من المغاربة المقيمين بالخارج من حوالي ثلاثين دولة.

وخلال هذا الحدث، خصص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يومًا كاملاً لتعزيز المشاركة المواطنة في صفوف هؤلاء الشباب. وتضمن البرنامج محاضرة تفاعلية حول فرص التنمية بالمملكة، وعرضًا مؤسساتيًا بشأن أدوار المجلس ومهامه، بالإضافة إلى تمرين حول الاستشارة المواطنة أطره أحد أعضاء المجلس حول الأشكال الجديدة للمشاركة المواطنة. واختُتم البرنامج «بلقاء الأعضاء» الذي شارك فيه ثلاثة أعضاء من المجلس قدموا خلاله نبذة عن مساراتهم الملهمة.

لقاءات في رحاب المجلس:

في إطار الدينامية نفسها، يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الانفتاح على مختلف فئات المجتمع، من شباب وفاعلين اقتصاديين وجمعويين. ويتمثل الهدف من وراء ذلك في **تعزيز الحوار والبناء المشترك**، مع تعميق النقاش حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن بين اللقاءات التي جرى تنظيمها في هذا الإطار، نذكر على وجه الخصوص الورشة المواطنة التي عقدت مع جمعية الشباب البرلمانيين «AMJP» حول موضوع «شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين» (NEET)، وتمرين حول الميزانية التشاركية أجرته مدرسة الذكاء الجماعي بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P) مع طلاب المدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم «ENSIAS».

كما استضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عدة لقاءات مع طلبة الجامعات، شملت طلبة معهد علوم الرياضة بفاس «ISS»، والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس «ENA»، والمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات «ISCAE».

8.2. التعاون الدولي

بخصوص الأنشطة المندرجة في إطار التعاون الدولي، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- تمديد ولاية رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، وإطلاق دينامية التفكير الاستراتيجي لتحديد محاور النهوض بالاتحاد؛
- عقد اجتماع المكتب التنفيذي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، الذي يرأسه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية (يوليوز 2023)؛
- توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والبنك الإفريقي للتنمية وإطلاق ثلاثة برامج للترافع (يونيو 2023)؛
- تنظيم الجمعية العامة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (شتنبر 2023)؛
- تنظيم ورشة للتفكير في بلورة مخطط استراتيجي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (شتنبر 2023)؛
- إنجاز تشخيص استراتيجي ومؤسساتي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا، بمشاركة رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا بالإضافة إلى العديد من الشركاء؛
- توقيع اتفاقية لإنجاز دراسة معمقة حول التنقل بسبب التغيرات المناخية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (شتنبر 2023) وإطلاق مسلسل إعداد تقرير حول واقع حال المعارف في مجال التنقل بسبب التغيرات المناخية؛
- التعريف بميثاق اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا من أجل استدامة التنمية في إفريقيا لدى بعض المجالس الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في موريتانيا والكونغو؛
- تنظيم ورشة عمل دولية حول التنقل بسبب التغيرات المناخية في إفريقيا في كينشاسا بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC) والبنك الدولي، (شتنبر 2023)؛
- التنظيم المشترك للمائدة المستديرة الثالثة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الصيني واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا حول مواضيع تتعلق بمبادرة الحزام والطريق (BRI) والتنقل المستدام في إفريقيا (نونبر 2023)؛
- تقديم الوثائق الترافعية المتعلقة ببوركينا فاسو وكوت ديفوار «من أجل عمل إفريقي لمواجهة التغير المناخي»، وكذا خلاصات الدراسات المتعلقة بالتصورات بشأن كل من مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في جناح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (GIEC) في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (كوب 28)؛
- عرض العناصر الأولى من التقرير المتعلق بالتنقل بسبب التغيرات المناخية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جناح هذه الأخيرة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (كوب 28)، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي والمرصد الإفريقي للهجرة والمركز الدولي لرصد النزوح الداخلي (IDMC)؛
- اعتماد خارطة طريق مشتركة لتعزيز التجانس والتنسيق بين المؤسسات الجامعة (اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA) واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية (UCESIF) والرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (AICESIS)): الدور الريادي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية لتحديد الأولويات وتطوير خطة عمل المؤسسات الثلاث؛

- المساهمة في صياغة نداء كوتونو حول الحكامة الإقليمية للمياه وعرض التجربة المغربية في هذا المجال (اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها في الدول الفرانكفونية (UCESIF)، يونيو 2023)؛
- التنظيم المشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني لورشة عمل حول التنقل والتغيرات المناخية (أليكانتي، شتنبر 2023)؛
- تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي: إعداد مذكرة مفاهيمية تتناول بشكل مشترك موضوع نقل الحقوق الاجتماعية لمغاربة العالم؛
- تنظيم ورشة عمل بالتعاون وزارة الاقتصاد والمالية ومكتب العمل الدولي من أجل إطلاق دراسة تتعلق بتعميم التعويض عن فقدان الشغل، تفعيلاً للتوصيات الواردة في إحالة المجلس رقم 2022/32.

9.2. ميزانية المجلس

بلغت نفقات المجلس 95.83 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- 31.29 مليون درهم لأجور الموظفين وباقي المساهمات الاجتماعية و21.88 مليون درهم لتعويضات الأعضاء؛
- 34.19 مليون درهم مصاريف المعدات والنفقات المختلفة، شملت مصاريف إعداد التقارير وإصدار الآراء، بما في ذلك جميع النفقات المتعلقة بطباعة إصدارات المجلس ومصاريف تنظيم التظاهرات الوطنية والدولية؛
- أما بخصوص نفقات الاستثمار فقد بلغت 8.46 ملايين درهم، تم تخصيصها أساسا لأشغال تهيئة مقر المجلس واقتناء أثاث ولوازم مكتبية وتجهيزات وبرامج معلوماتية.

III برنامج العمل برسم سنة 2024

انطلاقاً منْ مقاربته التشاركيّة، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال شهر فبراير 2024 اجتماعات تنسيقيّة مع الفئات الخمس الممثلة داخل المجلس. وقد كانت هذه الاجتماعات مناسبة لتحليل ودراسة حصيلة مُنجزات المجلس خلال سنة 2023، وكذا الوقوف على السُّبل الكفيلة بتحسين عمله وأدائه.

وقد اعتبر السيدات والسادة أعضاء المجلس خلال هذه العملية للتقييم الذاتي أنّ حصيلة المجلس برسم سنة 2023 كانت حصيلة إيجابية، إذ مكنت من تعزيز مساهمة المجلس في النقاش الدائر حول مختلف القضايا المجتمعية المطروحة ببلادنا ذات الصلة بمجالات تدخله، والارتقاء بجودة آرائه، وإغناء مقاربته التشاركية، وتعزيز مكانته المؤسساتية على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أكد السيدات والسادة الأعضاء على ضرورة الحرص الجماعي الدؤوب على الحفاظ على هذه المكتسبات، بهدف ضمان ديْمومتها وتقويتها مستقبلا.

وقد تم العمل، ترصيدا لمختلف المقترحات والتوجيهات التي عبر عنها أعضاء المجلس، خاصة خلال انعقاد الاجتماعات التنسيقيّة مع الفئات، على إعداد برنامج عمل المجلس برسْم سنة 2024، وهو البرنامج الذي جرى اعتماده خلال الدورة العادية 154 للمجلس المنعقدة في 25 يناير 2024.

ويتضمّن هذا البرنامج، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمجلس، مواصلة إنجاز الموضوعات المبرمجة في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2023، وإطلاق وبرْمَجة موضوعات جديدة برسم سنة 2024.

ويبقى برنامج العمل هذا قابلا للتعديل بحسب الإحالات المُحْتَمل ورودها على المجلس من طرف الحكومة والبرلمان بغرفتيْه.

مواضيع الإحالات الذاتية برسم سنة 2024

مواصلة إنجاز الإحالات الذاتية المبرمجة برسم سنة 2023

1. **الأطفال وشبكات التواصل الاجتماعي:** اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن.
2. **مشاركة المواطنات والمواطنين:** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.
3. **إعادة تدوير النفايات الصناعية:** لجنة البيئة والتنمية المستدامة.
4. **الترابط بين مجالات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية:** لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.
5. **أنماط العمل الجديدة والعلاقات المهنية:** لجنة التشغيل والعلاقات المهنية.
6. **مكانة الفلاحة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الفلاحية:** لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

الاشتغال على مواضيع جديدة برسم سنة 2024

7. **رسم الكربون الاتحاد الأوروبي-المغرب: المخاطر والفرص وآليات الاستجابة:** لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية.
8. **التكوين المهني أثناء العمل:** لجنة التشغيل والعلاقات المهنية.
9. **تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والسجل الاجتماعي الموحد: واقع الحال وصعوبات التنزيل:** اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن.
10. **العمل المنزلي غير المؤدى عنه كعامل من عوامل تكريس التفاوتات بين النساء والرجال:** اللجنة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن.
11. **هدر المواد الغذائية:** لجنة البيئة والتنمية المستدامة.
12. **الذكاء الاصطناعي:** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.
13. **المسار العلمي والتقني للنساء بالمغرب:** لجنة مجتمع المعرفة والإعلام.
14. **النقل في العالم القروي:** لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية.

من جهة أخرى، وسعيًا منه إلى إضفاء مزيد منَ الجودة على أعماله، يعتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال سنة 2024 القيام بالتدابير التالية:

من أجل مجلس أكثر تأثيرا:

- مواصلة تنظيم لقاءات مع اللجن البرلمانية المعنية والقطاعات الوزارية المعنية من أجل تقديم مخرجات آراء المجلس، وذلك في إطار تعزيز التفاعل مع التوصيات التي يصدرها المجلس؛
- وضع أنماط عمل مبتكرة لتجسيد تدخل المجلس في مجال تتبع السياسات العمومية مع استثمار تجربة المجلس وترصيد المجهود الفكري والاقتراحي الذي جرى في هذا المضمار؛

- تحيين مضامين بعض آراء المجلس، من خلال إنشاء مجموعات عمل متخصصة داخل اللجان الدائمة، على أن يحدد مكتب المجلس الشكل الذي ستتخذه عملية التحيين هذه (إصدار نقاط اليقظة، بيانات صحفية، نسخ جديدة محيَّنة، تنظيم ندوات، وغير ذلك)؛
- تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة التي أبرمها المجلس مع مختلف الفاعلين، من خلال تنفيذ إجراءات ملموسة لتفعيل أشكال التعاون وتعزيزها؛
- تعزيز آراء المجلس بإنجاز ملخصات إضافية أكثر تفصيلا، من أجل تيسير إطلاع أكبر عدد ممكن من القراء على مضامينها؛
- مواصلة التنسيق مع المؤسسات والهيئات المدعوة لجلسات الإنصات من أجل حثها على إيفاد أطر عالية الكفاءة والتخصص في المواضيع المتناوَلة.

مجلس أكثر انفتاحا على محيطه وأكثر إشعاعاً:

- الحرص على انتظام إنجاز البحث الميداني حول صورة المجلس (image de notoriété)، مع العمل على تعزيز مُدخَلاتِه بإدراج الشركاء المؤسساتيين للمجلس (الحكومة، والبرلمان بغرفتيه) والمؤسسات الدولية العاملة بالمغرب، ضمن الفئات المستهدفة بالاستطلاع إلى جانب المواطنات والمواطنين وهيئات المجتمع المدني والجامعات؛
- تنويع وتجديد المحتويات التواصلية حول توصيات المجلس، من خلال المزيد من استثمار التكنولوجيات الرقمية (فيديوهات قصيرة، المضامين المسموعة...)؛
- مواصلة ترجمة ملخصات آراء المجلس باللغة الإنجليزية؛
- خلق فضاء داخل منصة «أشارك» مخصص للجمعيات؛
- تشجيع الانفتاح على النقابات والأحزاب السياسية، من خلال تنظيم لقاءات وندوات مشتركة؛
- مواصلة تعزيز التعاون مع الجامعات، لا سيما من خلال:
  - إغناء آراء المجلس بمساهمات وإضاءات علمية عبر تعبئة الجامعات والوسط الأكاديمي؛
  - إشراك الجامعة في التفاعل البَعدي مع آراء المجلس، من خلال تشجيع الباحثين وطلبة الدكتوراه على دراسة جدوائية توصيات المجلس وقابليتها للتنفيذ على أرض الواقع تبعا لخصوصيات مختلف المجالات الترابية؛
  - العمل على المزيد من استثمار نتائج البحث العلمي المنبثقة عن الجامعة (الدراسات، أطروحات الدكتوراه) عند إنجاز آراء المجلس؛
- الاستمرار في جهود إضفاء عمق ترابي على عمل المجلس، عبر مواصلة دينامية عقد الجمعيات العامة للمجلس وبعض لقاءاته في الجهات مع الحرص على إعطاء الأولية للجهات والمناطق ذات الحاجات التنموية الأكثر إلحاحا؛
- تعزيز جهود الترافع حول توصيات المجلس والتعريف بها، من خلال إغناء لائحة الفاعلين (mailing liste) الذين تتم موافاتهم بآراء وتقارير المجلس، وذلك بإدراج الأحزاب السياسية والنقابات وشبكات الجمعيات والولاة والعمال ضمن هذه اللائحة؛
- دراسة إمكانية إحداث مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي للأطفال، على غرار برلمان الطفل، بعد التشاور والتنسيق مع القطاع الحكومي المكلف بالطفولة والمرصد الوطني لحقوق الطفل، وذلك لجعله فضاء يسمح للنشء بالتعبير عن حاجياتهم وانتظاراتهم وأفكارهم بخصوص السياسات العمومية المتعلقة بهم.

مجلس أكثر فعالية على المستوى الداخلي:

- عقد جلسة تفكير ومناقشة قبلية حول التقرير السنوي للمجلس من أجل تعبئة الذكاء الجماعي حول سيرورة إعداد هذه الوثيقة المرجعية (المقاربات، وزوايا المعالجة، والمؤشرات) وكذا سبل تعزيز جهود التعريف بمخرجاتها والترافع عن توصياتها؛
- الاستثمار الأمثل للمنصة الرقمية الجامعة لكل التطبيقات الداخلية الخاصة بتدبير وتتبع وتنسيق أعمال المجلس، من خلال التعريف بها وتيسير استعمالها (عبر تكوينات مناسبة) وتشجيع جميع مكونات المجلس على استخدمها بشكل ممنهج؛
- تعزيز دور أعضاء المكتب في الاطلاع المنتظم للفئات التي يمثلونها واللجان الدائمة التي يترأسونها على مجريات عمل المكتب وقراراته؛
- عقد لقاءات منتظمة لتبادل المعارف، يدعى فيها السيدات والسادة الأعضاء المعينون بالصفة إلى تقديم عروض حول القطاعات والمؤسسات التي يمثلونها؛
- إصدار البرنامج الأسبوعي لجلسات الإنصات في صيغة جديدة مُيَسَّرَة، من أجل تسهيل تتبع السيدات والسادة الأعضاء لبرمجة الجلسات وتيسير حضورها بالنسبة للراغبين منهم في ذلك؛
- إحداث آليات عمل أو تدابير مبتكرة كفيلة بتعزيز التعاون والتفاعل بين اللجان الدائمة؛
- الاستثمار بشكل أكبر في توظيف وسائل الذكاء الاصطناعي في عمل المجلس وتكوين أعضاء المجلس وأطره في هذا المجال؛
- إحداث مجموعة عمل مكلفة بمواكبة التنزيل الأمثل لدليل المساطر من أجل تحسين أداء المجلس والنهوض بالسير العام لمجموع أجهزته ومكوناته؛
- تقاسم الورقة التأطيرية لكل رأي مع جميع أعضاء المجلس من أجل توحيد نطاق النقاش خلال الجمعية العامة بناء على زاوية المعالجة المعتمدة؛
- إدراج العروض المقدمة خلال اجتماعات الجمعية العامة واللجن الدائمة ضمن الوثائق المنشورة في الفضاء الرقمي المخصص لاطلاع السيدات والسادة الأعضاء على وثائق هيئات المجلس.

ملحق: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم في إطار إعداد الموضوع الخاص

قطاعات حكومية	وزارة التجهيز والماء وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة النقل واللوجيستيك وزارة الصناعة والتجارة
مؤسسات عمومية	الوكالة الوطنية للموانئ
جمعيات ومنظمات مهنية	الجمعية المهنية لبناء وإصلاح السفن (Association des constructeurs et réparateurs navals) جامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والإلكتروميكانيكية جمعية «كتلة الصناعة البحرية بالمغرب» (Cluster Industrie navale) الكنفدرالية المغربية للصيد الساحلي
أحواض بناء السفن	شركة «Ecosynergie Boats» حوض بناء السفن بأكادير شركة «Chantiers et ateliers du Maroc»– الدار البيضاء
مكاتب دراسات	مكتب الدراسات «McKinsey & Company»
خبراء	نجيب الشرفاوي

الـفـهـرس

مذكرة تقديمية 11

تمهيد 23

القسم الأول: الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2023 25

1. أهم التطورات التي ميزت سنة 2023 27

1.1. الوضعية الاقتصادية خلال سنة 2023 27

2.1. الوضعية الاجتماعية خلال سنة 2023 39

3.1. الوضعية البيئية خلال سنة 2023 59

2. نقاط اليقظة والتوصيات 66

1.2. المحور الاقتصادي 66

2.2. المحور الاجتماعي 80

3.2. المحور البيئي 83

القسم الثاني: الموضوع الخاص تطوير قطاع صناعة السفن بالمغرب:

رهانٌ حاسمٌ لتقوية مسلسَل التصنيع وتعزيز السيّادة الاقتصادية 87

تقديم 89

1. صناعة السفن بالمغرب: إمكانات غير مستغلة بالقدر الكافي وإكراهات تَكْبَحُ تطوير القطاع 91

1.1. قطاع ناشئ وإمكانات غير مستغلة بالقدر الكافي 91

2.1 سياسات وتدابير عمومية ذات تأثيرٍ محدودٍ على تنمية القطاع 94

3.1 عوامل متعددة تحول دون تطوير القطاع 97

4.1 الكلفة الاقتصادية ومكامن القصور التي يتعين تجاوزها بفعل غياب صناعةِ سفنٍ تنافسية 102

2. سوق صناعة السفن على الصعيد العالمي: هيمنة كبيرة للفاعلين الآسيويين وانخراط قوي للدول 106
2.1 سوق مُجَزَّأة وتتسم بتركيز قوي 106
2.2. مقارنة للتجارب الدولية في مجال السياسات العمومية التي تم اعتمادها للنهوض بصناعة السفن 107
3. من أجل تموقع أفضل للقطاع الوطني لصناعة السفن في السوقين الداخلية والخارجية 110
القسم الثالث: أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 119
1. محطات هامة 123
1.1. تكريس مقاربة الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية 123
1.2. استكمال الترسانة التنظيمية والمؤسساتية للمجلس 123
1.3. تفاعل أقوى للمؤسسة التشريعية مع آراء المجلس وتقاريره 125
2. حصيلة سنة 2023 126
2.1. دورات الجمعية العامة 126
2.2. مكتب المجلس 126
2.3. اللجان الدائمة 127
2.4. اللجان المؤقتة 150
2.5. إنتاجات أخرى للمجلس 152
2.6. الندوات واللقاءات الوطنية والدولية 155
2.7. العلاقات العامة، تعزيز إشعاع المجلس والمشاركة المواطنة 156
2.8. التعاون الدولي 159
2.9. ميزانية المجلس 160
3. برنامج العمل برسم سنة 2024 161
ملحق: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم في إطار إعداد الموضوع الخاص 165

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس
أحمد رضى شامي

الأمين العام
يونس ابن عكي

الأعضاء

فئة الخبراء

1. احجبوها الزبير
2. أحمد عبادي
3. ادريس الإيلالي
4. أرمان هاتشويل
5. ألبير ساسون
6. التهامي عبد الرحماني الغرفي
7. الطاهر بنجلون
8. أمين منيرالعلوي
9. أمينة العمراني
10. حكيمة حميش
11. خليدة عزبان بلقاضي
12. طريق اكيزول
13. عبد الله موقصيط
14. عبد المقصود راشدي
15. فؤاد ابن الصديق
16. لحسن والحاج
17. محمد حراني
18. محمد وكريم (وافته المنية في فبراير 2024)
19. محمد البشير الراشدي
20. مصطفى بنحمزة
21. نبيل حكمت عيوش

فئة ممثلي النقابات

22. ابراهيم زيدوح
23. أحمد بهنيس
24. أحمد بابا عبان
25. بوشتى بوخالفة
26. جامع المعتصم
27. خليل بنسامي
28. عبد الرحمان قنديلة
29. عبد الرحيم لعباید
30. عبد العزيز إوي
31. علال بنلعربي
32. علي بوزعشان (وافته المنية في نونبر 2023)
33. لحسن حنصالي
34. لطيفة بنواكريم
35. محمد بوجيدة
36. محمد بنصغير
37. محمد علوي
38. محمد دحماني
39. محمد عبد الصادق السعيدي
40. مصطفى اخلافة
41. مينة الرشاطي
42. نجاة سيمو
43. نورالدين شهبوني

فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية

44. أحمد أبوه
45. أحمد أعياش
46. ادريس بلفاضلة
47. العربي بلعربي
48. أمين برادة سني
49. عبد الحي بسة
50. عبد الكريم فوطاط
51. عبد الكريم بنشرقي
52. عبد الله متقي
53. عبد الله دكيك
54. علي غنام
55. كمال الدين فاهر
56. محمد بولحسن
57. محمد بنجلون
58. محمد فيكرات
59. محمد رياض
60. محمد حسن بنصالح
61. مريم بنصالح شقرون
62. منصف الزياني
63. منصف كتاني
64. سعد الصفريوي

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي

65. الزهرة زاوي
66. جواد شعيب
67. حكيمة ناجي
68. سيدي محمد كاوزي
69. طارق السجلماسي
70. عبد الرحمان الزاهي
71. عبد الرحيم كسيري
72. كريمة مكيكة
73. للا نزهة العلوي
74. ليلى بربيش
75. محمد موستغفر
76. محمد بنقدور

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

77. أحمد التجاني الحليمي العلمي
78. أمينة بوعياش
79. ادريس اليزمي
80. الحبيب المالكي
81. حسن بوبريك
82. خالد الشدادي
83. خالد لحلو
84. عبد العزيز عدنان
85. عبد اللطيف الجواهري
86. عثمان بنجلون
87. عثمان كاير
88. لبنى طريشة
89. لطفي بوجندار
90. محمد بنعليلو
91. رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة
92. رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي
93. رئيس الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز